جامعة سعد دحلب – البليدة –
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مذكرة ماجستير

تخصص محاسبة و تدقيق

دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة و تحليل الخطوات الأساسية لتقييم النظام
دراسة حالة الوكالة رقم 110 للقرض الشعبي الجزائري بالمدية

من طرف
البشير غزازي

أمام اللجنة المشكلة من :

- دراوسي مسعود	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	رئيسا
- درحمون هلال	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	مشرفا
- عمورة جمال	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	ممتحنا
- خوري نبيل	أستاذ محاضر ب ، جامعة البليدة	ممتحنا

البليدة نوفمبر 2010

إهـــــــداء

اهدي هذا العمل:

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق أبي الغالي حفظه الله و أطال عمره

إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة الغالية حفظها الله و أطال عمرها

إلى الشموع التي أضاءت مشواري أخواي نبيل و حسين ، و زوجة أخي نبيل

إلى جدتي الغالية أطال الله عمرها ، و إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل الأصدقاء و الزملاء في قسم المحاسبة والتدقيق لجامعة سعد دحلب

كلمـــة شـــكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من كانت نصائحه نورا ساطعا في ظلمات الحياة الأستاذ المشرف درحمون هلال

كما اشكر كل من يوسف عبد الله ، حمزة كريكش ، شعيب حمزة على مساعدتهم لي في هذا العمل ، و كل موظفي مكتبة جامعة سعد دحلب و جامعة الدكتور يحي فارس

و كل موظفي الوكالة رقم 110 بالمدية لبنك القرض الشعبي الجزائري

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العلاقة بين مراحل العملية الإنتاجية	12
02	العلاقة بين أهداف و عناصر الرقابة الداخلية	15
03	مكونات نظام الرقابة الداخلية	24
04	العلاقة بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية	41
05	خريطة تدفقات تبين عملية التخطيط و الرقابة على الإنتاج	66
06	رموز خرائط التدفق	104
07	خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية	114
08	الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 110 للقرض الشعبي الجزائري	124

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	وصف مكونات نظام الرقابة الداخلية	36
02	أهداف المراجعة و اختبارات المتعلقة بالإضافات	59
03	أهداف المراجعة الخاصة بالعمليات المالية	78
04	الرقابة على حسابات الحقوق	80
05	الرقابة على حسابات النفقات	82
06	الرقابة على حسابات الإيرادات	83
07	الرقابة على حسابات الأموال الخاصة	86
08	الرقابة على حسابات الديون	87
09	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	122
10	مقارنة بين نظام الرقابة على البنوك للقانون 02 – 03 والنظام المطبق في الوكالة رقم 110 للقرض الشعبي الجزائري	136

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العلاقة بين مراحل العملية الإنتاجية	8
02	العلاقة بين أهداف و عناصر الرقابة الداخلية	10
03	مكونات نظام الرقابة الداخلية	17
04	العلاقة بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية	35
05	خريطة تدفقات تبين عملية التخطيط و الرقابة على الإنتاج	61
06	رموز خرائط التدفق	94
07	خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية	101
08	الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 110 للقرض الشعبي الجزائري	110

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	وصف مكونات نظام الرقابة الداخلية	29
02	أهداف المراجعة و اختبارات المتعلقة بالإضافات	52
03	أهداف المراجعة الخاصة بالعمليات المالية	72
04	الرقابة على حسابات الحقوق	74
05	الرقابة على حسابات النفقات	76
06	الرقابة على حسابات الإيرادات	77
07	الرقابة على حسابات الأموال الخاصة	80
08	الرقابة على حسابات الديون	81
09	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	108
10	مقارنة بين نظام الرقابة على البنوك للقانون 02 – 03 والنظام المطبق في الوكالة رقم 110 للقرض الشعبي الجزائري	120

الفهرس

إهداء و شكر

قائمة الجداول و الأشكال

المقدمة .....ا
الفصل الأول: مدخل لدراسة نظام الرقابة الداخلية **1**
مقدمة الفصل **2**
المبحث الأول :ماهية نظام الرقابة الداخلية 3
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الرقابة الداخلية 3
المطلب الثاني : تعريف نظام الرقابة الداخلية 5
المطلب الثالث : معايير و قوانين نظام الرقابة الداخلية 5
المطلب الرابع : مبادئ نظام الرقابة الداخلية 6
المبحث الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية **9**
المطلب الأول : حماية أصول المؤسسة 9
المطلب الثاني : دقة البيانات المحاسبية و درجة الاعتماد عليها 10
المطلب الثالث : الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية 12
المطلب الرابع : الالتزام بالقوانين و اللوائح و السياسات 13
المبحث الثالث : عناصر نظام الرقابة الداخلية و أهميتها كوظيفة إدارية **15**
المطلب الأول : عناصر نظام الرقابة الداخلية و دورها في تحسين الكفاءة الإنتاجية 15
المطلب الثاني : أهمية الرقابة الداخلية كوظيفة إدارية 17
المطلب الثالث : الأغراض التي تساعد نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه 18
المطلب الرابع : العوامل المساعدة في تطور نظام الرقابة الداخلية.....18
خلاصة الفصل **21**
الفصل الثاني : المكونات و المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية **22**
مقدمة الفصل **23**
المبحث الأول : المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية **24**
المطلب الأول : بيئة الرقابة 24
المطلب الثاني : تقييم المخاطر 26
المطلب الثالث : أنشطة الرقابة 27

المطلب الرابع : المعلومات و الاتصالات و المراقبة 31
المبحث الثاني : معايير فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية 37
المطلب الأول : معايير فعالية بيئة الرقابة و تقييم المخاطر 37
المطلب الثاني : معايير فعالية أنشطة الرقابة و نظام المعلومات و الاتصالات 38
المطلب الثالث : معايير فعالية المتابعة و كفاءة إدارة المراجعة الداخلية 38
المبحث الثالث : المقومات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية 39
المطلب الأول : المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية 39
المطلب الثاني : المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية 44
خلاصة الفصل 54
الفصل الثالث : أنواع أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسات 55
مقدمة الفصل.....56
المبحث الأول : نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة 57
المطلب الأول : أهداف الرقابة على الأصول الثابتة 57
المطلب الثاني : الاختبارات التفصيلية لحسابات الأصول الثابتة 58
المطلب الثالث : الرقابة على حسابات التثبيتات 62
المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية للمخزونات و عمليات الشراء و البيع 64
المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية للمخزون السلعي و دورة الإنتاج 64
المطلب الثاني : نظام الرقابة الداخلية على عمليات الشراء و البيع 72
المطلب الثالث : الرقابة على حسابات المخزونات 74
المبحث الثالث : نظام الرقابة الداخلية للأجور و الرواتب 76
المطلب الأول : أهداف مراجعة دورة الرواتب و الأجور 76
المطلب الثاني : اختبارات نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالرواتب و الأجور 77
المطلب الثالث : الرقابة على حسابات الحقوق و النفقات و الإيرادات 80
المبحث الرابع : نظام الرقابة الداخلية لحقوق الملكية و الالتزامات الطويلة الأجل 84
المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية الخاص بحقوق الملكية 84
المطلب الثاني : نظام الرقابة الداخلية الخاص بالالتزامات الطويلة الأجل 84
المطلب الثالث : الرقابة على حسابات الأموال الخاصة و الديون 85
خلاصة الفصل 88
الفصل الرابع : تقييم نظام الرقابة الداخلية 89
مقدمة الفصل 90

المبحث الأول : اهتمامات المراجع الخارجي و تقييمه لنظام الرقابة الداخلية 91
المطلب الأول : حقوق و واجبات المراجع الخارجي فيما يخص تقييم نظام الرقابة الداخلية 91
المطلب الثاني : مسؤوليات المراجع و صفات رأيه 94
المطلب الثالث : معايير إعداد تقرير المراجعة و الاعتبارات الواجب توفرها في تقارير الرقابة .99
المبحث الثاني : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية 102
المطلب الأول : طريقة التقرير الوصفي 102
المطلب الثاني : طريقة خرائط التدفق 103
المطلب الثالث : طريقة الاستقصاء أو الاستبيان 105
المبحث الثالث : تصميم و تقييم نظام الرقابة الداخلية 107
المطلب الأول : تصميم نظام الرقابة الداخلية 107
المطلب الثاني : خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية 108
المطلب الثالث : اثر تقييم نظام الرقابة الداخلية على تصميم برنامج المراجعة 115
خلاصة الفصل 119
الفصل الخامس : دراسة تطبيقية لنظام الرقابة الداخلية بالوكالة رقم 110 لبنك القرض الشعبي الجزائري 120
مقدمة الفصل 121
المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري 122
المطلب الأول : نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري 122
المطلب الثاني : أهداف و وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري 123
المطلب الثالث : تحليل الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 110 لبنك القرض الشعبي الجزائري 123
المبحث الثاني : إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الوكالة رقم 110 بالمدية 128
المطلب الأول : أنواع الرقابة الداخلية المعتمدة في الوكالة رقم 110 128
المطلب الثاني : معايير الحذر و المتابعة اليومية 131
المطلب الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الوكالة رقم 110 لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية المدية 135
خلاصة الفصل 138
الخاتمة العامة 139

الملاحق

قائمة المراجع

الفصل الأول

مدخل لدراسة نظام الرقابة الداخلية

مقدمة الفصل الأول :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة ، فالخطوة الأولى لعمل المراجع هي دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة و بناءا على هذه الدراسة يستطيع المراجع تحديد مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة .

و سنتناول في هذا الفصل كمدخل لدراسة نظام الرقابة الداخلية النقاط التالية :

* ماهية نظام الرقابة الداخلية

* أهداف نظام الرقابة الداخلية

*عناصر نظام الرقابة الداخلية و أهميتها كوظيفة إدارية

المبحث الأول : ماهية نظام الرقابة الداخلية

لقد عرف نظام الرقابة الداخلية تطورا كبيرا من خلال تطور و كبر حجم المؤسسات و زيادة العمليات و التعقيدات التي تلزم المؤسسات بتطبيق نظام رقابة داخلية يتماشى مع هذه التغيرات.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم نظام الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم نظام الرقابة الداخلية نتيجة العديد من الأسباب لعل أهمها التطور الكبير في زيادة حجم المؤسسات الاقتصادية؛ و انفصال الملكية عن الإدارة أو زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيقه الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة [1].

و من ناحية أخرى أدى التوسع في استخدام الإعلام الآلي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، حيث تخلق أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات بيئة قد تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات و انتشار فيروسات الإعلام الآلي، و إمكانية سرقة المعلومات المحاسبية أو تغييرها دون ترك اثر، مما يتطلب ضرورة وجود نظام رقابة داخلية جيد و فعال.

في بادئ الأمر لم تكن هناك أهمية كبيرة بأنظمة الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية و الإدارة، حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما بالرقابة الشخصية، حيث كان المالك يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المؤسسة، و بعد ذلك استخدم مفهوم نظام الرقابة الداخلية كمرادف للضبط الداخلي ، و الذي يعني توزيع المسؤوليات و السلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية و ذلك عن طريق قيام شخص بصورة تلقائية بمراجعة العمل الذي يقوم به شخص آخر ، أو عن طريق تقسيم العمل بين أكثر من شخص في المؤسسة بطريقة سليمة. و كمثال على ذلك عدم جعل أي شخص مسؤول عن عملية بالكامل ، على أساس أن اشتراك أكثر من شخص في عملية معينة يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء في حالة وقوعها

[1] -أحمد محمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العملية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992

كما أن تناوب العاملين على عمل معين يؤدي إلى اكتشاف أي أخطاء و يؤدي إلى تجنب استمرار حدوث الأخطاء.

و يرتبط الضبط الداخلي بالطرق المحاسبية المستخدمة حيث يجب فصل عمليات المحاسبة عن عمليات المؤسسة، فالشخص الذي يقوم بالتسجيل في الدفاتر يجب أن يختلف عن الشخص الذي يقوم بإجراء العمليات و يجب إعداد تقارير للأداء باستمرار، و من ناحية أخرى يجب مراجعة دقة نظام الضبط الداخلي بصورة دورية لمنع أي قصور قد يحدث في الإجراءات المستخدمة فعلا ، أو لاكتشاف أي إجراءات أو أساليب غير سليمة

و قد اهتم مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين اهتماما كبيرا بنظام الرقابة الداخلية و إعداد التقارير عن مدى فعاليتها ، حيث اصدر عددا من النشرات الإصدارات المهنية المتعلقة بموضوع نظام الرقابة الداخلية و التي تعكس تطور الاهتمام بهذا المجال و التي ساهمت بدور فعال في زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية و إعداد التقارير عن فعاليتها

و قد عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه خطة تنظيمية ، و كل الطرق و الإجراءات و الأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة و التي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة و ضمان دقة و صحة المعلومات المحاسبية و زيادة درجة الاعتماد عليها و تحقيق الكفاءة التشغيلية و التحقق من التزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة .

و يتضح من التعريف السابق أن هناك أربعة أهداف لنظام الرقابة الداخلية
و هي المحافظة على أصول المؤسسة ، ضمان دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لزيادة درجة الاعتماد عليها ، تحقيق الكفاءة التشغيلية لكل جوانب النشاط في المؤسسة التأكد من التلاؤم العاملين بالمؤسسة بكافة السياسات و الأهداف التي وضعتها الإدارة

و يتضح أيضا من التعريف أن مفهوم نظام الرقابة الداخلية لا يقتصر فقط على نظام الضبط الداخلي بل اتسع ليشمل على العديد من الجوانب المحاسبية و الاقتصادية و الإدارية التي تضمن تحقيق الأهداف السابقة.
و تتمثل الجوانب المحاسبية في حماية الأصول و التحقيق من صحة تسجيل العمليات المحاسبية من قيد و ترحيل و بالتالي التحقيق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية .

و تعمل الجوانب الاقتصادية على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة و ذلك نتيجة لاستخدام العديد من أساليب التخطيط و بحوث العمليات و الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية و قياس الأداء الفعلي و إيجاد الانحرافات الملائمة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع حدوث الانحرافات السالبة أو غير الملائمة.

و تعمل الجوانب الإدارية على تشجيع كافة العاملين للمؤسسة على الالتزام بالسياسات و الأهداف الموضوعة بواسطة الإدارة .

المطلب الثاني: تعريف نظام الرقابة الداخلية

لقد عرف نظام الرقابة الداخلية بعدة تعريفات نذكر منها ما يلي [1]:

- نظام الرقابة الداخلية هو نظام الفحص الداخلي و التدقيق الداخلي المطبق من قبل المؤسسة حتى تتمكن إدارة المؤسسة من السيطرة على النشاطات التشغيلية و المالية .
- نظام الرقابة الداخلية هو نظام يتضمن أنظمة الضبط الداخلي و هو بمثابة كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها بضمان إدارة منظمة و كفاءة للعمل و المتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة و حماية الأصول و منع و اكتشاف الغش و الأخطاء و دقة و اكتمال السجلات المحاسبية و تهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب .

و من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج التعريف التالي لنظام الرقابة الداخلية :

نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة النظم و الإجراءات و الطرق التي تلتزم بها المؤسسة لحماية أصولها و ضمان دقة و سلامة بياناتها المالية و تعزيز درجة الاعتماد عليها ، و العمل أيضا على ضمان الالتزام الحقيقي بسياسات الإدارة الموضوعة .

المطلب الثالث : معايير و قوانين نظام الرقابة الداخلية

بعد صدور أول تعريف لنظام الرقابة الداخلية اهتم الأدب المحاسبي بعدة جوانب مرتبطة بالرقابة الداخلية ، و تبلورت هذه الاهتمامات حيث أصدرت اللجان و الهيئات المختصة مجموعة من المعايير و القوانين لبيان الجوانب المختلفة لنظام الرقابة الداخلية ، و من أهم هذه المعايير و القوانين ما يلي [2]:

---

[1] - عبد الفتاح الصحن ، مبادئ و أسس المراجعة علما و عملا ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993

[2] - خالد راغب الخطيب ، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص ، ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2010 م

1 – المعيار الثاني للعمل الميداني :

يتطلب هذا المعيار من مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت مهمته محصورة في إبداء الرأي بالقوائم المالية أو في تقييم نظام الرقابة و ينص هذا المعيار على :

انه يجب القيام بدراسة وافية و إجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به كأساس للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق ، و ليجري على ضوئه تحديد مدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها إجراءات التدقيق الضرورية .

و من دراسة هذا المعيار نرى أن المدقق الخارجي مسئول عن فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، و يستطيع المدقق الخارجي نظرا لخبرته تقرير درجة الثقة التي ستوضع في ذلك النظام و مدى إمكانية الاعتماد عليه

2 – قانون منع الرشاوى :

صدر هذا القانون لكي يمنع المؤسسات الأمريكية التي تعمل خارج الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم الرشاوى إلى الموظفين الرسميين في تلك البلاد ، و من أهم الأدوات التي اعتبرها هذا القانون ضرورية لتحقيق أهدافه هو وجود نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي سليم

3– تقرير لجنة كوهين :

هي لجنة تابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين و كلفت بدراسة مسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية ، و أهم توصيات هذه اللجنة أنها طالبت بإصدار تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية ، و أن يتم الإفصاح عن نواحي الضعف ذات الأهمية النسبية العالية فيها من قبل مدقق الحسابات

المطلب الرابع: مبادئ نظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة ، و تتمثل فيما يلي [1]:

1– الدليل المكتوب :

يجب أن تكون كل عملية حسابية مرفقة بوثيقة تبريرية لإثباتها ، و لابد من توفر شروط في هذه الوثائق و هي:

– أن تكون مكتوبة في وثائق مخصصة لهذا الغرض

[1] - عبد الفتاح الصحن ، نفس المرجع السابق ، مصر 1993 م

- **أن** تكون مكتوبة بشكل واضح و مقروء
- أن تكون ممضاة من طرف المسؤول المكلف بذلك المؤسسة
- أن تكون مؤرخة

2- **التسجيل الفوري و التسلسلي للعمليات المثبتة :**

إن أحسن وسيلة لتنظيم عملية التسجيل المحاسبي هي التسجيل الفوري للعمليات لتفادي تراكمها أو نسيان البعض منها، و تتم هذه التسجيلات في سجلات أو دفاتر خاصة، يمنع فيها الشطب أو عدم الوضوح، باعتبار انه إذا وجدت أخطاء ينبغي تصحيحها حسب ما نص عليه المخطط الوطني المحاسبي.

3- **تقسيم العمل و الرقابة المتبادلة:**

و هذا يعني أن لا يقوم شخص واحد بمجموعة من الوظائف و المهام في آن واحد، بل ينبغي تقسيمها بين عدة أشخاص ، حتى يمكن اكتشاف الأخطاء إذا وقعت عن قصد أو غير قصد كما يجب تحديد المسؤوليات و توزيع المهام على الأفراد داخل المؤسسة و من هنا يمكن أن نفرق ما بين عمليات التخزين و المحاسبة.

كما يؤدي تقسيم العمل إلى تحسين كفاءة العاملين من خلال تخصص كل فرد في وظيفة معينة .

4- **التخصص و مراقبة المستخدمين:**

إن وجود عمال مؤهلين يؤدي إلى نجاح عمل النظام المحاسبي ، ففعالية أي نظام رقابي يعتمد على موظفي المؤسسة ، فبالتالي ينبغي أن تكون المسؤوليات محددة بوضوح ، و أن يكون الموظفين مؤهلين فنيا و مستعدين لتحمل أي مسؤولية بالإضافة إلى الأمانة و الصدق .

فالتأهيل الفني و تحمل المسؤولية و المصداقية و الأمانة يمكن تحقيقها عن طريق وضع برنامج جيد لاختيار و تعيين الموظفين المبني على أسس سليمة و يمكن التحسين عن طريق برامج التدريب المستمرة ، إضافة إلى الاهتمام بالجانب الإنساني للعاملين و ذلك بإشراكهم في اتخاذ القرارات و العمل على المحافظة على استقرارهم تفاديا للتسريح و دفعهم للاستقالة و إتباع نظام عادل للحوافز و غرس روح العمل الجماعي بينهم .

5- استخدام وسائل الإعلام الآلي لمعالجة المعلومات المتوفرة :

إن التشغيل الالكتروني للبيانات يساهم كثيرا في سرعة و دقة انجاز العمليات و ربح الوقت ، كما أن التقليل من التدخل البشري عن طريق الأعمال اليدوية يؤدي إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية و يمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل ، باعتبار أن استغلال البيانات يؤدي إلى دعم و فعالية و كفاءة النظام المحاسبي بصورة عامة و كذا تسهيل عملية الرقابة الداخلية .

كما يساعد الإعلام الآلي على وضع المؤسسة باتصال دائم مع محيطها و يوفر لها بنك

معلومات ، كما تسمح الانترنيت أيضا بتعريف نشاط المؤسسة و تقييم سوقها كما يعطي لها فكرة دقيقة على منافسيها.

المبحث الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية

و تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية في أربعة عناصر أساسية تفرضها الوسائل و الإجراءات التي يجب أن يعتمد عليها أي نظام فعال و ناجح.

المطلب الأول : حماية أصول المؤسسة

تتمثل حماية أصول المؤسسة و ممتلكاتها المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، و تتخذ حماية أصول المؤسسة أشكال و أساليب مختلفة و متعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة من التبديد أو الضياع أو السرقة .. و يمكن أن تتحقق هذه الحماية عن طريق ما يلي [1]:

1- الوقاية من الأخطاء المتعمدة :

و قد ترتكب هذه الأخطاء عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس ، و لا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق و متعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، و تتوفر فيهم سوء النية المبيتة مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء ، و من الأمثلة عن الأخطاء المتعمدة ما يلي :

- تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين
- إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية ، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لكشف إجمالي الأجور .

2- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة :

و تنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ و القواعد المحاسبية ، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المؤسسة . و من أمثلة هذه الأخطاء غير المتعمدة ما يلي:

- تسجيل مصروف معين على انه مصروف رأس مالي ، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح و تضخم قيمة الأصول
- أخطاء حسابية خاصة بعمليات الجمع أو الضرب أو نقل المجموع من صفحة إلى أخرى أو من سجل إلى آخر

[1] - عبد الفتاح الصحن ، الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الكلي و الجزئي ، ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1998م

3- المحافظة على الأصول من الاختلاس و السرقة و الغش:

و يعني هذا حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة و غير المقبولة بصفة عامة ، و التي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها. و الاختلاس و السرقة و الغش كلها أمور مرفوضة و غير مقبولة ، حيث يترتب على ارتكاب أي منها مساءلة الأفراد المسؤولين عنها ، وفقا للقواعد و القوانين و اللوائح الخاصة بالمؤسسة أو طبقا للقانون العام للدولة و من أمثلة هذه التصرفات التي ترتكب و تدخل في نطاق الاختلاس أو السرقة أو الغش ما يلي :

- الاستيلاء على جانب من أموال المؤسسة دون وجه حق
- اغتصاب أصل من أصول المؤسسة عن طريق إجراءات مضللة دون علم ملاك المؤسسة
- تلاعب الإدارة في تسجيل العمليات المالية بغرض زيادة الأرباح دفتريا، و قد تكون دوافع ذلك: أخطاء سوء الإدارة و فشلها، ضمان الاستمرار في إدارة المؤسسة، ضمان الحصول على الحوافز و المكافآت .

و من كل ما سبق يمكن القول أن حماية أصول المؤسسة كهدف رئيسي لأي نظام رقابة داخلية يدور حول : الأخطاء المتعمدة ، الأخطاء غير المتعمدة ، الاختلاس أو السرقة أو الغش

المطلب الثاني : دقة البيانات المحاسبية و درجة الاعتماد عليها

تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها، و تنتج هذه العمليات عن وجود مبادلة إنتاج المؤسسة أو خدماتها مع إطراف خارج المؤسسة و تحويل بعض أصولها داخل المؤسسة من خلال سلسلة من الخطوات نتناولها فيما يلي[1]:

1- التصريح بالعمليات :

تتضمن هذه الخطوات مجموعة السياسات و القرارات الإدارية الخاصة بإجراءات التبادل التجاري و عمليات التحويل أو استخدام الأصول في أغراض محددة و لتحقيق أهداف معينة و قد يكون هذا التصريح خاص بعملية معينة مثل: (قرار منح خصم محدد لعميل معين دون غيره)

و على ذلك لا يجوز للمسئول عن عمليات البيع منح هذا الخصم لعميل آخر إلا بعد اخذ موافقة الإدارة .

[1] - شحاته السيد شحاته ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2002 - 2003 م

2- تنفيذ العمليات:

تتمثل الخطوة بالنسبة لعمليات المبادلة التي ينتج عنها مجموعة العمليات التي تمارسها المؤسسة في تنفيذ العمليات التي تم إقرارها و التصريح بها في الخطوة السابقة و يجب ربط كل خطوة من الخطوات أو إجراء من الإجراءات بالمسؤول عن تنفيذها حتى يمكن محاسبته عنها ، و من أمثلة ذلك ما يلي :

- عملية البيع تتضمن تحديد المسئول عن :

استلام الأمر من العميل (الطلب) إعداد و تجهيز البضاعة، الشحن و نقل البضاعة، إعداد الفاتورة الخاصة بالبضاعة المباعة ، تحصيل قيمة الفاتورة و متابعتها

- عملية الشراء تتضمن تحديد المسؤول عن:

إعداد طلب الشراء ، إصدار أمر الشراء ، استلام البضاعة ، سداد قيمة المشتريات

3- التسجيل الدفتري للعمليات :

بعد التصريح بالعمليات و تنفيذها وفقا للخطوة الأولى و الثانية ، يتم تسجيل العمليات التي تمت و نفذت دفتريا كخطوة ثالثة.

و يتم تسجيل العمليات من خلال الآثار المترتبة على التعليمات الخاصة بأصول المؤسسة في الدفاتر و السجلات الخاصة بذلك و المعدة لكل مجموعة من العمليات .

حيث يتم تخصيص دفاتر معينة لمقابلة مجموعة متجانسة من العمليات فهناك دفتر و سجل لعمليات الشراء و آخر لعمليات البيع و سجل لحركة المخازن ، مع ضرورة مراعاة التوجيه المحاسبي السليم للعمليات المالية التي تتم بطرفيها (المدين و الدائن) في الحسابات الخاصة بهذه العمليات.

4- **المحاسبة عن نتائج العمليات :**

تأتي الخطوة الأخيرة متمثلة في تحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة و المحاسبة عن النتائج التي يتولد عنها مجموعة من البيانات المحاسبية التي يمكن أن تتميز بالدقة ، كما يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات إذا ما توفرت العناصر و الإجراءات التالية :

- مراعاة الدقة في تصميم و تنفيذ هذه الخطوات وفق ترتيبها السابق
- الربط بين الخطوات ببعضها البعض دون الفصل بينها
- توافر نظام متابعة داخلية سليم و مستمر يتم تنفيذه و تسجيله أولا بأول ، كما يمكن القول أن الاعتماد على البيانات المحاسبية المتولدة من تنفيذ عمليات المؤسسة إما داخل المؤسسة أو خارج المؤسسة .

*** داخل المؤسسة :**

حيث تعتمد الإدارة على البيانات في مجال اتخاذ القرارات و في مجال تقييم الأداء و الرقابة و تقضي الحاجة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه البيانات : تفصيلية ، مبوبة طبقا لمراكز المسؤولية .

*** خارج المؤسسة:**

كالأطراف الخارجية من المستثمرين، المقرضين ، العملاء ، الموردين ، الأجهزة الحكومية ....الخ ، حيث تقضي الحاجة هنا أن تحدد نوعية و كنية البيانات المحاسبية وفقا لحاجة كل طرف على حدى.

المطلب الثالث : الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية

يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية و زيادتها و تطويرها من الأهداف الرئيسية الإدارة المؤسسة حيث يمكن أن يلعب نظام الرقابة الداخلية دوره في هذا المجال عن طريق ما يلي: [1]

- رقابة عناصر الإنتاج (من الموارد و العمل و الأجهزة و المعدات ...الخ)
- متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالمؤسسة
- تقييم نتائج العملية الإنتاجية و مدى تحقيق أهدافها عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط و تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات (من المواد الأولية و عناصر الإنتاج) و المخرجات (من الإنتاج التام من السلع أو الخدمات النهائية).

و الشكل التالي يوضح هذه العلاقة

الشكل رقم 01 : العلاقة بين مراحل العملية الإنتاجية

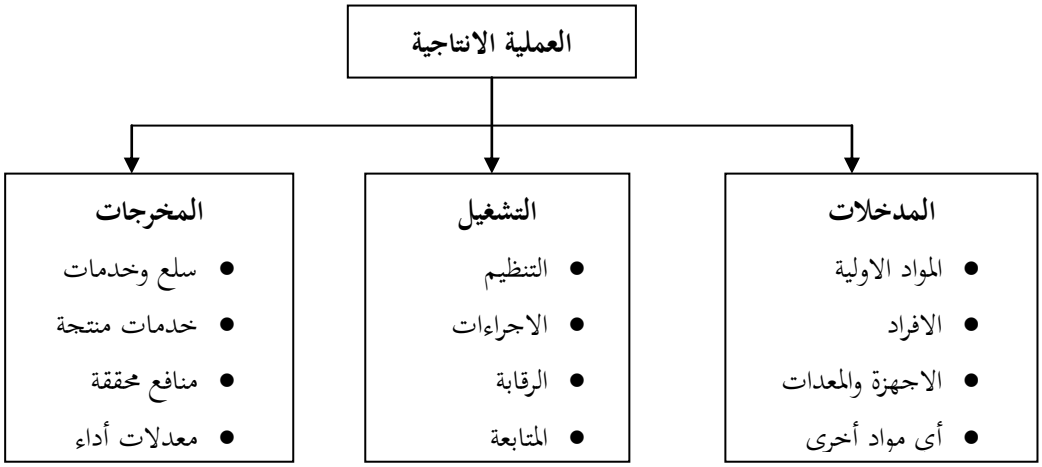

المصدر : عبد الفتاح الصحن ، الرقابة الداخلية على المستوى الكلي و الجزئي

[1] - محمد السيد سرايا ، عبد الفتاح الصحن ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1998م

و من خلال الشكل السابق يمكن توضيح مراحل العملية الإنتاجية كما يلي :

المرحلة الأولى : المدخلات

و يتم من خلال هذه المرحلة تجميع عناصر الإنتاج المختلفة و اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية من المواد الأولية أو الأفراد أو الأجهزة و المعدات و الآلات و الأموال و أي موارد أخرى يتم تدبيرها من مصادرها المختلفة

المرحلة الثانية : التشغيل

و يتم من خلال هذه المرحلة تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة ، التي يتم تجميعها في المرحلة الأولى، و قد يتم \التشغيل يدويا أو آليا أو الكترونيا ، و تتمثل عملية التشغيل في القيام بعمليات صناعية معينة بالنسبة للمؤسسات الصناعية مثلا على عناصر الإنتاج ،يترتب على هذه العمليات تحويل المدخلات من المواد الخام إلى منتج تام و قابل للاستخدام و يتمثل في المخرجات .

و خلال هذه المرحلة يتطلب ضرورة وجود و تحديد كل من ما يلي :

- التنظيم الإداري : المسؤول عن عمليات التشغيل حسب طبيعة المؤسسة و حجم عملياتها
- الإجراءات اللازمة لانجاز الأعمال و إتمام عملية التشغيل بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج
- قواعد الرقابة الملائمة لمرحلة التشغيل بما يؤدي إلى انجاز الأعمال و تنفيذ المهام وفقا لما هو مخطط له مسبقا
- نظام متابعة العمليات التي يتم تنفيذها أولا بأول أثناء عملية التشغيل

المرحلة الثالثة: المخرجات

و يتم من خلال هذه المرحلة معرفة الناتج النهائي لعملية التشغيل السابقة من السلع و البضائع التامة أو الخدمات المنتجة أو المنافع التي تتحقق ، و يتم تقديمها إلى مستقدميها سواء داخل المؤسسة كالإدارة أو خارج المؤسسة كالعملاء أو الجهات الحكومية .

و خلال هذه المرحلة يلزم وجود معدلات أداء مخطط لها مسبقا لأنها أساس الحكم على نتيجة هذه المرحلة و مدى نجاحها ، عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط

المطلب الرابع: الالتزام بالقوانين و اللوائح و السياسات

لا شك أن جميع أنشطة و عمليات المؤسسة تعتمد على مجموعة من القواعد و القوانين

و اللوائح و السياسات التي تحدد ما يلي: [1]

- المستويات الإدارية المختلفة في هذا المؤسسة
- خطوط السلطة و المسؤولية داخل هذه المستويات
- حقوق و واجبات كل فرد من العاملين داخل بالمؤسسة
- تسلسل الإجراءات الموضوعة اللازمة لتنفيذ الأعمال
- الضوابط التي تحكم طبيعة العمل داخل المؤسسة
- السياسات المتبعة داخل المؤسسة كسياسات الإنتاج ، سياسات البيع و التسويق و الائتمان سياسات الشراء و التخزين ، سياسات الأفراد ، سياسات التمويل
- سياسات توزيع و تكوين الاحتياطات
- سياسات تشغيل الأصول الثابتة و طريقة استهلاكها
- اللوائح و القواعد الخاصة بالتصرف في الأصول المهتلكة دفتريا
- القواعد الخاصة و اللوائح بعملية الجرد السنوي و التسويات الجر دية
- القواعد المحاسبية المتعارف عليها في مجال المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة

و يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا مهما في مجال التحقق من مدى التزام المؤسسة و إدارتها المختلفة بهذه القوانين و اللوائح و السياسات. و فيما يلي نورد مثالا توضيحيا عن عمليات البيع و الشراء و الرقابة عليها من حيث الإجراءات و المستندات :

1- طلب الشراء : يصدر من قبل مدير الرقابة على المخزون و يرسل إلى إدارة المشتريات

2- أمر الشراء : يصدر من قبل إدارة المشتريات ، و يرسل الأصل إلى المورد ، و صورة إلى كل من إدارة الحسابات ، إدارة التسليم ، إدارة المخازن

3- فاتورة الشراء : تصدر من المورد ، و ترسل إلى إدارة الحسابات

4- محضر الاستلام: يصدر من إدارة التسليم ، و يرسل الأصل إلى إدارة المشتريات ، و صورة لكل من إدارة الحسابات ، إدارة المخازن ، إدارة الرقابة على المخزون .

5- أمر السداد : يصدر من إدارة الحسابات ، و يرسل الأصل إلى إدارة الخزينة لإصدار الشيك ثم يعاد إلى إدارة الحسابات مع صورة من الشيك

[1] - عبد الوهاب نصر ، محمد السيد سرايا ، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2007 م

المبحث الثالث : عناصر الرقابة الداخلية و أهميتها كوظيفة

يساعد نظام الرقابة الداخلية في توفير معلومات موثوقة و تأكيد معقول لمجلس إدارة المؤسسة ، و من هنا تكمن أهمية الرقابة كوظيفة من وظائف المؤسسة .

المطلب الأول : عناصر الرقابة الداخلية و دور الرقابة في تحسين الكفاءة الإنتاجية

يعتمد أي نظام رقابي على عناصر أساسية ، لابد من فهمها و دراستها و تفحصها للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة .

أولا : عناصر نظام الرقابة الداخلية

تأخذ الرقابة الداخلية وجهين مكملين لبعضهما البعض يتمثلان في الجانب الإداري للرقابة الداخلية و الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية ، و يمثلان الجانبين العنصرين الأساسيين و الأداة الرئيسية في تحقيق أهدافها ، و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 02 : العلاقة بين الأهداف و عناصر الداخلية

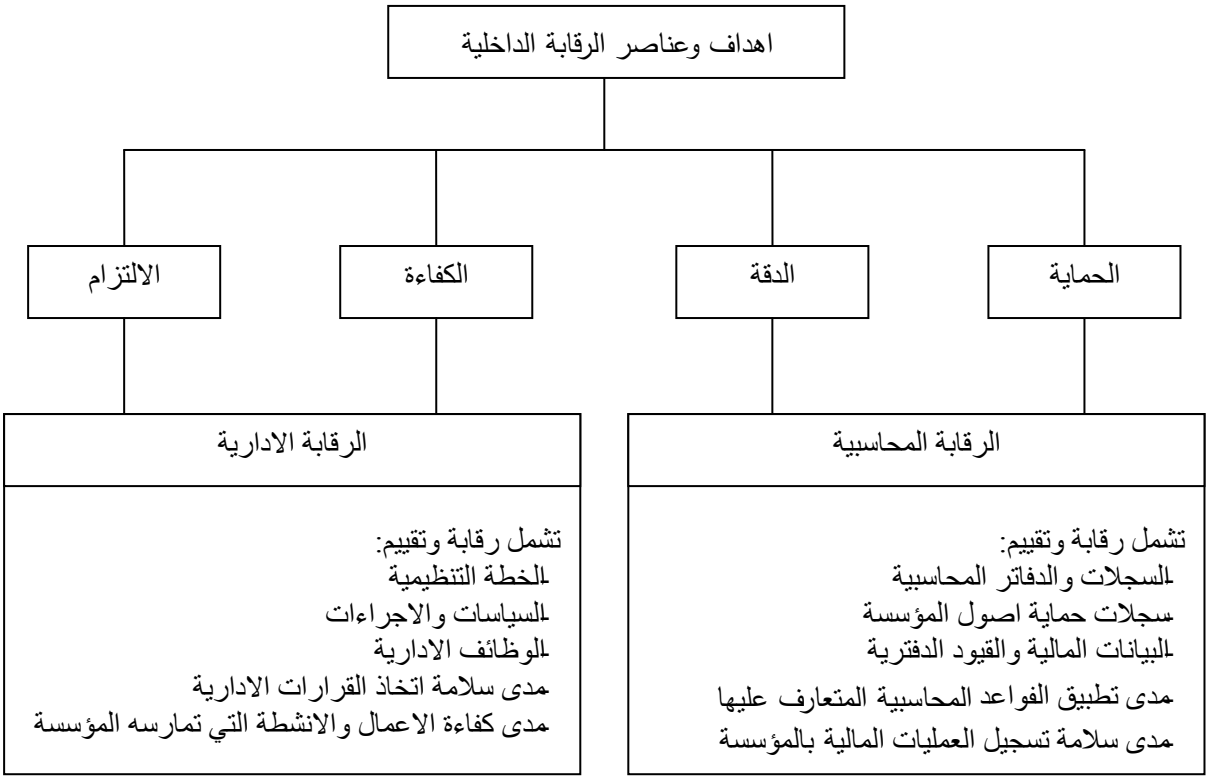

المصدر : محمد السيد سرايا ، الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الكلي و الجزئي

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن أهداف نظام الرقابة الداخلية تتحقق من جانبين :

*** الجانب الأول : الرقابة المحاسبية**

و يتضمن هذا الجانب رقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية و سجلات الأصول

المختلفة ، و مراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية ، و ترحيلها إلى دفتر الأستاذ ، و فحص الإجراءات و القواعد و الطرق المحاسبية ، و أساليب حماية الأصول من الضياع أو التلف أو الإسراف و تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

و من الأدوات الهامة التي تستعمل في هذا الجانب ما يلي :

- المراجعة المستندية
- المراجعة الفنية
- الرقابة المالية على جميع العمليات و البيانات المالية
- ضرورة تقسيم العمل وفقا للمستويات الإدارية المختلفة
- تحديد المسؤوليات بين جميع العاملين في المؤسسة
- إتباع نظام محاسبي سليم و متكامل
- مدى توافر نظام متكامل للضبط الداخلي

*** الجانب الثاني : الرقابة الإدارية**

و يتضمن هذا الجانب رقابة السياسات الإدارية و الإجراءات الخاصة بالخطة التنظيمية التي توضح المستويات الإدارية و الوظائف الإدارية ، و خطوط السلطة و المسؤولية ، إلى جانب مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها و جدولتها و عائدها على المؤسسة. و تقييم مدى كفاءة أداء الأعمال و الأنشطة التي تمارسها المؤسسة بما يتفق و السياسات الإدارية المناسبة .

و من الأدوات الهامة التي تستعمل في هذا الجانب الإداري ما يلي :

- الموازنات التخطيطية
- موازنة البرامج و الأداء
- أنظمة التكاليف المعيارية
- التحليلات الإحصائية و الرياضية
- دراسات الزمن و الحركة
- التقارير الدورية

ثانيا : دور نظام الرقابة الداخلية في تطوير و تحسين الكفاءة الإنتاجية

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا هاما في مجال رفع و تطوير الكفاءة الإنتاجية كهدف رئيسي من أهداف نظام الرقابة الداخلية ، و يتم هذا من خلال أداء الرقابة لدورها في العملية الإنتاجية بالنسبة لكل مرحلة من مراحل الكفاءة الإنتاجية

1- مرحلة المدخلات :

و يتمثل دور نظام الرقابة الداخلية بالنسبة لهذه المرحلة فيما يلي [1]:

- التأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة و ذلك عن طريق مقارنة معدلات الأداء الفعلية بالمعدلات المخططة لاستخدام هذه الموارد
- المحافظة على هذه الموارد و حمايتها من التلف أو الضياع أو السرقة عن طريق مقارنة معدلات الأداء الفعلية بالمعدلات المخططة لاستخدام هذه الموارد
- التأكد من مدى كفاءة الأجهزة و المعدات و الآلات التي سوف تستخدم في العملية الإنتاجية عن طريق اختبار و تقييم مدى كفاءتها التشغيلية

2- مرحلة التشغيل:

و يتمثل دور نظام الرقابة الداخلية في هذه المرحلة فيما يلي :

- التحقق من عدم مخالفة الإجراءات التنظيمية داخل المؤسسة
- التحقق من انتظام العملية الإنتاجية بكافة إجراءاتها و خطواتها ، و الكشف عن أي انحراف عن هذه الإجراءات و بيان أسبابها
- متابعة عملية التشغيل و رقابتها أولا بأول ، و تقييم مستوى أداء الأجهزة و المعدات و الأفراد وفقا لمعدلات الأداء المخططة و المعيارية

3- مرحلة المخرجات :

و يتمثل دور نظام الرقابة الداخلية في هذه المرحلة فيما يلي :

- التحقق من كمية الإنتاج من السلع و البضائع و الخدمات و رقابتها
- تقييم معدلات الإنتاج الفعلية و مقارنتها بالمعدلات المعيارية و بحث أسباب الانحرافات إن وجدت
- تقييم ما تحقق من منافع من العملية الإنتاجية

المطلب الثاني : أهمية الرقابة الداخلية كوظيفة إدارية

لا شك أن نجاح أي دولة في تحقيق أهداف خططها التنموية الاقتصادية و الاجتماعية لا يعتمد فقط على سلامة البرامج و السياسات المختلفة الملائمة ، بل وأيضا و بنفس الدرجة على مدى توفر أدوات الرقابة المناسبة لمتابعة و تقييم هذا الانجاز ، و على توفر المقومات الأساسية اللازمة لزيادة فعالية الرقابة على مختلف الأنشطة و البرامج التي تتولاها الأجهزة و الوحدات الحكومية. و هذا ما لا يوجد في غالبية الدول النامية [2]

[1] - محمد السيد سرايا، المرجع السابق، مصر ، 1998

[2] - رجب السيد راشد ، اصول المراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1999 – 2000 م

كما يتطلب الأمر وضع أهداف التنمية في شكل أنشطة و برامج تتولى الحكومات وضعها و التخطيط لها و الإشراف على تنفيذها ، فانه من الضروري و المهم رقابة و متابعة هذه الأنشطة و البرامج لأغراض تقييم أدائها بصفة مستمرة للحكم على مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها و مدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

*** المفهوم الحديث للرقابة كوظيفة إدارية :**

يقع العبء الكبير على أجهزة الرقابة داخل الأجهزة و الوحدات الحكومية في تطوير دورها و أدواتها بما يتفق و المفهوم الحديث للرقابة ، و أن تكون أداة مساعدة للإدارة الحكومية في المجالات المختلفة ، و ترجع أهمية ذلك إلى أن عملية الرقابة في حد ذاتها تمثل إحدى حلقات الإدارة بصفة عامة و ركن هام من أركان هيكل إدارة البرامج في القطاع الحكومي

المطلب الثالث : الأغراض التي تساعد نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف المؤسسة

يتوقف نجاح و فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه السابقة على مدى تحقيق الأغراض و النواحي التالية [1]:

1- التأكد من صحة الوقائع و العمليات المالية و مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية

2- التحقق من مدى الالتزام بالقواعد القانونية العامة و الخاصة

3- تجهيز المعلومات و توفير البيانات الملائمة و المطلوبة

4- المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات المختلفة

5- المساهمة في تدعيم وسائل داخل التنظيم

6- مراجعة الأهداف و برامج المؤسسة و تقدير مستوى الأداء فيها

7- العمل على إعداد التقارير المحاسبية و الإحصائية اللازمة

المطلب الرابع : العوامل المساعدة في تطور نظام الرقابة الداخلية :

يعود تطور نظام الرقابة الداخلية من حيث مفهومها و تحقيق أهدافها و الاهتمام بها سواء من قبل المراجع أو المؤسسة لجملة من العوامل أهمها [2]:

1- اتساع حجم المؤسسة:

أدى اتساع حجم المؤسسة و تشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة ، نتيجة تعدد عملياتها و تنوع مشكلاتها و تشعب بنائها التنظيمي و تعقده، و استخدام عدد كبير من العاملين ، و قد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا من ناحية، و الاعتماد على تقارير إدارية و كشوف مالية و إحصائية و غيرها من

[1] - عبد الفتاح الصحن ، المرجع السابق ، ، مصر 2007 م

[2] - احمد دحدوح ، حسين يوسف قاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري و الإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر و التوزيع الاردن 2009 م

البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية و ترجمتها إلى أرقام يمكن عن طريقها ، تتبع العمليات و تحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة من ناحية أخرى .
و لكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها و غايتها ، فانه لابد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير و الكشوف من بيانات و أرقام و خلوها من أي خطا أو تضليل

2- رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة :

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن تجاه الملاك أو المساهمين أو الدولة ، فإنها مجبرة على إن تقدم البيانات الصحيحة و الدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات في اتخاذ القرارات ، فإذا كانت البيانات خاطئة أو مضللة أو تأخر ميعاد تقديمها ، فانه تقع على عاتق الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة ، كما تهتم الإدارة العليا بان تقدم لها بيانات قابلة للتصديق و أن تتخذ القرارات من المستويات الإدارية الأخرى ، كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة و صحيحة عند الطلب ، و لا يستثنى لها ذلك إلا إذا أعدت نظاما فعالا للرقابة الداخلية و طبقته .

3- **تحول مهنة المراجعة الخارجية للحسابات إلى مراجعة اختباريه :**

كان مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات الحسابية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا و نشاطها محدود ، و لكن مع اتساع حجمها و تشعب عملياتها و تعقدها ، أصبح من الصعب القيام بمراجعة تفصيلية و شاملة ، و حتى إذا كان ذلك ممكنا فانه يتطلب وقتا طويلا و تكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية ، وربما يتطلب ارتباك في العمل إذا طالت مدة المراجعة ، لهذه الأسباب تحولت مهنة المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختباريه .

4- **تطور الشكل القانوني للمؤسسة :**

بكبر حجم المؤسسات ، ظهرت الرغبة في البحث عن الأموال الضخمة لزيادة الاستثمار ، و أدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسات (من شركات أشخاص إلى شركات أموال) ، فظهرت شركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة ، و أصبحت الإدارة العليا هي التي توجه المؤسسة ، و لما كانت قدرتها محدودة على القيام بجميع العمليات اضطرت إلى تفويض السلطات و المسؤوليات إلى مديريات مختلفة ، و تحديد وظيفة معينة لكل منها و تعيين مسئول عنها ، و حتى داخل المديرية الواحدة بتم توزيع الاختصاصات على الأقسام المختلفة التي تتبع لها و تحديد مسئول عن كل منها ، و نتيجة لذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة للتأكد من أن المديريات و الأقسام المختلفة، تسير وفقا للخطوط العريضة التي رسمتها ، و هنا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية بمفهومه الشامل هو الذي يبين و يساعد على ذلك ، و يطمئن الإدارة عن سلامة سير العمل بالمؤسسة .

5- حرص الإدارة على حماية أصول المؤسسة :

أصبحت الإدارة نتيجة انفصال الملكية عنها ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول المؤسسة و موجوداتها من الضياع أو التلف و سوء الاستعمال ، مما يتطلب أن تضع الإدارة من الإجراءات ما يكفل الحماية لهذه الأصول ، و حتى تتمكن من إخلاء مسؤوليتها تجاه الملاك أو المساهمين أو الدولة فعليها أن توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول و التامين عليها كما تعمل على تفادي الأخطاء و التبذير و الإهمال ، و اكتشاف ما قد يحدث من ذلك ، و هذه الأمور واجبات تقع على عاتق الإدارة التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية و مما يساعدها على ذلك بدون شك ، وضع نظام محكم للرقابة الداخلية .

خلاصة الفصل الأول :

بصفة عامة يعتمد نجاح نظام الرقابة الداخلية على مدى معرفة الأشخاص و الأفراد لهذا النظام و على قواعده ، و على تحديد العلاقة بين النظم المحاسبية و نظام الرقابة السائد في المؤسسة .

الفصل الثاني

المكونات و المقومات

الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

مقدمة الفصل الثاني

تحتاج المؤسسات من اجل إعدادها لتقارير مالية و قوائم مالية يمكن الوثوق بها من طرف مجلس الإدارة لتلك المؤسسات ، إلى نظام رقابة داخلية فعال يساهم في تحقيق أهدافها و غايتها ، لهذا يجب أن يقوم هذا النظام على مكونات أساسية و مقومات يجب أن يرتكز عليها

و سنقوم في هذا الفصل بدراسة النقاط التالية :

* المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية
* معايير فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية
* المقومات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول : المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يشمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها و دراستها بعناية عند تصميم و تنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكننا من الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية.

و يمكن تحليل هذه المكونات الأساسية و المترابطة مع بعضها البعض في الشكل التالي، و الذي يظهر بيئة الرقابة كمظلة أو إطار عام يغطي و يربط جميع المكونات الأخرى و بالتالي لابد أن يؤثر فيها ، أي يمكن القول انه بدون بيئة رقابية ملائمة و سليمة لتحقيق رقابة فعالة لا يمكن لجميع المكونات الأخرى للرقابة أن تحقق أي أهداف حقيقية للمؤسسة

الشكل رقم 03 : مكونات نظام الرقابة الداخلية

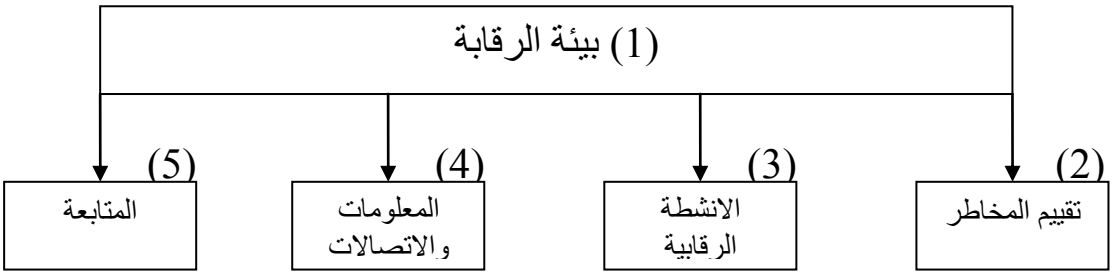

المصدر: الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية

المطلب الأول : بيئة الرقابة

أعطى تقرير لجنة COSO [1] أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات الرقابة الداخلية ، و تتكون بيئة الرقابة الداخلية من العديد من العوامل بعضها ذو صلة مباشرة بالإدارة و بعضها ذو صلة بتنظيم المؤسسة ذاتها ، و تتمثل هذه العوامل فيما يلي [2] :

[1] - لجنة منبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA
[2] - محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ،مصر ، 2007

أولا : نزاهة الإدارة و القيم الأخلاقية

يتم التعرف على نزاهة الإدارة و القيم الأخلاقية للإدارة ، من خلال وجود لائحة للسلوك تركز على النزاهة و القيم الأخلاقية ، مع التحقق من إتباع هذه اللائحة سواء كانت مكتوبة أو في شكل خطاب ترسله الإدارة للعاملين بالمؤسسة بصفة دورية.

و يجب أن تركز هذه اللائحة على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة المؤسسة و مصداقيتها ، مع ضرورة التزامهم بالقوانين و اللوائح، و يجب على العاملين حماية معلومات المؤسسة و ضمان سريتها مع ضرورة منع العاملين من تلقي أي هدايا أو مبالغ نقدية من أي طرف خارجي بما قد يؤثر على معاملات المؤسسة ، و في نفس الوقت حظر قيام العاملين بالمؤسسة بإعطاء أي رشاوى للغير .

ثانيا : الالتزام بالكفاءة

يتحقق هذا الالتزام من خلال وجود مستويات للأداء داخل المؤسسة مع ضمان الالتزام بتلك المستويات بصفة مستمرة

ثالثا : دور مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة

تلعب لجنة المراجعة دورا هاما في تدعيم استقلال مراجع الحسابات الخارجي حيث تتكون هذه اللجنة من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و تكون أداة الاتصال بين مجلس الإدارة و مراجع الحسابات الخارجي و تمثل لجنة المراجعة و مجلس الإدارة جانبا هاما من بيئة الرقابة في أي مؤسسة.

رابعا : فلسفة الإدارة و نمط التشغيل

تعتبر فلسفة الإدارة و نمط التشغيل جزء هام من بيئة الرقابة ، و يقصد بفلسفة الإدارة مدى التزامها بتطبيق اللوائح و القوانين أو ما إذا كانت لديها الرغبة في القيام بعمليات تشغيلية تتسم بالمخاطرة أو لا تتسم بذلك .

خامسا: الهيكل التنظيمي

يمثل الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة جزء هام من بيئة الرقابة بالنسبة لها ، لأنه يتم تخطيط و تنفيذ أعمال المؤسسة و الرقابة عليها من خلال الهيكل التنظيمي، مع ضرورة دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة لمعرفة مزاياه و عيوبه .

سادسا : تحديد و توزيع السلطة و المسؤولية

تتأثر بيئة الرقابة في أي مؤسسة بسلطات و مسؤوليات الأفراد و التي يتم تحديدها وفقا للهيكل التنظيمي المطبق في المؤسسة.

سابعا : سياسات و ممارسات الأفراد و الموارد البشرية

و تتضمن هذه السياسات و الممارسات طريقة توظيف العاملين و تدريبهم و التقييم المستمر لهم ، وكذلك كيفية تحديد مرتباتهم ، و كيفية ترقيتهم و توقيع الجزاءات عليهم [1].

و لابد من وضع سياسات تتعلق بتلك الجوانب التي تعمل على تحقيق الكفاءة و السلوك الأخلاقي في ممارسات الأفراد ، و تعتبر هذه السياسات جزء هام من بيئة الرقابة

المطلب الثاني: تقييم المخاطر

تتعرض أي مؤسسة عند مزاولة أعمالها للعديد من المخاطر ، و لابد من تحديد و تحليل تلك المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة ، و التعرف على احتمال حدوثها ، و محاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة .

1- تحديد الأهداف :

يعتبر تحديد أهداف المؤسسة أول خطوة لتقييم المخاطر ، و تعتبر أهداف أي مؤسسة بمثابة معايير تستخدم لتقييم أداء الإدارة .

و يجب على الإدارة أن تضع الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع ضرورة وجود تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبه إلى وجود أي خطر يتعلق بعدم تحقيق تلك الأهداف .

2- تحديد الخطر و احتمال حدوثه :

تتعرض أي مؤسسة للخطر الذي قد يؤثر على تحقيقها لأهدافها ، و قد يحدث هذا الخطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية .

و من أمثلة العوامل الداخلية للخطر [2]، حدوث خلل في عمليات التشغيل و عدم فعالية لجنة أو مجلس الإدارة ، و عدم مقدرة العاملين في السيطرة على أصول المؤسسة مما يؤدي إلى إمكانية التلاعب فيها .

و من أمثلة العوامل الخارجية للخطر، ظروف المنافسة ، و صدور تشريعات جديدة تتطلب تغيير في أنشطة المؤسسة و في سياساتها و إستراتجيتها ، أو حدوث تطورات تكنولوجية قد

---

[1] - محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ،مصر ، 2007

[2] - فتحي رزق سوافيري ، سمير محمد كامل ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر

تؤثر على أنشطة المؤسسة و منتجاتها ، أو استخدام نظم آلية في التشغيل و الرقابة بدلا من النظم اليدوية ، و الكوارث العارضة أو الطبيعية .

و تجدر الإشارة أن معظم المصادر الداخلية للخطر يمكن للإدارة معرفتها و تحديدها، و بعضها لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجهات الخارجية مثل عدم فعالية مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة

3-إجراءات مواجهة مخاطر المؤسسة :

بعد التعرف على المخاطر الداخلية و الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة ، ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة و السيطرة عليها [1].

أي انه لابد أن يفهم مراجع الحسابات جيدا الكيفية التي يتم بها تقييم إدارة المؤسسة للخطر المتعلق بإعداد القوائم المالية .

و الخطر يمكن أن يظهر بسبب التغيرات التي تحدث في البيئة التشغيلية أو بسبب العاملين الجدد ، أو بسبب النمو السريع ، أو وجود عمليات أجنبية ، أو استخدام تكنولوجيا جديدة ، أو أنظمة معلومات جديدة أو مجددة .

المطلب الثالث : أنشطة الرقابة

تتمثل أنشطة الرقابة بالسياسات و الإجراءات ، بالإضافة إلى تلك السياسات و الإجراءات الخاصة بالمكونات التي اعتمدتها الإدارة ، لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة ، و يوجد العديد من الإجراءات الرقابية في أي مؤسسة ، إلا أن أهم هذه الأنشطة ما يلي [2]:

أولا : الفصل الملائم بين الواجبات

هناك أربع إرشادات عامة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمراجعي الحسابات تتعلق بالفصل الملائم بين الواجبات ، و ذلك بهدف منع الخطأ و التلاعب ، و تتمثل فيما يلي :

1- الفصل بين حيازة الأصول و المحاسبة عنها :

إن سبب عدم السماح للشخص المسئول عن حيازة الأصول بصورة مؤقتة أو دائمة بالمحاسبة عن الأصول هو حماية المؤسسة من الاختلاس، فعندما يقوم شخص واحد بتأدية الوظيفتين يكون هناك خطر متزايد بان يقوم هذا الشخص بالتصرف بالأصول بغرض المنفعة الشخصية ، و أن يقوم بتعديل السجلات لكي يبعد عن نفسه المسؤولية

[1] - حسين القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية، دار الثقافة للنشر، الأردن
[2] - احمد دحدوح ، المرجع السابق ، ، الأردن 2009 م

2- الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية و حيازة ما يرتبط بها من أصول :

من الأفضل منع الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة إقرار العمليات المالية من أن يكون لهم سلطة على الأصول المتعلقة بهذه العمليات .

فعلى سبيل المثال يجب ألا يقوم شخص ذاته الذي يقر عملية دفع فاتورة شراء ما بالتوقيع على شيك دفع الفاتورة ، لان تمتع الشخص ذاته بسلطة إقرار العمليات و إدارة الأصول المتعلقة بها يزيد من احتمالات الاختلاس في المؤسسة .

3- الفصل بين مسؤولية التشغيل و مسؤولية إمساك الدفاتر المحاسبية :

إذا كانت كل دائرة أو قسم في المؤسسة مسؤولا عن إعداد سجلاته و تقاريره ،سيكون هنالك ميل للتلاعب بالنتائج لتحسين صورة الأداء ، و لضمان عدم التحريف في المعلومات ينبغي إضافة مسؤولية مسك الدفاتر بدائرة منفصلة تحت إشراف الإدارة المالية أو الحسابات .

4- الفصل بين الواجبات في إطار تكنولوجيا المعلومات :

في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات ينبغي أن يتم الفصل بين ما يلي :

ا- محلل النظم

ب- المبرمج

ج- مشغل الإعلام الآلي

د- أمين المكتبة

ه- مجموعة رقابة البيانات

ثانيا : الترخيص الملائم للعمليات المالية و الأنشطة :

لكي تكون الضوابط الرقابية مرضية ، يجب أن يتم إقرار كل عملية بصورة مناسبة فلو استطاع كل شخص في المؤسسة أن يحصل على أصول المؤسسة ، أو أن ينفق منها كما يريد ، لعمت الفوضى التامة داخل المؤسسة ، و يمكن أن تكون السلطة عامة أو محددة .

و تعني السلطة العامة أن الإدارة تضع السياسات التي يجب إتباعها داخل المؤسسة ، و يتم إصدار التعليمات إلى الموظفين لتنفيذ هذه السياسات عن طريق الموافقة على العمليات المالية ، التي تتم ضمن السياسة المدفوعة ، و من أمثلة ذلك إصدار قوائم أسعار ثابتة لبيع السلع ، و حدود الائتمان للزبائن .

أما السلطة المحددة على العمليات المالية ، فتتم عندما لا ترغب الإدارة في وضع سياسة عامة لتفويض إقرار العمليات ، بل تفضل إعطاء التفويضات وفقا لكل حالة على حدى .

و مثال على ذلك إعطاء مدير المبيعات تفويضا بعملية بيع إحدى السيارات المستخدمة في المؤسسة [1].
إلى جانب ذلك ينبغي أن نفرق ما بين التفويض (الترخيص) و الموافقة .
فالتفويض (الترخيص) يعبر عن قرار يتعلق بصفة عامة من العمليات المالية أو بعمليات مالية محددة .
أما الموافقة فتتعلق بتطبيق قرارات الإدارة الخاصة بالتفويض (الترخيص) العام فعلى سبيل المثال نفترض أن مؤسسة ما وضعت سياسة تخول حق طلب بضاعة عندما لا يبقى في المخزن ما يكفي لثلاثة أسابيع ، هذا التفويض عام ، و عندما تقوم الإدارة بطلب بضاعة يقوم الموظف المسئول عن السجل الدائم بالموافقة على الطلب ليبين أن سياسة التفويض قد نفذت ، و في حالات أخرى يقوم الإعلام الآلي بعملية الموافقة العامة على العملية ، و قد تتم عملية مقارنة كميات البضاعة في الملف الرئيسي مع حدود السجل من قبل الإعلام الآلي ، و يستخدم الإعلام الآلي عملية المقارنة هذه لكي يقرر ما إذا كان سيقوم بتقديم طلبات الشراء إلى الموردين المفوضين في الملف الرئيسي للبائعين .
و في هذه الحالة يقوم الإعلام الآلي بوظيفة الموافقة العامة مستخدما تعليمات تفويض سبق و إن كانت موجودة في الملفات الرئيسية ، و يتم التفويض في هذه الحالة من قبل موظفي دائرة المشتريات عندما يقومون بإقرار التغيرات في حدود إعادة الطلب في قائمة الجرد و التغييرات في الملفات الرئيسية للبائعين.

ثالثا : الوثائق و السجلات الكافية

تمثل الوثائق و السجلات أشياء ملموسة يتم من خلالها تسجيل العمليات المالية و تلخيصها و هي متنوعة و متعددة مثل فواتير البيع، فواتير الشراء ، طلبات الشراء ، الدفاتر المحاسبية اليوميات المحاسبية ن بطاقات التكاليف ، بطاقات العاملين ....الخ
و يتم الاحتفاظ بالعديد منها على شكل ملفات حاسوبية إلى أن تتم طباعتها لأغراض محددة و ذلك في ظل المعالجة بالإعلام الآلي ، و أن عدم توفر الوثائق و السجلات يتسبب بمشاكل كبيرة في محال الرقابة ، و تقوم الوثائق أو السجلات بوظيفة نقل المعلومات داخل المؤسسة و بين المؤسسات المختلفة ، و ينبغي أن تكون الوثائق و السجلات ملائمة و كافية لتقديم ضمان معقول عن وجود الرقابة الكافية على الأصول من جهة ، و على التسجيل الصحيح لجميع العمليات المالية من جهة ثانية .

[1] - احمد دحدوح ، المرجع السابق، الاردن 2009 م

و لكي تؤدي الوثائق و السجلات وظيفتها يجب مراعاة المبادئ التالية عند تصميمها [1]:

1- أن تكون مرقمة مسبقا على التوالي

2- معدة في وقت حدوث العملية

3- بسيطة بما فيه الكفاية لضمان أنها مفهومة تماما

4- مصممة لاستخدامات متعددة

5- موضوعة بطريقة تشجع على الإعداد الصحيح

رابعا : الرقابة المادية على الأصول و السجلات :

من الضروري أن توجد ضوابط رقابية كافية و ملائمة لحماية الأصول و السجلات لأنه لو تركت الأصول بدون حماية يمكن أن تسرق ، و كذلك بالنسبة للسجلات يمكن أن تسرق أو يتم إتلافها أو تفقد .

و في حالة حصول هذه الأحداث يمكن أن تتعطل عملية المحاسبة و التشغيل لبيانات العمليات المالية ، و في حالة استخدام الإعلام الآلي ينبغي وضع ضوابط كافية و ملائمة لحماية البرامج و ملفات البيانات و الأجهزة ، و من أمثلة الحماية على الأصول و السجلات التامين على هذه الأصول و حفظ السجلات في خزائن حديدية .

خامسا : التحقق الداخلي المستقل على الأداء

و يتمثل هذا العنصر في المراقبة الدقيقة و المستمرة للعناصر الأربعة السابقة ، و التي غالبا ما تدعى بالتحقيق الداخلي ، و تأتي الحاجة إلى التحقق الداخلي من كون نظام الرقابة الداخلية يميل إلى التغير مع مرور الوقت ما لم تكن هناك آلية للمراجعة المتكررة .فمن المرجح أن ينسى الموظفون أو يتعمدون إغفال بعض الإجراءات أو قد يصبحون غير مباليين ما لم يكن هناك من يراقبهم و يقيم أدائهم ، إضافة إلى أن هناك احتمالا للتحريف الاحتيالي أو للتحريف غير المتعمد بصرف النظر عن نوعية الضوابط .

و يجب أن يتمتع الشخص الذي ينفذ إجراءات التحقق بالاستقلال ، بحيث يكون محايدا و مستقلا عن الأفراد المسئولين أساسا عن إعداد القوائم المالية .و الطريقة المثلى للتحقق الداخلي و الأقل كلفة هي طريقة فصل المهام ، فعلى سبيل المثال عندما يقوم شخص مستقل بمعالجة الدفاتر المحاسبية ، و معالجة النقدية بإعداد التسوية مع المصرف ، سيجد فرصة للتحقق من دون تحمل تكاليف إضافية .

و يمكن أن يتم تصميم أنظمة المحاسبة بطريقة تسمح للعديد من إجراءات التحقق الداخلي أن تكون مصممة كجزء من النظام ، فعلى سبيل المثال سيمنع الإعلام الآلي عملية معالجة دفعة لتغطية فاتورة بائع ما إذا لم يكن هناك رقم طلب شراء متصل بها ، أو رقم تقرير استلام لتلك الفاتورة المسجلة

[1] -المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، عبد الوهاب نصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2006

في النظام .و ذكر العيار الدولي للمراجعة رقم (400) إجراءات رقابة تختلف عن الفئات الخمس السابقة الذكر ، حيث حاء في هذا المعيار الإجراءات التالية [1]:

1- تقديم التقارير و اختبار المطابقات و تأييدها

2- فحص الدقة الحسابية للسجلات

3- السيطرة على تطبيقات نظم معلومات الإعلام الآلي و بيئتها ، مثلا تأسيس ضوابط على :

* التغيير في برامج الإعلام الآلي

* حرية الوصول إلى ملفات المعلومات

4- الاحتفاظ بالحسابات الإجمالية و موازين المراجعة و إعادة النظر فيها

5- الموافقة و الرقابة على المستندات

6- مقارنة المعلومات الداخلية مع المصادر الخارجية للمعلومات

7- مقارنة نتائج جرد النقدية و الأوراق المالية و المخزون مع السجلات المحاسبية

8- تحديد حرية الوصول الفعلي المباشر إلى الأصول و السجلات

9- مقارنة و تحليل النتائج المالية بمبالغ الموازنات التخطيطية

المطلب الرابع : المعلومات و الاتصالات و المراقبة

أولا : المعلومات و الاتصالات :

إن الغرض من نظام المعلومات و الاتصالات يكمن في تحديد العمليات المالية للمؤسسة و تجميعها و تصنيفها و تحليلها و كتابة التقرير عنها ، و تحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها ، و يرتبط بنظام المعلومات و الاتصالات العديد من المكونات الفرعية التي يعتمد تشكيلها على أصناف العمليات المالية مثل المبيعات ، المتحصلات النقدية ، الحيازة ،الاستثمار ، الإنتاج ...الخ .

و ينبغي أن يحقق النظام المحاسبي لكل مجموعة من العمليات المالية أهداف المراجعة الستة المرتبطة بالعمليات المالية و المتمثلة في (الوجود ، الكمال ، الدقة ، التبويب ، الترحيل ، التلخيص) فعلى سبيل المثال يتم تصميم دورة المبيعات بما يؤدي إلى التحقق من أن جميع البضائع المشحونة من قبل المؤسسة قد سجلت على نحو صحيح كالمبيعات (تحقيق هدفي الكمال و الدقة) و أن ذلك قد ظهر في القوائم المالية في الفترة المناسبة (تحقيق هدف التوقيت) .

كما يجب على النظام أن يتحاشى التكرار في تسجيل العملية ، أو أن يتم تسجيل المبيعات التي لم يتم شحنها (تحقيق هدف الوجود)

[1] - محمد السيد سرايا ، نفس الرجع السابق ، مصر 2007 م

و لكي يتوصل مراجع الحسابات إلى فهم تصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب عليه أن يقوم بتحديد ما يلي [1]:

1- الفئات المختلفة من العمليات اللازمة للقوائم المالية

2- الأصناف الرئيسية لعمليات المؤسسة

3- كيفية بدأ تلك العمليات

4- السجلات المحاسبية الموجودة و طبيعتها

5- كيف تتم معالجة العمليات من بدايتها إلى نهايتها بما فيها مدى استخدام الإعلام الآلي و طبيعته

6- طبيعة العملية المتبعة في وضع التقارير المالية و تفاصيلها و يتحقق هذا و يتم توثيقه عن طريق وصف للنظام أو بواسطة جدول يظهر سير العملية .

و غالبا ما يتم تحديد عمل نظام المعلومات المحاسبي عن طريق تتبع إحدى عمليات النظام

ثانيا : المراقبة أو المتابعة

تتعلق المراقبة بالتقويم الدائم أو الدوري لجودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، و يتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد فيما إذا كانتا الضوابط تؤدي الغرض من وضعها . و انه يجرى تعديلها وفق ما يتناسب مع تغير الظروف ، و يتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقويم و التعديل من عدة مصادر تشمل :

دراسة نظام الرقابة الداخلية ، تقارير المراجعة الداخلية ، تقارير الهيئات التنظيمية ، النقدية المرتدة من العاملين ، شكاوي الزبائن بخصوص فواتيرهم.

و أهم الأشياء التي يحتاج المراجع معرفتها في المراقبة هي الأنواع الرئيسية لفعاليات المراقبة التي تستخدمها مؤسسة ما ، و كيف تستخدم هذه الفعاليات لتعديل نظام الرقابة الداخلية عند الضرورة .

و الحوار و النقاش مع الإدارة هو أفضل وسيلة ليحصل المراجع على المعلومات ، إلى جانب ذلك يفضل أن يكون في المؤسسة هيئة داخلية للمراجعة تتمثل وظيفتها بتحقيق متابعة فعالة لما يدور في المؤسسة .

و لكي تمارس هذه الهيئة وظيفتها بكفاءة ينبغي أن تكون مستقلة عن إدارات المؤسسة و أن ترفع تقريرها إلى أعلى مستوى من السلطة داخل المؤسسة مباشرة سواء كان ذلك إلى الإدارة العليا أو لجنة المراجعة .

و المراجعة الداخلية كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تتمثل بمراجعة العمليات و القيود التي تتم بشكل مستمر ، حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينونه أو يستخدمون وفق شروط خاصة .

[1] - حسين يوسف القاضي ، المرجع السابق، الأردن، 2009

و يختلف عمل المراجعة الداخلية داخل مؤسسة ما عن النشاطات الأخرى بأنه عمل رقابي يقيم تلك الأعمال و يقيس أساليب الرقابة الأخرى .و تظهر الحاجة إلى إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية كلما توسعت المشروعات و تعقدت عملياتها .

و تعتمد فعالية المراجعة الداخلية على عدة عوامل يأتي في مقدمتها ، تحديد دور القسم أو الإدارة المختصة بهذه المراجعة بما يسمح لها امتلاك حرية كبيرة للعمل ، و كلما تم تقييد دورها كلما قلت الفائدة منها .

و يحقق وجود المراجعة الداخلية عدة أهداف أهمها [1]:

1- طمأنة الإدارة العليا على حسن سير عمليات المؤسسة و العمل وفق الخطط و السياسات المقررة

2- تحقيق رقابة فعالة على عمليات المؤسسة بما يحقق أهدافها من جهة ، و يعد ركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي من جهة أخرى .

3- مساعدة الإدارة العليا على حل المشكلات المهمة و تجاوز الروتين الذي لابد منه في نظام التقارير

4- الوقوف على تجاوزات و مشكلات لا يمكن للإدارة العليا كشفها بالوسائل العادية

5- إن اطلاع المراجعين الداخليين على صميم الأعمال كونهم مستخدمين بشكل دائم لدى المؤسسة ، يتيح لهم الاحتكاك بالمستويات الإدارية كافة في المؤسسة ، و يوفر لهم معلومات كثيرة بعضها الطبيعة الخاصة .

و بذلك يصبح المراجع الداخلي مستودعا مهما للمعطيات و المعلومات و تكون لديه معرفة بالعمل،لا تتوفر لعدد محدود من الأشخاص في المؤسسة ،و هذا ما يجعله قادرا على تنفيذ الأعمال ذات الطبيعة الخاصة .

6-التأكد من دقة التقارير المالية الكثيرة و المتزايدة و التي تتدفق باتجاه الإدارة العليا.

7-التحقق من تنفيذ التعليمات المحددة ،و بخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ إجراءات نظام الأخرى.

8- التزود بأرضية جيدة للتدريب اللازم لرجال الإدارة المستقبلين حيث يحصل هؤلاء المتدربون على معرفة تفصيلية و صميمية للأعمال تمكنهم من دراسة المشكلات مهما كان نوعها ،في مختلف المستويات الإدارية ،كما توفر لهم إمكانية المقارنة الانتقادية للأساليب و الأنظمة و التعليمات التي يتطلبها وضعها في التنفيذ .

وتهتم المراجعة الداخلية أو كما يسميها البعض إدارة الرقابة الداخلية ،بتنفيذ فروع الرقابة كافة و تطويرها كالرقابة المحاسبية ،و الرقابة الإدارية ،و الضبط الداخلية بما يحقق أهداف المؤسسة و ينسجم مع الفلسفة

[1] - محمود مراد مصطفى، المرجع السابق، مصر

الإدارية التي تدين بها الإدارة العليا،مما يجعل لمراجع الحسابات الخارجي وقفة مناسبة مع المراجعة الداخلية عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المتبع .

و قد بين المعيار الدولي للتدقيق رقم (610) أهداف المراجعة الداخلية و نطاقها ، و بين كيف يمكن للمراجع الخارجي أن يستفيد من عمل المراجعة الداخلية ، حيث أن تقييم المراجع الخارجي لمهمة المراجعة الداخلية سيؤثر في تقديره للاستفادة التي يرجح أن يحصل عليها من عمل المراجع الداخلي ، و يجب على المراجع الخارجي أن يأخذ مجموعة من المعايير بعين الاعتبار ، و تتمثل هذه المعايير فيما يلي [1]:

1- الوضع التنظيمي:

يعد المراجع الداخلي جزء من المؤسسة ، و لذلك فانه لا يستطيع أن يكون مستقلا عنها بالكامل. و على أية حال وضعه المحدد فغي المؤسسة يمكن أن يؤثر في مقدرته على أن يكون متجردا في أداء عمله ، و في الحالة المثالية سيكون المراجع الداخلي مسؤولا أمام أعلى مستوى إداري و يجب أن يكون خاليا من أي مسؤولية تشغيلية أخرى ، و ينبغي إجراء تقييم لأية عوائق أو قيود تضعها الإدارة على عمله ، و بصفة خاصة ، يجب يتمتع المراجع الداخلي بحرية تامة في الاتصال بالمراجع الخارجي .

2- نطاق المهمة :

يجب أن يتحقق المراجع الخارجي من طبيعة و عمق ما تشمل عليه المهام التي ينفذها المراجع الداخلي للإدارة ، و يجب عليه كذلك أن يتحقق مما إذا كانتا الإدارة قد أخذت بتوصيات المراجعة الداخلية ، و مما إذا اتخذت الإجراءات المناسبة و إعطاء الدليل على ذلك .

3- الكفاءة الفنية :

يجب على المراجع الخارجي أن يتحقق من أن عمل المراجعة الداخلية قد تم تنفيذه من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني المناسب و الكفاءة المناسبة كونهم مراجعين ، و يمكن انجاز ذلك من خلا لسياسات توظيف موظفي المراجعة الداخلية و تدريبهم و مراجعة خبراتهم و مؤهلاتهم المهنية .

4- العناية المهنية اللازمة :

يجب أن يتحقق المراجع الخارجي من التخطيط المناسب اعمل المراجع الداخلي ، والإشراف عليه و مراجعته و توثيقه بصورة سليمة . و من الأمثلة على التزام المراجع الداخلي بالعناية المهنية اللازمة توفر أدلة و برامج و أوراق عمل مناسبة .

بعد استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي ، يجب عليه أن يتحقق من خطة

[1] - جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر

عمل المراجعة الداخلية السنوية و يناقشها مع المراجع الداخلي في اقرب مرحلة ممكنة و ذلك لتحديد المجالات التي يعتقد بأنه يستطيع الاستفادة منها من عمل المراجع الداخلي .

و في الحالة التي ينبغي أن يكون بها عمل المراجعة الداخلية عاملا في تحديد طبيعة إجراءات المراجع الخارجي و توقيتها و نطاقها ، فمن المتحسن الاتفاق مقدما حول التوقيت ، مثال ذلك العمل و نطاق ما تشمله عملية المراجعة و مستويات الاختبار و أساليب اختبار العينات المقترحة و توثيق العمل المنجز و إجراءات المراجعة و إعداد التقارير .

و الجدير بالذكر انه لكي يكون الاتصال مع المراجع الداخلية أكثر فعالية يجب أن تعقد الاجتماعات بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في فترات مناسبة خلال السنة .

و على المراجع الخارجي أن يطلع على تقارير المراجع الداخلي المناسبة و وضعها تحت تصرفه فضلا عن إحاطة الإدارة باستمرار بأي أمر مهم قد يلفت نظر المراجع الداخلي و يجعله يعتقد بأنه قد يؤثر في عمل المراجع الخارجي .

و بالمثل يجب على المراجع الخارجي أن يحيط المراجع الداخلي بأية أمور مهمة قد تؤثر في عمله .

و في الأخير يجب القول إذا رغب المراجع الخارجي الاستفادة من عمل المراجع الداخلي عليه أن يقوم بتقييم المعايير المذكورة أعلاه ، كما يجب عليه أن يراجع عمل المراجع الداخلي حتى تتوفر لديه القناعة بما يلي [1]:

1- أن نطاق العمل و ما يرتبط به من برامج المراجعة كافي لأغراضه

2- أن العمل قد جرى تخطيطه بشكل سليم و أن عمل المساعدين قد تم الإشراف عليه و مراجعته و توثيقه بصورة سليمة

3- أن القرائن الكافية و المناسبة قد تم تجميعها من اجل توفير أساس معقول للنتائج التي تم التوصل إليها

4- أن النتائج التي تم التوصل إليها كانت مناسبة حسب مقتضى الحال و أية تقارير تم إعدادها كانت متطابقة مع العمل المنجز

5- الحل السليم لأية استثناءات أو أمور غير عادية كانت قد أظهرتها إجراءات المراجع الداخلي ، و يجب على المراجع الخارجي أن يوثق نتائجه بشان العمل المحدد الذي قام بمراجعته

6- يجب على المراجع الخارجي أن يقوم أيضا بفحص عمل المراجع الداخلي الذي ينوي الاستفادة منه ، و تعتمد طبيعة فحوصاته و توقيتها و نطاقها على حكم المراجع الخارجي بالنسبة للأهمية في مجال العمل المتعلق بالقوائم المالية ككل و بنتائج تقييمه لمهمة المراجعة الداخلية و لعمل المراجعة الداخلية المحدد ،

[1] - احمد حلمي جمعة ، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن 2009 م

و قد تشتمل فحوصاتها على فحص بنود تم فحصها بالفعل من قبل المراجع الداخلي و فحص بنود أخرى مشابهة و ملاحظة إجراءات المراجع الداخلي .

و يمكننا تلخيص مكونات نظام الرقابة الداخلية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم1: مكونات نظام الرقابة الداخلية

المكونات	وصف المكونات	تقسيمات أخرى
بيئة الرقابة	العمليات والسياسات والتدابير التي تعكس الموقف الكلي لقمة الإدارة والمديرين والمالكين فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وأهميتها	المكونات الثانوية لنظام الرقابة الداخلية قيم الكمال والقيم الأخلاقية الالتزام بالكفاءة مجلس للإدارة أو وجود لجنة تدقيق حسابات فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل البنية التنظيمية منح السلطة والمسؤولية سياسات المصادر البشرية وممارساتها
تقييم المخاطر	تحديد الإدارة للمخاطر المتعلقة بإعداد البيانات المالية وتحليلها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما	عمليات تقييم المخاطر تحديد العوامل التي تؤثر في المخاطر تقدير أهمية المخاطر واحتمال حدوثها تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر تأكيدات الإدارة التي يجب أن تحقق: الدقة والوجود، الإتمام، التقويمات أو التخصيصات، الحقوق والالتزامات، العرض والتضييق.
أنشطة الرقابة	السياسات والتدابير التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهدافها في وضع التقرير المالية	أنواع عمليات المراقبة المحددة الفصل الكافي للمهام الاقرار المناسب للعمليات والنشاطات الوثائق والسجلات الكافية الرقابة الملموسة على الأصول والسجلات التدقيق المستقل على الأداء
المعلومات والاتصالات	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتصنيف وتسجيل ورفع تقارير العمليات والحفاظ على امكانية القيام بعملية المحاسبة للاصول المرتبطة	الأهداف التي يجب تحقيقها من طريقة حسابات العمليات المرتبطة: الوجود، الكمال، الدقة، التصنيف، التوقيت، الترتيب والتلخيص.
المراقبة	تقديرات الادارة الدائمة او الدورية لجودة اداء عمليات نظام الرقابة الداخلية لتحديد ما اذا كانت الضوابط تؤدي العمل الذي وضعت من اجله وليتم تعديلها عند الحاجة.	

المصدر: عبد الفتاح الصحن ، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية

المبحث الثاني : معايير فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر إدارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد تقرير عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة و يتم تقييم هذه التقارير وفقا لمعايير فعالية هيكل مكونات نظام الرقابة الداخلية ، و كفاءة إدارة المراجعة الداخلية .

المطلب الأول : معايير فعالية بيئة الرقابة و تقييم المخاطر

أولا : معيار فعالية بيئة الرقابة

يساعد وجود بيئة رقابية تعمل بفعالية على تحقيق الفعالية في مكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية الأربعة و لا شك أن فعالية بيئة الرقابة تتوقف على سياسات و تصرفات مجلس الإدارة و إدارة المؤسسة ، و مدى اقتناعهم بأهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة ، وذلك لان تلك السياسات ستنعكس على سلوك جميع العاملين بالمؤسسة .

ثانيا : معيار فعالية تقييم المخاطر

لا يمكن لإدارة المؤسسة أن تعطي تأكيد مطلق بشان فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة على عملية إعداد القوائم المالية [1]، و بالتالي لابد من وجود درجة معينة من الخطر المتعلق بهيكل نظام الرقابة الداخلية .و يجب أن تقوم إدارة المؤسسة بتقدير المخاطر المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية في ظل ظروف بيئة الرقابة ، و في ظل الظروف الاقتصادية و القانونية و التشريعية و الاجتماعية التي تعمل فيها المؤسسة ، حيث انه يمكن أن يكون هيكل نظام الرقابة الداخلية فعالا في ظل ظروف معينة بيئية أخرى . و يجب أن تقوم الإدارة بتقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على العوامل و الأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر ، أو التي تؤدي إلى زيادة مستوى الخطر ، و القيام بالعديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الخطر الذي تتعرض له المؤسسة و من العوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الخطر عدم كفاءة العاملين بالمؤسسة ، و زيادة درجة تعقيد نشاط المؤسسة ، و زيادة درجة اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات ، و دخول منافسين جدد في سوق المنتجات التي تقوم المؤسسة بتصنيعها

[1] - عبد الفتاح الصحن ، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2006 م

المطلب الثاني :معايير فعالية أنشطة الرقابة و نظام المعلومات و الاتصالات

أولا: معيار فعالية أنشطة الرقابة

لكي يكون هيكل الرقابة الداخلية فعال لابد من القيام بأنشطة الرقابة بصورة فعالة تخفيض مستوى الخطر و تحقيق أهداف الرقابة الداخلية ،و تتضمن أنشطة الرقابة [1]مجموعة من الإجراءات و السياسات التي يتم اتخاذها مثل سياسات و إجراءات الرقابة على الأصول و السجلات،و الفصل بين الواجبات والمسؤوليات،و الاعتماد السليم للعمليات و الأنشطة،و كذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية

ثانيا: معيار فعالية نظام المعلومات و الاتصالات

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام فعال و ملائم للمعلومات و الاتصال المحاسبي يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي لضمان تحقيق أهداف المؤسسة و يقوم هذا النظام بتجميع و تسجيل و تصنيف و تحليل عمليات المؤسسة و تقرير عنها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة إلى أسفل أو إلى أعلى من خلال العديد من قنوات الاتصال بما يسمح بإعداد قوائم مالية صادقة و يمكن الاعتماد عليها و الثقة فيها.

المطلب الثالث: معايير فعالية المتابعة و كفاءة إدارة المراجعة الداخلية

أولا: معيار فعالية المتابعة و التقييم المستمر لمكونات هيكل الرقابة الداخلية

تؤدي عملية المتابعة و التقييم المستمر و بفعالية لمختلف مكونات و أجزاء هيكل الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة و الفعالية في هيكل الرقابة الداخلية يعمل وفقا للتصميم السابق أم لا؟و ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل بعض أجزاء أو مكونات هيكل الرقابة الداخلية لتتماشى مع التغييرات في ظروف التشغيل.

ثانيا: معيار كفاءة إدارة المراجعة الداخلية

لا شك أن وجود إدارة مستقلة و ذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية بالمؤسسة و بما لها من خبرات مؤهلات مناسبة و باعتبارها أداة من أدوات الرقابة الداخلية يحقق الفعالية في تصميم و تشغيل و متابعة تشغيل هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة و تتبع مجلس الإدارة مباشرة[2]

و تلعب المراجعة الداخلية و التي تعمل فعالية دورا كبيرا في مساعد الإدارة على تقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

[1] - عبد الوهاب نصر ، المرجع السابق ، مصر 2007 م

[2] - شحاته السيد شحاته ، المرجع السابق ، مصر 2007 م

المبحث الثالث: المقومات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية الجيد و الفعال بمجموعة من المقومات و الدعائم الرئيسية و العامة و التي تمثل الركائز الأساسية المطلوب توافرها حتى يمكن اعتبار نظام الرقابة الداخلية فعالا و جيدا في تحقيق الهداف الرئيسية و التشغيلية.

و لا شك أن توفر هذه المقومات كلها أو بعضها بشكل معين هو أساس الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية و أساليبها و أدواتها المطبقة في المؤسسة .

و على هذا الأساس يكون هناك احتمالين بالنسبة للمراجع على نحو التالي :

-أن هناك نظام رقابة فعال و قوي لتوفر المقومات بشكل جيد و شامل يترتب على ذلك أن يخفض المراجع من نطاق اختباراته الأساسية المطلوبة لفحص العمليات المختلفة و أرصدة القوائم المالية الختامية .

-أن مقومات النظام لا تتوفر بشكل ملائم و جيد و متكامل و في ذلك إشارة إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة أو جانب منه لعدم توفر بعض المقومات العامة و ينبغي على المراجع أن يأخذ ذلك اعتباره لعمليات المختلفة من ناحية و أرصدة القوائم المالية من ناحية أخرى .

و يمكن تقسيم مقومات نظام الرقابة الداخلية إلى مقومات محاسبية و مقومات إدارية.

المطلب الأول : المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الوسائل التي يمكن تناولها على النحو التالي :

أولا : الدليل المحاسبي

و ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب الحسابات بما يتلائم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية ، و نوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى ، و الأهداف التي يتم السعي إلى تحقيقها ، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية و أخرى فرعية ، كما يتم شرح كيفية تشغيل الحسابات ، و بيان طبيعة العمليات التي تسجل فيها ، و يعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل ، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها يدويا أو الكترونيا و أيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة الوحدة الاقتصادية ،

و لا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة الوحدات ، بل يختلف من وحدة لأخرى وفق طبيعة النشاط لهذه الوحدات ، سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية ، و بصفة عامة ينبغي مراعاة الآتي بشان إعداد الدليل المحاسبي [1]:

1- يجب أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات و نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية و مركزها المالي

2- ضرورة توافر حسابات مراقبة إجمالية هدفها هو ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ، حيث يحتاج المساعد الخاص حساب الأستاذ بالعملاء أو الموردين إلى حسابات مراقبة في الأستاذ العام ويلاحظ أن استخدام مثل هذه الحسابات الخاصة بالرقابة إنما يكشف عن الأخطاء غير المقصودة أو غير العمدية .

أما الأخطاء العمدية أو المقصودة فيصعب اكتشافها عن طريق حسابات الرقابة لان مرتكبيها عادة ما يعتمدون على تغطيتها من خلال وجود توازن حسابي يصعب من خلاله اكتشاف هذه النوعية من أوجه التلاعب .

ثانيا : الدورة المستندية

يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة ،طالما أنها تمثل المصدر الأساسي لأدلة الإثبات ، و لذلك ينبغي عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية و الشكلية ، و أن يحقق المستند الهدف من تصميمه و تداوله ، و ترقيم هذه المستندات لتسهيل عمليات الرقابة ، و ضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها ، كما يجب تمييز المستند بوضوح و البساطة في التصميم و الاستخدام ، فلا تتم عملية الرقابة دون توافر دورة مستندية كاملة و بصفة خاصة في نطاق التحصيل و الصرف و عمليات الشراء و البيع و التخزين، كما أن مراعاة خطوط السلطة و المسؤولية عند إنشاء الدورة المستندية يعد مطلبا أساسيا لعملية الرقابة .

ثالثا : المجموعة الدفترية

وفق طبيعة الوحدة الاقتصادية و أنشطتها تعد وتجهز مجموعة و دفترية متكاملة ، تراعي النواحي القانونية ، و بصفة خاصة دفتر اليومية العامة ، و ما يرتبط به من يوميات مساعدة .

و يجب مراعاة بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز المجموعة الدفترية مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة [2]، و التركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك ، و في حالة

[1] - فتحي رزق السوافيري ، دراسات في الرقابة الداخلية ، ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 2001 م

[2] - محمد الفيومي محمد ،كمال الدين دهراوي ، دراسات متقدمة في المراجعة ، الناشر قسم المحاسبة ، مصر2005

وجود فجوة زمنية بين حدوث العمليات و بين إثباتها في الدفاتر ، ينبغي أن تكون تلك الفجوة اقل ما يمكن لتحقيق أغراض عملية الرقابة و التقليل من احتمالات الوقوع في الأخطاء .

كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم بقصد سهولة الاستخدام و الاطلاع و الفهم و قدرتها على توفير البيانات المطلوبة .

و لعل دليل الإجراءات يوضح الدورة المستندية لكل عملية تقوم بها الوحدة الاقتصادية و ما يرتبط بها من سجلات محاسبية ، بالإضافة إلى علاقة و هذه المستندات و السجلات بالإدارات و الأقسام المكونة للهيكل التنظيمي داخل الوحدة الاقتصادية .

و للمزيد من التوضيح يبين الشكل التالي العلاقة بين الوسائل الثلاث المستخدمة في تحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية .(الدليل المحاسبي ، الدورة المستندية ، المجموعة الدفترية

شكل رقم 4: العلاقة بين الوسائل المستخدمة في تحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية

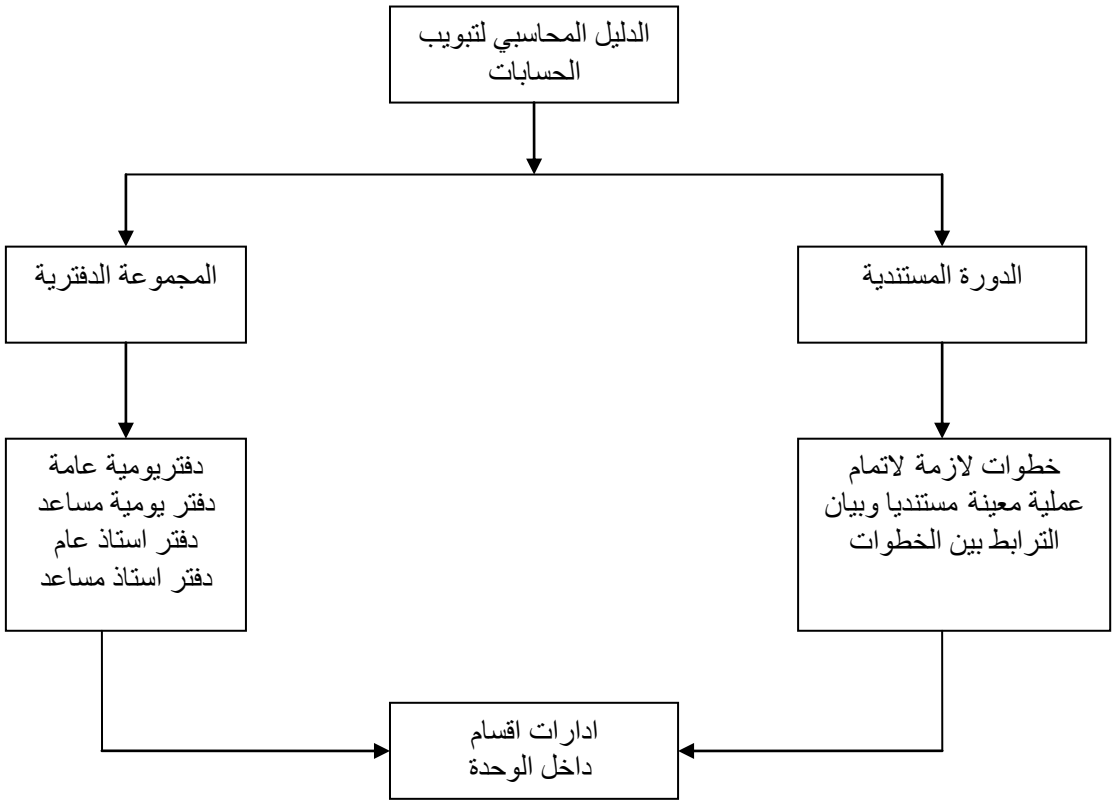

المصدر : فتحي رزق سوافيري ، دراسات في الرقابة الداخلية

رابعا : الوسائل الآلية و الالكترونية المستخدمة

أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن النظام المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط و انجاز الأعمال ، كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة و تسجيلها أيضا ، و تزايدت أهمية الإعلام الآلي في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية و تحليل البيانات و المعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها ، و بلا شك أن استخدام هذه الأدوات من شانه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم

خامسا : الجرد الفعلي للأصول

تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بإمكانية جردها الفعلي مثل النقدية بالخزينة ، و المخزون بأنواعه ، و الأوراق المالية و التجارية ، و معظم الأصول الثابتة كالأراضي ، المباني ، السيارات ، الآلات ، الأثاث [1].

كما أن نتائج الجرد الفعلي و مقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول .

سادسا : الموازنات التخطيطية

على الرغم من الاختلافات المتعددة في تعريف الموازنة ، و سواء تم وصفها بالموازنة التقديرية أو الموازنة التخطيطية ، فانه يمكن القول بأنها تمثل خطة كمية و مالية للمؤسسة ككل و لوحداته الفرعية و ذلك خلال فترة زمنية معينة، و يحاول البعض التفرقة بين الخطة و الموازنة ، على أساس أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة ، أي أنها تعبير مالي عن خطة تفصيلية تعكس أهداف الوحدة الاقتصادية و الكيفية التي يتم بها انجاز تلك الأهداف ، لذلك و بالإضافة إلى وظيفتها التخطيطية ، فان لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي و ما تشمله الموازنات من بيانات تقديرية موضوعة مسبقا ، ثم تحديد الانحرافات و تحليلها و تحديد المسؤول عنها .

و بصفة عامة يمكن القول بان الموازنة الشاملة تمثل نظاما متكاملا للرقابة و تقييم الأداء.و توجد أنواع عديدة من الموازنات التخطيطية حيث تغطي الموازنات التشغيلية الأعمال الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية كالمبيعات و الإنتاج و المشتريات من المواد الأولية و العمالة و المصروفات [2]، أما الموازنات الرأس مالية فتشمل الاستثمارات الطويلة الأجل و المفاضلة بينها .

كذلك توجد موازنة المسؤولية و التي تربط الخطط الموضوعة بالأشخاص المسئولين عن تنفيذها ،

---

[1] - احمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، مصر 2000 م

[2] - محمد السيد سرايا ، المرجع السابق ، مصر 1998 م

و توجد كذلك الموازنات الثابتة و المرنة ، حيث تختص الأولى بتقدير المصروفات غير المباشرة الخاصة بحجم واحد من النشاط ، بينما ترتبط الثانية بعدة أحجام .

و في الواقع فان الدور الرقابي للموازنات يتمثل في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة و النتائج الفعلية و بيان أسباب الانحرافات . و تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات ، تحديد دقيق للتنظيم و أهدافه و وظائفه ، كذلك تحديد خطوط السلطة و المسؤولية و وجود نظام محاسبي سليم ، و وضع معايير عملية دقيقة .

ينبغي التنويه إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة ، بل تعتبر جزءا من هذا النظام .

سابعا : أنظمة التكاليف المعيارية و نظم تكاليف الأنشطة

تعتمد أنظمة التكاليف المعيارية على وضع المعايير العلمية و العملية لعناصر التكلفة المختلفة ، و سواء كانت للمواد المباشرة أو الأجور المباشرة أو الأعباء غير المباشرة ، صناعية أو غير صناعية .

حيث تعد المعايير وفق مستويات هندسية و فنية و متطورة تلاؤم ظروف العمليات الصناعية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية ، و أيضا اعتمادا على دراسات الوقت و الحركة .أي أن التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا ، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها ، كما ينبغي أن تكون عليه التكلفة و تكون تلك المعايير أساسا في صياغة الموازنات التخطيطية و تقييم الأداء و قياس تكلفة الإنتاج . و يلي وضع المعايير قياس الأداء الفعلي و إجراء مقارنة و تحديد الانحرافات و بيان مسبباتها و العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لهذه الانحرافات . إن غياب المعايير المحددة مسبقا يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة في الوحدة الاقتصادية نتيجة عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية ، بالإضافة إلى أن اختلاف طرق الإنتاج و المعدات المستخدمة من فترة لأخرى يفقد عمليات المقارنة معناها بصدد تقييم الأداء و الرقابة .

و في السنوات الأخيرة ازداد دور الأنظمة المتطورة لتخصيص التكاليف غير المباشرة سواء كانت صناعية أو غير صناعية [1]، و ذلك بهدف زيادة كفاءة و فعالية النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء أو في مجال المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية .و يرجع السبب في تفضيل هذا النظام المتطور هو اعتماده على وجود علاقة قوية بين ما يتم تخصيصه من تكاليف غير مباشرة على وحدات الإنتاج و بين درجة استفادتها من الأنشطة التي تشارك في تصنيعها ، و ذلك بعكس ما تفترضه أنظمة التكاليف المعيارية

[1] - فتحي رزق السوافيري ، المرجع السابق ، ص20، مصر 2001 م

من وجود علاقة بين احد مستويات التخصيص التقليدية (ساعات عمل مباشر ،ساعات تشغيل الآلات ، تكلفة الأجور المباشرة) من ناحية ، و درجة استفادة وحدات الإنتاج من عناصر التكلفة من ناحية أخرى ، و تحليل الانحرافات الممكن استخدامه في هذا النطاق يختلف عما هو موجود في ظل التكاليف المعيارية .

المطلب الثاني : المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية

يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق و الوسائل و الركائز التي تزيد من كفاءته ، و التي يمكن عرضها على النحو التالي [1]:

أولا : الهيكل التنظيمي الكفء

يعتبر الهدف الأساسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفئ في التنظيم هو تحديد الإدارات و الأقسام و اختصاصات كل منها ، بالإضافة إلى مسؤوليات الأشخاص و العلاقات بينهما .

و يتوقف نوع الهيكل التنظيمي على طبيعة الوحدة الاقتصادية و حجمها و عدد المستويات التنظيمية و الانتشار الجغرافي لها ، حيث يتم توصيف الأنشطة المختلفة و وضعها في مجموعات متجانسة ، يقوم كل قسم أو إدارة بتنفيذ هذه الأنشطة لتصبح مسئولة عن تنفيذها أمام مستوى أعلى منها في الخريطة التنظيمية . بمعنى أن كل شخص في التنظيم ينبغي أن يكون له رئيسا أو مشرفا عليه و يتابع و يقيم أدائه باستمرار و يجب أن يتصف التنظيم الجيد بالمرونة فيما يتعلق بالظروف التي يتعايش معها .

و يساعد التحديد الواضح لهذه السلطات و المسؤوليات في المؤسسة إلى زيادة فعالية الرقابة على الوظائف و المهام المختلفة فيها ، و لتحقيق هذه الخاصية يتطلب الأمر توافر العناصر و الجوانب التالية [2]:

1- تحديد واضح لمسؤولية كل موظف عن مجموعة محددة من العمليات أو مجموعة من الالتزامات أو الحسابات

2- تحديد واضح للعلاقة بين كل من خطوط المسؤولية و السلطة على مستوى كل فرد في التنظيم في مختلف المستويات الإدارية

3- تحديد و توصيف واضح لطبيعة كل وظيفة و تحديد مواصفات الفرد الذي يشغلها من خلال وضع دليل خاص بذلك

4- يجب ملاحظة أن يكون تدفق خط السلطة من أعلى إلى أسفل و تدفق خطوط المسؤولية من أسفل إلى أعلى حتى يتعرف كل موظف على الفرد أو المستوى الإداري الأعلى المسئول أمامه .

---

[1] - محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2001 م

[2] - كمال الدين مصطفى دهراوي ، المرجع السابق ، مصر 2005 م

و من الأهمية لأي مؤسسة يعمل فيها العديد من الأفراد إعداد خريطة تنظيمية متكاملة و إعداد خاص باللوائح و الإجراءات ، و يساعد ذلك على تحقيق هذه الخاصية بعناصرها المختلفة و من ثم زيادة فعالية عملية الرقابة الداخلية

1- **الخريطة التنظيمية** :

ينبغي وضع خريطة تنظيمية تشمل جميع المستويات الإدارية في المؤسسة و الوظائف المختلفة داخل كل مستوى و توصيف لكل من يشغل كل وظيفة حيث توضح هذه الخريطة ما يلي [1]:

- برمجة الأهداف الخاصة بالمؤسسة (وضعها في صورة برامج)
- تقسيم الأعمال
- ربط الاختصاصات و المسؤوليات بالا هداف
- الإجراءات الرقابية الملائمة و الفعالة

و حتى تحقق الخريطة التنظيمية كل هذه المجالات ينبغي أن يتوافر فيها خصائص معينة لزيادة فعاليتها في مجال الرقابة ، و أهم هذه الخصائص يتمثل في الآتي :

1- يجب أن تتميز الخريطة التنظيمية بالبساطة و الوضوح لأي مسئول

2- يجب أن تتميز الخريطة التنظيمية بالمرونة بحيث يمكن إجراء أي تعديلات عليها تحت أي ظروف دون تغييرها بالكامل

3- يجب أن تلائم الخريطة التنظيمية العناصر التالية : الشكل القانوني ، طبيعة نشاط المؤسسة ، حجم معاملات المؤسسة

4- يجب مراعاة التكلفة الاقتصادية لهذه الخريطة على أساس أن تزيد منفعتها عن تكلفة إعدادها من ناحية و تراعي الظروف الاقتصادية للمؤسسة عند إعداد هذه الخريطة

2- اللوائح أو الإجراءات :

ينبغي إعداد دليل خاص يوضح جميع الإجراءات الإدارية أو المالية و الرقابية التي تغطي جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال تحديد و تعريف اختصاصات كل وظيفة من الوظائف التي تشملها الخريطة التنظيمية للمؤسسة ، و يجب أن يتميز هذا الدليل بالخصائص العامة التالية [2]:

[1] - كمال الدين مصطفى دهراوي ، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، ، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2006 م

[2] - ادريس عبد السلام اشتيوي ، معايير المراجعة و اجراءاتها ، دار النهضة العربية للنشر ، لبنان 1996 م

1- يجب أن يكون شاملا لكافة الوظائف المبينة في الخريطة التنظيمية

2- يجب أن يشمل على وصف وظيفي لكل وظيفة من هذه الوظائف تتضمن الاختصاصات و المهام المسئولة من الموظف العامل في هذه الوظيفة

3- يجب أن يشتمل على كافة الإجراءات المالية المختلفة و الإدارية لجميع العمليات التي تدخل في نطاق كل وظيفة

ثانيا : كفاءة العاملين

رغم التقدم التكنولوجي السائد في العالم عن طريق استخدام أجهزة الإعلام الآلي بمختلف أشكالها و أنواعها و برامجها المتعددة ، إلا أن نجاح أي نظام مهما بلغت درجة التقدم مازال و يظل يتوقف بدرجة كبيرة على مدى كفاءة و فعالية و مهارة العاملين في المؤسسة و المسئولين عن تنفيذ هذا النظام ، و لا شك أن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة لا يخرج عن هذه القاعدة حيث يتوقف نجاح و فعالية هذا النظام في تحقيق أهدافه بدرجة كبيرة على مدى كفاءة و خبرة العاملين في المؤسسة و المسئولين عن تنفيذ هذا النظام و الإشراف عليه .

لذلك ينبغي على المراجع الخارجي أن يتحقق من ذلك بتقييم نظام التوظيف المتبع في المؤسسة موضوع المراجعة و الفحص و معايير التوظيف و النظام المتبع للترقيات و مدى توافر نظام الحوافز لتشجيع العاملين على بذل العناية و الجهد اللازمين لأداء أعمالهم و مهامهم بكفاءة و فعالية إن نظام الرقابة الداخلية قد يكون متكاملا بجميع مقوماته و لكنه يفشل في تحقيق أهدافه الرئيسية بسبب عدم توفر الكفاءات البشرية من العاملين و الموظفين و المسئولين عن نشاط و أعمال المؤسسة و عدم تفهمهم و درايتهم بقواعد و أسس هذا النظام .

و على عكس ذلك قد يكون نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ناجح و فعال ليس بسبب عناصره و مقوماته الأخرى و لكن بسبب كفاءة الموظفين من ذوي الخبرة و الأمانة في تنفيذ مسؤولياتهم من خلال التحديد الواضح لسلطاتهم و الالتزام بها .

و لتحقيق كفاءة للعاملين و الموظفين ينبغي على الإدارة مراعاة ما يلي [1]:

1- وضع سياسة سليمة و ملائمة لتعيين و ترقية الموظفين بما يحقق كفاءة و فعالية أدائهم لمهامهم و أعمالهم ، و على المراجع كذلك أن يقوم بفحص هذه السياسة و تقييم مدى ملاءمتها لطبيعة وظائف المؤسسة

[1] - محمد السيد سرايا ، المرجع السابق ، مصر 1998 م

2- يجب على المؤسسة عند تعيين الموظفين التحقق من توافر عناصر الكفاءة بالمستوى المطلوب لأداء أعمالهم و مهامهم ، و على المراجع أيضا أن يتحقق من مدى ملائمة مؤهلات الموظفين العلمية لطبيعة الأعمال الموكلة إلى كل منهم و خاصة بالنسبة لمن يشغلون وظائف مالية في أقسام حسابات المؤسسة .

3- يجب عند اختيار الأفراد لتعيينهم في الوظائف أن يكونوا حسب العدد الكافي لانجاز الأعمال الموكلة إليهم ، حتى لا تقع المؤسسة فيما يلي [1]:

- زيادة تكاليف و أعباء المؤسسة أكثر مما يجب
- إرباك أعمال المؤسسة و ازدواجها و تداخل الاختصاصات
- ظهور بطالة مقنعة بين العاملين في المؤسسة بما يؤثر بالسلب على كفاءة الأداء نتيجة التراخي في أداء الأعمال و اعتماد كل فرد على الآخر في بعض الحالات .

4- يجب وضع برنامج دوري لتدريب الموظفين على احدث الأساليب في أداء المهام و الأعمال المختلفة بصفة مستمرة لزيادة خبراتهم و كفاءاتهم و مسايرتهم للتطورات الحديثة كل في مجال عمله ، و على المراجع في هذا المجال فحص سياسات المؤسسة في مجال تنمية قدرات العاملين فيها و بصفة خاصة في مجال أعمال المراجعة و الرقابة الداخلية و التأكد من كفاءة العاملين في هذه الأعمال .

ثالثا : معايير الأداء السليمة

إن وجود الهيكل التنظيمي الكفء و العمالة المدربة و المؤهلة ذات القدرات و الكفاءات العالية لا يعني التخلي عن توفر معايير لقياس أداء العاملين ، و ذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط بالأداء الفعلي ، و تحديد الانحرافات و الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات .

رابعا : سياسات و إجراءات المؤسسة لحماية أصولها

من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من الجانب الإداري [2]، وجود مجموعة من السياسات و الإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة للأصول و منع تسربها أو اختلاسها و لضمان صحة البيانات و التقارير المحاسبية .

كذلك كبر حجم المؤسسة و انتشار وحداتها يحتم على القائمين ضرورة وجود وسائل رقابية للتأكد من انجاز القرارات المختلفة و على كافة المستويات .

[1] - محمود مراد مصطفى، المرجع السابق، مصر
[2] - شحاته السيد شحاته ، المرجع السابق ، مصر 2006 م

و تزداد أهمية سياسات و إجراءات حماية الأصول كلما وصف التنظيم بأنه لا مركزي ، حيث بعد المسافات و تناثر المواقع الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، و السياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة ، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة .

بينما الإجراء هو طريقة تنفيذ هذا الهدف ، و على ذلك فان كلا من السياسات و الإجراءات إنما تمثل أدوات جيدة لنظام الرقابة الداخلية الإدارية و تتطلب حماية الأصول و منع تبديدها ، توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام و التقارير المتداولة بينها . و ضرورة تعاون كافة الأقسام و الإدارات . و يتطلب تحقيق هذه الأهداف تظافر جهود كافة الإدارات الأخرى للمؤسسة كالإنتاج ، المشتريات ، التسويق ، المخازن ، الشحن ، التوزيع و غيرها من الإدارات .

و يمكن أن تكون هذه الإجراءات مكتوبة و سهلة الفهم و التفسير لكافة الأقسام الأخرى ، كما أن مثل هذه الإجراءات قد تكون داخل قسم واحد ، كما قد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها طريقة تنفيذها .

و من الوسائل الخاصة بحماية أصول المؤسسة ، التامين ضد المخاطر و التي تحمي المؤسسات من الخسائر المحتملة عند وقوع الخطر المؤمن عليه ، كما هو الحال عليه عند التامين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين تعهد إليهم الاحتفاظ بالأصول مثل النقدية و المخزون و التامين ضد السرقة و الحريق و الكوارث .

خامسا : توافر أساليب و أدوات رقابية مناسبة

من الخصائص و المقومات التي يجب أن يتميز بها نظام الرقابة الداخلية الفعال ضرورة توافر أساليب و أدوات هامة من أدوات الرقابة التي يمكن استخدامها للتحقق من أن نظام الرقابة الداخلية قد حقق أهدافه من ناحية ، و من ناحية أخرى يجب أن تتميز هذه الأساليب و الأدوات بالخصائص التالية [1]:

1- الملائمة : يجب اختيار أدوات الرقابة الملائمة و المناسبة لكل من ما يلي :

* طبيعة أنشطة المؤسسة

* طبيعة إجراءات نظام الرقابة الداخلية المتبعة في المؤسسة

*الإمكانيات المادية و البشرية في المؤسسة

* مراحل العملية الإنتاجية في المؤسسة

[1] - كمال الدين مصطفى دهراوي ، نفس المرجع السابق ، ، مصر 2001م

2- الواقعية :

يجب اختيار أدوات الرقابة المناسبة و الواقعية التي يمكن استخدامها بسهولة وفقا لإمكانيات المؤسسة المادية و البشرية و لا تحتاج إلى إمكانيات بشرية أو مادية خاصة

3- المرونة :

يجب اختيار أدوات الرقابة التي يمكن تطويرها أو تعديلها أو تغييرها وفقا لمقتضيات التطور الحديث في هذا المجال دون القيام بإعادة هيكلة إجراءات هذه الأدوات كاملة أو اختيار أدوات جديدة ، و من أمثلة ذلك استخدام الأدوات الرقابية التي يمكن استخدامها مستقبلا في ظل الحاسوبات الالكترونية في هذا المجال

4- عدم الازدواجية :

يعني ذلك اختيار أدوات رقابية غير متداخلة منت بين الاجراءت أو الأهداف و بمعنى آخر أن تكون أهداف و إجراءات هذه الأدوات المختارة متكاملة و غير متعارضة أو متداخلة بحيث يمكن الفصل بينها و تمييز كل منها على حدا و أن يكون لكل منها دور خاص و مميز في مجال تحقيق إجراءات و أهداف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

*** أنواع أدوات الرقابة التي يمكن استخدامها**

يوجد العديد من أدوات الرقابة المناسبة التي يمكن استخدامها لتنفيذ إجراءات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و المساعدة في تحقيق أهدافها و من أهم هذه الأدوات ما يلي :

1- المراجعة الداخلية :

تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة [1]، لذا لابد من وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية مهمته التأكد من الإجراءات المطبقة و لوائح و سياسات الإدارة و التأكد أيضا من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي ، و التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات ، بعبارة أخرى تتمثل المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية في التأكد من تطبيق و انجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية .

2- المراجعة الخارجية :

و هي من أهم الأدوات الرقابية المستقلة في المؤسسة و تقوم بها أجهزة رقابية خارجية عادة تكون تابعة للدولة ، كما تقوم بأداء إجراءات المراجعة الخارجية مكاتب المراجعة المستقلة الخاصة عن المؤسسة ، على أساس أن هناك علاقة مباشرة بين المراجعة الخارجية و نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة حيث

[1] - طواهر محمد التهامي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 م

يعتمد المراجع الخارجي في تصميمه لبرنامج المراجعة على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية لذلك ينبغي أن يقوم أولا بتقييم النظام قبل تصميم برنامج المراجعة الخاص به [1].

3- الضبط الداخلي :

من الأدوات الرقابية الداخلية الهامة التي تساعد على تنفيذ إجراءات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الضبط الداخلي ، و هو مجموعة الإجراءات و الترتيبات التي يتم وضعها بهدف التأكد من تنفيذ الأعمال وفقا للقواعد و المبادئ و اللوائح المعمول بها في المؤسسة و كشف الأخطاء أو الانحرافات بهدف تصحيحها و علاجها و المساعدة في تطوير أسس تنفيذ الأعمال المختلفة و تحسين مستوى أدائها

*** أسس قواعد الضبط الداخلي :**

و تنقسم قواعد الضبط الداخلي إلى الأسس التالية :

1-الأسس و القواعد العامة :

و هي مجموعة من الأسس و القواعد العامة التي يتم وضعها و استخدامها في المؤسسة بغرض حماية مواردها من أي تصرفات غير مرغوب فيها و تتمثل هذه الأسس فيما يلي :

- الرقابة الوقائية [2]:

هي مجموعة من الإجراءات التي يتم وضعها بهدف منع وقوع أي أخطاء أو انحرافات مثل الرقابة قبل الصرف ، أو الإجراءات التي يتم وضعها بغرض شراء مواد معينة ، أو إجراءات خاصة مثل المناقصات و المزايدات

- الرقابة العلاجية :

هي مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف تصحيح أي أخطاء تكون قد وقعت و تم اكتشافها و معالجة أي انحرافات وقعت فعلا و تحديد أسبابها و المسؤولين عنها من اجل منع تكرارها مرة أخرى ، مثال ذلك الرقابة بعد الصرف تكشف أي أخطاء مالية و معالجتها بما يتفق و التعليمات الخاصة بهذا الشأن.

- الرقابة الحدية :

تتمثل الرقابة الحدية في وضع حدود معينة لاتخاذ إجراءات معينة أو تصرفات مالية معينة حيث ترتبط هذه الحدود بتدرج سلطة اتخاذ هذه الإجراءات ، أو القيام بهذه التصرفات من خلال المستويات الإدارية في المؤسسة اعتبارا من الإدارة العليا ثم الوسطى إلى الإدارة التنفيذية الدنيا .

---

[1] - يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الوراق لنشر و التوزيع، الاردن 2008 م

[2] - فرج السيد حسن ، الرقابة الداخلية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، مصر

و على سبيل المثال وضع حدود معينة خاصة بإجراءات الشراء ، على أساس أن بعض الأدوات الصغيرة تكون من سلطة أمين المخازن ، أما شراء المواد الأولية و البضائع تكون من سلطة مدير المشتريات ، أما شراء الأصول الثابتة الضخمة فمن سلطة الإدارة العليا للمؤسسة

- الرقابة المزدوجة :

و تتمثل في القيام بإجراءات رقابية معينة واحدة عن طريق شخصين مختلفين و من الأمثلة عن الرقابة المزدوجة ما يلي :

* عدم صرف شيك معين دون وجود توقيعين من شخصين مختلفين يعتمدهما البنك و ذلك حرصا منه على أموال المؤسسة و عدم تعرضهما للتبديد و الضياع

* عدم فتح الخزينة من الخزائن بمفتاح واحد و إنما بمفتاحين حرصا على ما تحتويه الخزينة من ممتلكات و أغراض خاصة

* عدم إتمام عملية جرد معينة لبعض الممتلكات دون وجود شخصين مكلفين بهذا العمل وفقا لما تقضي به التعليمات و اللوائح

- نظام التفتيش و التوجيه المالي :

يتم القيام بهذا النظام عادة عن طريق أجهزة الرقابة المالية خاصة في القطاع الحكومي عن طريق المفتشين الماليين التابعين لهذه الأجهزة الرقابية حيث يقوم هؤلاء ، و بناءا على برنامج خاص يتم وضعه بهدف تحقيق أهداف الرقابة المالية و التفتيش المالي على تصرفات المؤسسة و من ثم توجيه نظر القائمين على العمل المالي فيها لسد بعض الثغرات التي تم اكتشافها أو التوصية بعلاجها

- نظام مراقبة البريد :

و الذي يتمثل في وضع إجراءات خاصة بكل العمليات المتعلقة بحركة البريد الوارد و الصادر للمؤسسة من حيث مرحلة استلام البريد أو توزيعه أو تسجيله دفتريا .

2- الأسس و القواعد الإدارية :

و هي مجموعة الأسس و القواعد الإدارية الخاصة ببعض الإجراءات التي ترتبط بنظام العمل في المؤسسة و تتمثل هذه الأسس فيما يلي [1]:

- تحديد الاختصاصات المختلفة الخاصة بكل فرد في التنظيم الإداري تحديد واضح بحيث يتم محاسبة كل مسئول وفقا لهذه الاختصاصات من خلال تحديد واضح للسلطة و مسؤولية كل فرد في التنظيم و وصفها وصف لا لبس فيه بحيث لا يترتب على هذا التحديد و الوصف أي ازدواج من أي نوع

[1] - محمد السيد سرايا ، نفس المرجع السابق ، ، مصر 2006 م

- وضع دليل خاص يتضمن كافة الإجراءات الخاصة بمختلف أنشطة المؤسسة الإنتاجية و الإدارية و المالية يلتزم به كافة العاملين في المؤسسة كدليل عمل يتم به الاسترشاد في كل ما يتخذ من قرارات مختلفة

- وضع برنامج خاص بتبديل و تغيير الاختصاصات المختلفة بين العاملين في المستويات الإدارية لفترة زمنية معينة (تحدد هذه المدة في البرنامج الخاص)

3 – الأسس و القواعد المحاسبية :

و هي مجموعة الأسس و القواعد المحاسبية المرتبطة بالعمليات المالية الخاصة بأنشطة وعمليات المؤسسة ، و تتمثل هذه الأسس فيما يلي [1]:

- وضع إجراءات خاصة بعملية التسجيل الدفتري للعمليات المالية من خلال تنفيذ الدورة المحاسبية بكل ما تحتويه من خطوات محاسبية أساسية مختلفة

- الضبط الحسابي للدفاتر عن طريق وضع نظام لمطابقة ما تم تسجيله دفتريا مع أرصدة الحسابات المختلفة من خلال المستندات و الدفاتر و السجلات المستخدمة في المؤسسة

- مطابقة الأصول و الممتلكات المختلفة المسجلة دفتريا مع نتيجة الجرد المادي و العملي و الذي يمكن أن يساعد المراجع الخارجي بخبرته في انجاز هذا الجرد و إعداد تقريرعنه

سادسا : نظام التقارير المتكامل

من الخصائص و المقومات الهامة التي يجب أن يتميز بها أي نظام رقابة داخلية فعال في المؤسسات ، أن يتبعه إعداد تقرير متكامل عن مدى تحقيق نظام الرقابة الداخلية لأهدافه المختلفة و نتائج تقييم النظام ، و التي تفيد المراجع في وضع و تصميم برنامج مراجعته و تنفيذه بشكل دقيق و مفيد لعملية المراجعة نفسها و في هذا المجال يجب أن تتوفر في هذه التقارير عند إعدادها الاعتبارات و الخصائص التالية [2]:

1- الوضوح :

يجب إعداد التقرير الخاص بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل يوضح كل ما يتعلق بهذا النظام من مشاكل أو ثغرات بغرض معالجتها أو القضاء عليها ، على أن تحدد هذه المشاكل بسهولة و بوضوح و أسبابها بطريقة تيسر فهمها ، و تحديد التوصيات المناسبة لعلاجها من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة

[1] - بوعلام بوشاشي ، المنير في المحاسبة العامة ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر
[2] - سمير محمد كامل ، المرجع السابق ، مصر

2- الدقة و الموضوعية :

يجب مراعاة إعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية بدرجة دقة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها في مجال اتخاذ قرار معين ، و يعني ذلك أن تعبر هذه التقارير بما تحتويه على نتائج واقعية حقيقية و ليست مجرد احتمالات من ناحية [1].

و من ناحية أخرى مراعاة الموضوعية في إعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية و ذلك عن طريق عدم التحيز لصالح أفراد من المؤسسة

3- السرعة :

يجب مراعاة إعداد التقارير الخاصة بنظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب و السرعة حتى يمكن الاستفادة مما تحتويه هذه التقارير من نتائج و توصيات

4- الملائمة :

يجب إعداد التقارير الخاصة بنظام الرقابة الداخلية بطريقة تلائم أهداف نظام الرقابة الداخلية من ناحية ، و من ناحية أخرى تلائم المستوى الإداري الذي تقدم إليه التقارير

5- يجب مراعاة أسس إعداد التقارير الخاصة بنظام الرقاة الداخلية ، و بصفة عامة يجب مراعاة التفصيل غير الممل و الإيجاز غير المخل بموضوع التقرير الخاص بنظام الرقابة الداخلية .

[1] - جورج دانيال غالي ، المرجع السابق ، مصر

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص مما سبق أن نظام الرقابة الداخلية حتى يكون جيد و فعال و ملائم ، يجب أن يتميز بالخصائص و المقومات السالفة الذكر بشكل أو آخر ، و معنى هذا أن الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف على مدى توافر هذه الخصائص و المقومات بصورة متكاملة .

الفصل الثالث :
أنواع أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسات

مقدمة الفصل الثالث:

نظام الرقابة الداخلية هو نظام الفحص الداخلي و التدقيق الداخلي ، و يتفرع هذا النظام إلى أنظمة رقابة داخلية في المؤسسة ، سنتناولها في هذا الفصل عبر النقاط التالية :

- نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة
- نظام الرقابة الداخلية للمخزونات
- نظام الرقابة الداخلية لدورة الرواتب و الأجور
- نظام الرقابة الداخلية لحقوق الملكية و الالتزامات الطويلة الأجل

المبحث الأول : نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة

إن الغرض الأساسي من الرقابة على الأصول الثابتة هو الحصول على أقصى كفاية من رأس المال المستثمر في هذه الأصول ، التي تمثل جانبا كبيرا من استثمارات المؤسسة الصناعية

المطلب الأول : أهداف الرقابة على الأصول الثابتة

تتمثل أهداف الرقابة على الأصول الثابتة فيما يلي [1]:

1 – وجود سياسة محددة مسبقا للاستثمار في الأصول الثابتة :

تحتاج المؤسسة لتنفيذ برامج الإنتاج و البيع و العمالة إلى مجموعة من الأصول الثابتة مما يستلزم تخصيص جانب من الأموال المتاحة للمؤسسة لهذا النوع للأصول ، و يتطلب استخدام الأموال في هذه الحاجة ما يلي :

- الحاجة للأموال ليراء الأصول تظهر و تتحدد قبل الشراء بوقت كافي ، مما يتيح للمؤسسة فرصة دراسة التوسع من عدمه
- أن الأموال المخصصة لشراء الأصول تبقى مستخدمة فيها و لا تسترد تدريجيا
- التطور التكنولوجي يؤدي إلى إظهار آلات جديدة مما يجعل الشراء و توقيته أمر يحتاج إلى دراسة معمقة من حيث استرداد القيمة في وقت سريع ، و كل هذا يتطلب وضع سياسات ترتبط بأنواع الاستثمارات و شكلها و المتضمنة في الميزانية المالية التقديرية .

الميزانية المالية التقديرية هي الخطة المفصلة للإضافات و التحسينات و التجديدات المستقبلية في أصول المؤسسة ، أي تعبر عن الإنفاق الرأس مالي الذي يحدث في الفترة الحالية

و من أهم مشاكل الميزانية المالية ما يلي :

1 / التوسع : و يعني هذا الحصول على طاقة إنتاجية إضافية ، و هنا يكون عامل الربح من الإنتاج الإضافي هو العامل المرجح للاستثمار

2 / الإحلال : أي استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة أكثر كفاية ، و عامل الربح المتوقع في هذه الحالة ينشا مع الاقتصاد في نفقات الإنتاج أو الربح الإضافي الذي يستقر عنه الحجم الجديد للإنتاج أو كلاهما

3 / المفاضلة بين أنواع من المعدات ذات الغرض الواحد

2- إحكام الإشراف على شراء الأصول أو تشييدها أو صيانتها :

و هذا يتطلب وجود خطة موضوعة للتكاليف المتوقعة و توقيت الصرف و يمكن إجمال إجراءات الرقابة لتحقيق هذا الهدف فيما يلي :

[1] - احمد دحدوح ، المرجع السابق ، الاردن 2009 م

1 / وجود نظام للاعتماد يتيح للمسؤول أن يوافق مسبقا على شراء الأصل أو تشييده ، مع استخدام المستندات الداخلية حتى يسهل من الاعتماد عليها و التأكد منها

2 / أن يتم شراء الأصول الثابتة عن طريق إدارة المشتريات

3 / وجود مرجع مكتوب و معتمد عن سياسة المؤسسة للتفرقة بين المصروف الرأس مالي و الايرادي

4 / وجود نظام للحصر الفعلي على مدى متفاوت للأصول الثابتة بغرض التأكد من وجود الأصل و موقعه و حالته

5 / وجود نظام للأصول المستغنى عنها باعتماد سابق و أوامر متسلسلة يظهر فيها سبب الاستغناء و إعلام للإدارات ذات الشأن بالنسبة لهذه الأصول ليتولى كل واحد في اختصاصاته الإجراءات المتعلقة باستبعاد الأصل المستغنى عنه و تسجيل ذلك

3 – الحصول على أقصى كفاءة من استخدام الأصول :

يقصد بالاستخدام ما يترتب على تشغيل الآلات من ربح أو خسارة بسبب حجم الإنتاج الفعلي الذي قد يختلف عن حجم الإنتاج طبقا للطاقة العادية و على هذا فان كفاءة الآلات تتوقف على عاملين و هما :

* عدد الساعات التي تعملها الآلة

* عدد الوحدات المنتجة

و يتطلب الاستخدام الكفء للأصول وجود برنامج صيانة متكامل خلال الفترة الإنتاجية ، و يرتبط هذا الاستخدام باحتساب معدل الاهتلاك المناسب الذي يحتسب على الأصول الثابتة بصورة مناسبة مع الاستخدام و التقادم

4 – وجود سجلات مناسبة لتسجيل الأصول و تسهيل الرقابة :

من ناحية القيود المحاسبية فان الأصول الثابتة تسجل في الدفاتر المالية طبقا لنوعها غير انه يلزم وجود تسجيل تحليلي لهذه الأصول طبقا للمفردات و تفرض لكل أصل بطاقة في سجل الأصل أو حساب في سجل الأصل تسجل فيه كل البيانات عن الأصل أثناء حياته الإنتاجية ، و هذا السجل يسهل العمل في تتبع مفردات الأصل من حيث الشراء أو الإحلال و برنامج الصيانة و الاهتلاك و غطاء التامين و مدى كفايته و تسجيل الاستغناء عن الأصل و قيمة الاستغناء .

المطلب الثاني : الاختبارات التفصيلية لحسابات الأصول الثابتة

تشمل الاختبارات التفصيلية لحسابات الأصول الثابتة إلى التحقق من الإضافات و الاستبعادات من الأصول الثابتة ، و فيما يلي سنقوم بشرح هذه الاختبارات

1 / التحقق من الإضافات في الفترة الحالية :

يعتبر التسجيل الملائم للإضافات بالفترة الحالية أمر هام نتيجة الأثر الطويل للأصول على القوائم المالية ، و يؤثر كل من عدم رسملة الأصل الثابت أو تسجيل الإضافات وفقا لقيم غير ملائمة على قائمة المركز

المالي حتى يتم التخلص من الأصل ، و تتأثر قائمة الدخل حتى يتم اهتلاك الأصل ، و فيما يلي أهداف المراجعة و الاختبارات التفصيلية المتعلقة بالإضافات :

جدول رقم 02: اهداف المراجعة و الاختبارات التفصيلية للإضافات

أهداف المراجعة	الاختبارات التفصيلية	ملاحظات
1 / الارتباط بين التفصيلات :اتفاق الإضافات في السنة الحالية بجدول المشتريات مع القيم بالملف الرئيسي المرتبط بها ، و تطابق الإجمالي مع دفتر الأستاذ العام	- جمع جدول الشراء - تتبع إجمالي دفتر الأستاذ العام - تتبع عمليات الشراء الفردية وصولا إلى القيم و المواصفات بالملف الرئيسي	- يجب أن تكون الاختبارات محدودة ما لم تتسم الرقابة بالقصور - يجب تسوية الإضافات في رصيد الأستاذ العام للفترة مع جدول المشتريات
2 / الوجود : جميع الإضافات للسنة الحالية المستعملة موجودة	- فحص فواتير الشراء و تقارير الاستلام - الجرد الفعلي للأصول	- ليس من المعقول أن يتم جرد الأصول ما لم تتسم الرقابة بالقصور أو القيم بالأهمية النسبية
3/ **الاكتمال** : الإضافات الموجودة تم تسجيلها فعلا	- فحص فواتير الشراء و الحسابات الأكثر ارتباطا بها مثل الإصلاحات و الصيانة حتى يمكن كشف العناصر التي يجب أن تكون أصولا ثابتة - فحص اتفاقيات الإيجار و الاستئجار - فحص فواتير الشراء	- يعتبر هذا الهدف عام
4 / الدقة : تم إدراج عملية الإضافات للسنة الحالية على نحو دقيق		- تتوقف مدى الدقة على المخاطر الحتمية و فعالية الرقابة
5 / التبويب : تم تبويب الإضافات للسنة الحالية على نحو دقيق	- فحص فواتير الشراء في حساب الأصول الثابتة لكشف العناصر التي يجب تبويبها كأصول ثابتة	- يرتبط هذا الهدف بالاكتمال و يتم تحقيقه بشكل موحد مع هذا الهدف و مع هدف الدقة

6 / الفصل الزمني : تم تسجيل الإضافات للسنة الحالية في الفترة المناسبة	- فحص العمليات المالية التي تمت قرب تاريخ إعداد قائمة المركز المالي للتعرف على أنها قد سجلت في الفترة المناسبة	
7 / الحقوق : يوجد للمؤسسة محل المراجعة حق على الإضافات التي تمت بالسنة الحالية	- فحص فواتير الشراء	يمكن فحص نقل الملكية و فواتير الضرائب للأراضي و المباني

المصدر : احمد دحدوح – مراجعة الحسابات المتقدمة

2 / التحقق من الاستبعادات من الأصول الثابتة :

ينبغي على المراجع أن يتأكد من وجود ضوابط رقابية داخلية على عمليات الاستبعادات وهذه الضوابط تتمثل فيما يلي [1]:

1 – ضرورة وجود وسيلة رسمية لإبلاغ الإدارة بالبيع أو المبادلة أو التنازل

2 – حماية الأصل من إجراء عمليات التصرف فيه عن طريق أشخاص لديهم ترخيص بذلك من خلال وضع شروط التصديق على الاستبعاد

3 – التحقق الداخلي الكافي على تسجيل عملية الاستبعادات في الأصول الثابتة للتأكد من انه تم شطب تلك الأصول من السجلات المحاسبية بشكل صحيح ، و هناك هدفان يجب على المراجع تحقيقهما عند التحقق من استبعاد الأصول هما :

* تم تسجيل الأصول التي تم التخلص منها

* تم تسجيل التخلص من الأصول على نحو دقيق

و عادة ما يتم استخدام الإجراءات التالية للتحقق من الأصول التي يتم التخلص منها :

1 / فحص ما إذا كان قد تم شراء أصول جديدة لتحل محل الأصول الحالية

2 / تحليل الأرباح الناتجة عن التخلص من الأصول و الدخل المتنوع الذي تم الحصول عليه نتيجة التخلص من الأصول

3 / فحص التعديلات بمصنع المؤسسة و التغيرات في خط الإنتاج ، الضرائب ، التغطية التأمينية التي توضح شطب الأصول

[1] - محمد سمير صبان ، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1998م

3 / التحقق من أرصدة الأصول الثابتة :

تتمثل الضوابط الرقابية الداخلية على الأصول الموجودة بالفعل في المؤسسة فيما يلي[1] :

* استخدام الملف الرئيسي للأصول الثابتة الفردية
* وجود رقابة مادية كافية على الأصول التي يمكن تحريكها بسهولة مثل السيارات و العتاد ..الخ
* تخصيص أرقام ترميزية لكل أصل بالمؤسسة
* الجرد المادي الدوري للأصول الثابتة و أجراء التسويات و المطابقات الخاصة بها عن طريق الأفراد في قسم الحسابات
* إجراء التامين على كافة الأصول الثابتة
* وجود طريقة رسمية لإبلاغ قسم الحسابات بكافة عمليات التخلص من الأصول الثابتة حيث يقوم المراجع بتحديد اختبارات المراجعة في ضوء الملف الرئيسي للأصول على النحو التالي [2]:

ا – اختبار هدف الارتباط بين التفصيلات :

حيث يتم التحقق من مدى مطابقة إجماليات أرصدة الأصول الثابتة كما هي مدرجة في الملف الرئيسي مع رصيد دفتر الأستاذ العام ، و قد يقوم المراجع باختبار عملية الجمع لعدد من الصفحات

بعد تقدير مخاطر الرقابة الخاصة بهدف الوجود يجب على المراجع أن يقرر ما إذا كان من الضروري أن يتم التحقق من وجود العناصر الفردية للأصول الثابتة المدرجة في الملف الرئيسي .

ب – اختبار هدف العرض و الإفصاح :

هنا يجب على المراجع أن يتأكد من عدم وجود عائق قانوني على الأصول ، كرهن الأصول .

و يمكن للمراجع أن يستخدم مجموعة من الوسائل للتحقق من ذلك و أهم هذه الوسائل ما يلي :

1 – الاطلاع و قراءة شروط القروض و اتفاقيات الائتمان

2 – إرسال طلبات مصادقة بشان القروض و اتفاقيات الائتمان و مؤسسات القروض

3 – الحصول على المعلومات الخاصة برهن الأصول الثابتة من خلال المناقشات مع إدارة المؤسسة محل المراجعة أو إرسال خطابات إلى المستشار القانوني

ج – التحقق من مصروف الاهتلاك :

يعتبر الهدف الأكثر أهمية بتحقيق لهدف الدقة ، و يوجد جانبين هامين يتعلقان بذلك و هما [3]:

1 – تحديد ما إذا كانت المؤسسة تتبع سياسة الاهتلاك بالانتظام من فترة لأخرى

2 – تحديد ما إذا كان يتم تنفيذ العمليات الحسابية بشكل صحيح ، و هناك أربعة اعتبارات تؤثر على

---

[1] - فتحي رزق سوافيري ، المرجع السابق ، مصر 2002 – 2003 م

[2] - حسين يوسف قاضي، المرجع السابق، ، الأردن 2009

[3] - عبد الفتاح محمد الصحن ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1998 م

قيمة مصروف الاهتلاك : العمر المتوقع ، طريقة الاهتلاك ، القيمة التقديرية للنفاية ، سياسة المؤسسة للأصول في السنة التي تم اقتنائها أو التي تم التخلص منها ، و عند تحديد مدى منطقية العمر المفيد الذي تم تخصيصه للأصول التي تم اقتنائها حديثا يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره عددا من العوامل و هي كما يلي :

العمر الفعلي للأصل ، العمر المتوقع للأصل ، سياسات المؤسسة بشان مبادلة الأصول ، و في حالات نادرة قد يتطلب تغير الظروف إعادة تقييم العمر المفيد للأصل ، و عندما يحدث ذلك يتم إجراء تعديل في التقرير المحاسبي ، و هذا يتطلب تقييم اثر ذلك على الاهتلاك بعناية

يقوم المراجع بتتبع عمليات مالية مختارة وصولا إلى سجلات مجموع الاهتلاك بالملف الرئيسي للملكية كجزء من هذه الاختبارات ، و يوجد هدفان يتم التركيز عليهم عادة عند مراجعة مجمع الاهتلاك :

د – التحقق من مجموع الاهتلاك :

- مطابقة مجموع الاهتلاك كما هو مدرج بالملف الرئيسي للملكية مع دفتر الأستاذ العام و يمكن تحقيق ذلك عن طريق اختبار جمع مجموع الاهتلاك و عن طريق تتبع الإجمالي وصولا إلى دفتر الأستاذ العام
- دقة مجموع الاهتلاك بالملف الرئيسي

المطلب الثالث : الرقابة على حسابات التثبيتات

- **التثبيتات المعنوية [1] :** التأكد من أن النفقات المسجلة في الحساب و ما يتفرع عنه من أنها مصاريف إعدادية فعلا و لا تعود لحسابات أخرى ، مثال ذلك مصاريف التكوين ، فعلى المراجع فحص عقود الاستثمار و بند التكوين و عدد المتربصين في كل تكوين ، التأكد من أن الفواتير تحمل تأشيرة مسئول المشروع أو التكوين و التأكد من صحة العمليات الحسابية
- **حقوق الملكية الصناعية و التجارية** : دراسة كل وثيقة تخص حق ، شهادة اختراع أو ماركة تجارية ، التأكد من أن هذا الحق مازال محمي ، مقارنة المبالغ الظاهرة على الوثائق مع المبالغ المسجلة في المحاسبة
- **الأراضي** : التأكد من معطيات الجرد مقارنة بعقود التوثيق ، مقارنة أسعار الشراء الظاهرة على العقود بالمسجلة في المحاسبة ، التأكد من أن مصاريف الحصول عليها في الحساب الخاص بها و في حالة التنازل عن ارض خلال الدورة لابد من مقارنة سعر البيع مع الشروط الظاهرة على العقد كما يجب تدقيق القيود العائدة لفوائض و نواقص القيمة الناتجة عن التنازل و طلب شهادة عدم الرهن لكل الأراضي ، أي أن الأراضي ملك للمؤسسة و غير مرهونة ، بالإضافة إلى التأكد من أن الأراضي المنجمية في حالة

[1] ارقام الحسابات وفق النظام المحاسبي الجديد موجودة في الملحق رقم 04

وجودها جاري عليها الاهتلاك ، و في هذه الحالة يجب التأكد من الاهتلاكات المحسوبة و المسجلة ، نسب الاهتلاك المتبعة و جدول الاهتلاك

- **المباني** : فحص الجرد ، تدقيق سعر الشراء فيما يخص الاستثمارات الجديدة بمقارنتها بشروط عقود التوثيق و التأكد من التفرقة ما بين المباني و الأراضي القائمة عليها

- **المعدات و الأدوات** : تقارن الفواتير بما تم اشترائه مؤخرا من المعدات و الأدوات ، تدقيق ما أنتج من طرف المؤسسة لنفسها من حيث اليد العاملة و المواد المستعملة . تدقيق التنازلات و كيفية إخراجها من الميزانية

- **معدات النقل** : دراسة الفواتير بالنسبة لمعدات النقل المشتراة مؤخرا ، دراسة في حالة التنازل فوائض أو نواقص القيمة أخذا في الاعتبار مجموع سعر الشراء و الأعباء الملحقة ، التأكد من النسب و جداول الاهتلاك

- **مواد التعبئة و التغليف القابلة للاسترجاع** : الأغلفة القابلة للاسترجاع يتم التلاعب فيها أحيانا إذا لم يكن نظام مراقبتها جيد ، و عليه لابد من الاطلاع على الجرد و تدقيق مشتريات الدورة بمقارنتها مع الفواتير تدقيق الاخراجات و الإدخالات إلى و من الزبائن ، و تدقيق عملية التنازل إن وجدت ، و كيفية معاملة فائض او ناقص القيمة المحصل عليه .

- **الاستثمارات قيد التنفيذ** : يراقب هذا الحساب كما تراقب بقية الحسابات بالإضافة إلى تدقيق التقييم و عدم حساب الاهتلاك لهذا النوع من الاستثمار غير الجاهز ، كما يجب التحقق من أن الاستثمارات الجاهزة قد تم تحويلها إلى حساب الاستثمار الذي يخصها و التأكد من أن التسبيقات بمختلف أنواعها قد تم تسجيلها في الحساب الخاص بها

- **اهتلاك التثبيتات** : التأكد من الطريقة المتبعة في حساب الاهتلاكات (ثابت أو متناقص) و أن النسب المطبقة هي المتفق عليها في المهنة ، و أن العمليات الحسابية و محتوى جدول الاهتلاك صحيح

المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية للمخزون السلعي و عمليات الشراء و البيع

تبدأ عملية الرقابة على المخزون من وقت إعداد إذن الإنتاج طبقا لبرنامج الإنتاج و موازنة الشراء و وضع موازنة المبيعات للفترة المقبلة التي تجزا إلى موازنات منفردة للسلع التامة و الوسيطة حتى يمكن إعداد المخازن بالكميات التامة المطلوبة للبيع عن طريق إدارة المبيعات

المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية للمخزون السلعي و دورة الإنتاج :

من المهم أن يفهم المراجع أسلوب الإدارة في معالجة دورة الإنتاج و المخزون من موارد اقتصادية إلى أن تصبح سلعا تامة و أهم ما يجب على المراجع فهم كيفية تشغيل البيانات و محاسبة التكاليف و تقييم المخزون السلعي ، و حتى يفهم المراجع هذا الأسلوب عليه أن يقوم بمعرفة نظام الرقابة الخاص بالمخزون السلعي و قيامه بالاختبارات و الإجراءات التحليلية لدورة الإنتاج و المخزون

أولا : أنواع الرقابة على المخزون السلعي

و تتمثل أنواع الرقابة على المخزون السلعي فيما يلي [1]:

1- الرقابة على صرف المخزون : يتم صرف المخزون لغرضين

- للإنتاج عن طريق الصرف إلى أقسام الإنتاج
- للبيع عن طريق الصرف لأقسام المراسل لغرض الإرسال للعملاء

و من ناحية للرقابة على الصرف يراعى أن مسؤولية الصرف تحدد في إدارة واحدة و عادة ما تكون إدارة مراقبة الإنتاج المسؤولة عن متابعة البرنامج الإنتاجي و يكون الصرف من واقع مستندات تحمل موافقة هذه الإدارة

2- الرقابة على المخزون تحت التشغيل :

يمثل المخزون تحت التشغيل القيمة الإجمالية للإنتاج غير التام في نهاية الفترة المحاسبية ، و القيمة الإجمالية تمثل قيمة المواد التي قام بالعمل المباشر و المصاريف المباشرة و الإضافية طبقا لمدى التشغيل و يصعب في بعض الحالات تحديد القيمة الدقيقة للمخزون تحت التشغيل ، حيث تكون قيمة المواد و قيمة ساعات العمل المباشر معروفة ، أما المصاريف فيصعب تحديدها إلا في ظل وجود نظام سليم للتكاليف المعيارية و الموازنات التخطيطية

ثانيا : وظائف نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بدورة الإنتاج و المخزون السلعي

تتمثل وظائف نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بدورة الإنتاج و المخزون فيما يلي [2]:

[1] - محمد السيد سرايا ، المرجع السابق ، مصر 2007 م
[2] - أحمد دحدوح، المرجع السابق، ، الأردن 2009

1/ تدفق العمليات و عناصر الرقابة : من اجل تحديد عناصر القوة و الضعف في دورة الإنتاج على المراجع أن يتعرف على الإجراءات العامة و المستندات الهامة في مجال الرقابة التي تجريها الإدارة ، و من اجل ذلك لابد له من استخدام خرائط التدفقات

التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية المستخدم في دورة الإنتاج في المؤسسة

و تتناول خرائط التدفقات العناصر التالية :

ا – **التخطيط** : تنطلق عملية التخطيط في المؤسسة من التنبؤ بالمبيعات و انعكاس ذلك على التخزين و الإنتاج ، و تترجم خطة الإنتاج إلى أوامر تشغيل تربط مع بيانات المعايير لمعرفة مستلزمات العملية الإنتاجية ، أو أنها تعتمد على الاتفاق الذي يجرى بين إدارة الإنتاج و الجهة المتعاقدة مع المؤسسة المنتجة و فيما يل خريطة تدفقات تبين عملية التخطيط و الرقابة على الإنتاج

الشكل رقم 05 : خريطة تدفقات لعملية التخطيط و الرقابة على الإنتاج

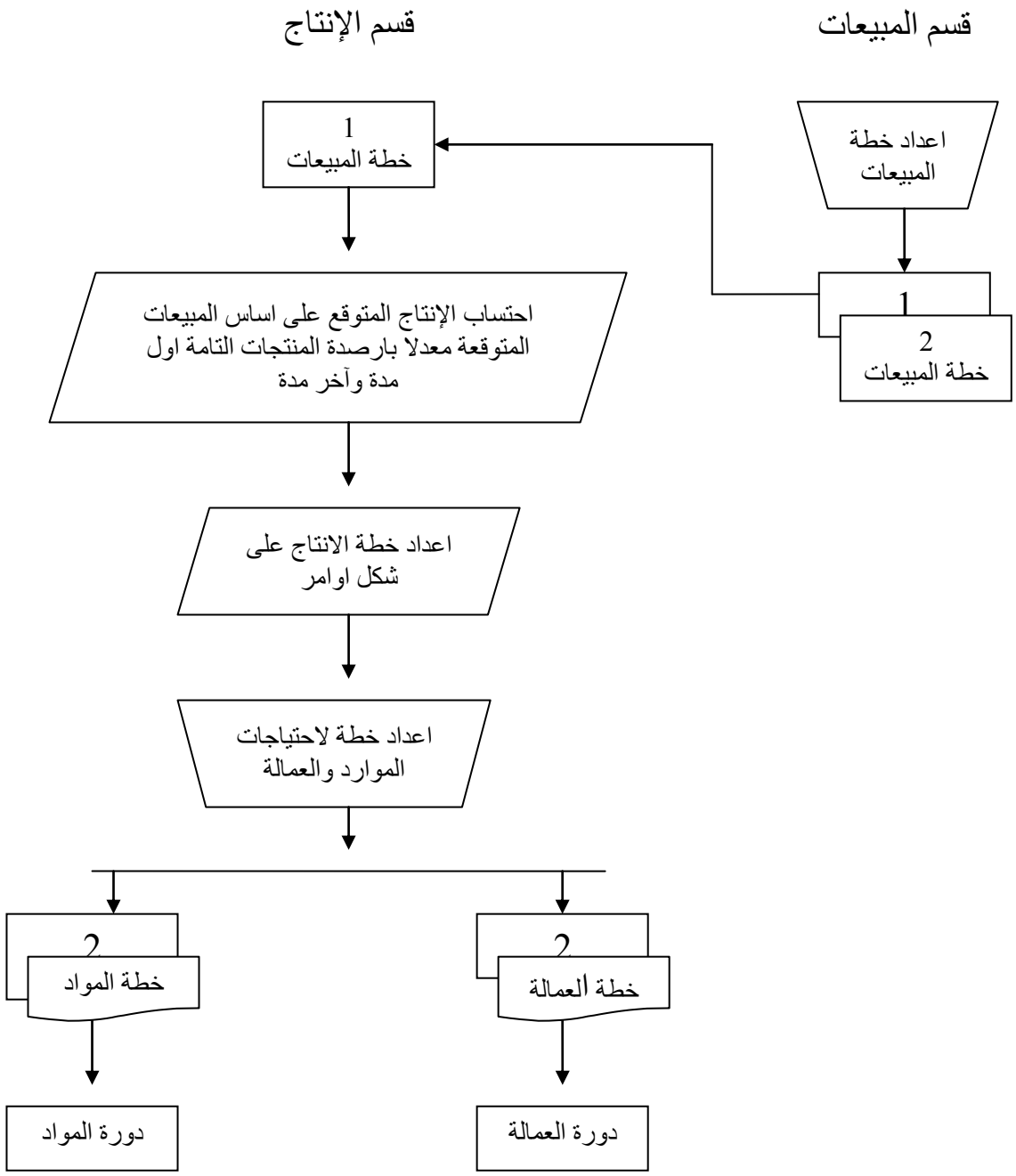

المصدر : احمد دحدوح ، مراجعة الحسابات المتقدمة

ب – الإنتاج : تبين خريطة تدفقات الإنتاج الفصل المناسب بين الواجبات ، حيث تعطى أوامر التشغيل و قوائم المستلزمات السلعية و قوة العمل اللازمة إلى المشرف على تنفيذ الطلبية و يخصص لها رقم معين ، و يجب أن يسجل هذا الرقم على مستندات الإنتاج ، و ذلك لان المشرف منذ هذه اللحظة و حتى انتهاء الإنتاج و تخزينه أو شحنه يراقب الطلبية ، و يجب على المراجع أن يلاحظ تقارير استخدام المستلزمات

السلعية و قوة العمل لأغراض محاسبة التكاليف ، و ذلك لتمكن المحاسبة من أن تعكس استخدام الموارد الاقتصادية و البشرية في عملية الإنتاج

ج – التخزين : تتميز المخازن بأهمية كبيرة بسبب إمكانية الخطأ و التلاعب في المخزون السلعي، و مما سبق يتضح أن الإنتاج التام و النصف مصنع يجرى تسجيله دوريا مما يتيح الرقابة الفعالة من قبل الإدارة و يمكنها من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب .

د- محاسبة التكاليف : تعتبر المواد و الأجور أهم مصدرين و عنصرين من عناصر التكاليف ، و يأتيان من مصدرين مختلفين ، و هو ما يسمح بالضبط المستقل لهذين العنصرين ، كما أن سجل الإنتاج التام يستقبل مستندات من مصدرين مختلفين هما كالتالي :

المصدر 1 : تقرير من إدارة الإنتاج حول المنتجات التامة

المصدر 2 : تقرير من مخزن الإنتاج التام حول الإنتاج التام الذي تم استلامه بالفعل و هذا ما يمكن محاسبة التكاليف من التأكد من المطابقة و تحري أسباب عدم المطابقة إذا وقعت .

2 / تقييم نظام الرقابة الخاص بدورة الإنتاج و المخزون :

عند انتهاء مرحلة تدفق العمليات و عناصر الرقابة من قبل فريق المراجعة ، يتعين على مدير المراجعة تقييم النظم المختلفة لدورة الإنتاج لتحديد مدى الاعتماد عليها ، و تقدم اعتبارات أهداف الرقابة إطارا منظما لانجاز هذا التقييم ، و فيما يلي أهداف نظام الرقابة المتعلقة بدورة الإنتاج و المخزون[1] .

1- **الكمال** : أن عمليات الإنتاج المسجلة شرعية و معززة بمستندات ، و هي مسجلة و غير محذوفة ، مثال ذلك أن محاسبة التكاليف مستقلة عن الإنتاج و عن الرقابة على الأجور و المخزون

2- **الوجود أو الحدوث** : أن عمليات الإنتاج تتم بناءا على قرار من صاحب الصلاحية ، مثال ذلك يعد العمل المستخدم و الأجور المستخدمة في الإنتاج من قبل المشرف و يصادق عليه من مدير الإنتاج

3- **الدقة** : تتم مراجعة صفحة التكاليف من قبل شخص مستقل عن الذي أعدها

4- **الحقوق و الالتزامات:**

- ترسل إدارة الحسابات كشوفا شهرية للمدينين
- يجرى التحقق من الاعتراضات و الفروق من قبل المراجع الداخلي
- أن توقيع أوراق الدفع أو القروض يحتاج إلى موافقات مسبقة
- تحفظ أوراق الدفع المسددة بعد ختمها بعبارة سدد

5- التقويم : تصنيف تكاليف المواد و الأجور بشكل سليم إلى الأنشطة و المراكز المختصة مثال ذلك يطلب من مشرف الإنتاج أن يميز بين عناصر التكاليف المباشرة و غير المباشرة

6- **قطع الحسابات** : تتم معالجة عمليات الإنتاج محاسبيا في الفترة المحاسبية المناسبة

[1] - أحمد دحدوح، المرجع السابق

مثال ذلك تعد تقارير المواد و أجور العمالة المستخدمة في الإنتاج أسبوعيا و تحول إلى محاسبة التكاليف

7- **العرض و الإفصاح** : تعرض قيمة المخزون السلعي في القوائم المالية على أساس نظرية التكاليف الإجمالية

3/ الاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الإنتاج و المخزون :

تقدم هذه الاختبارات دليلا لدعم تقييم خطر الرقابة بأقل من الحد اللازم لهدف أو أكثر من المراجعة ، و هكذا فان الاختبارات الأساسية تتجه أساسا إلى السياسات و الإجراءات التي هي جزء من الرقابة و النظام المحاسبي .

عند انجاز اختبارات الرقابة على المراجع أن يعطي اهتماما لأهداف المراجعة ، فمثلا إذا كانت المؤسسة تتبع نظام لتسعير المخزون فعند اختبار المراجع لإجراءات التكلفة المجملة الناتجة عن مخرجات المخزون ، يمكن أن يتأكد فيما إذا كانت البضاعة التامة الصنع قد سعرت على هذا الأساس ، و من المعروف أن عملية الإنتاج في الصناعات التجميعية متعددة الطلبيات مما ينعكس على المخزون و محاسبة التكاليف ، و التحقق من تفاصيل العمليات بهدف تحديد فعالية نظام الرقابة الداخلية يتضمن أساليب المعاينة المتعلقة بتقييم الخطر . و فيما يلي إجراءات التحقق من الالتزام الخاصة بالبضاعة تحت الصنع عن طريق ما يلي [1]:

ا – معالجة صفحات التكاليف المفتوحة في صفحات التكاليف مع حساب البضاعة تحت الصنع

ب – اختبار عينة من صفحات التكاليف عن طريق ما يلي :

1- إعادة حساب التكاليف المسجلة

2- مقابلة تكلفة العمل مع بطاقة الطلبيات و تقارير العمل

3- مقارنة تقارير العمل مع خلاصة الرواتب و الأجور الأسبوعية

4- مقارنة تكلفة المواد مع إشعارات إخراج المواد و تقارير المستلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج

5- مقارنة تقارير المواد المستخدمة في الإنتاج مع طلبات استلام المواد و قائمة المستلزمات السلعية

6- مقابلة أعباء المصروفات الصناعية غير المباشرة مع جدول تحليل المصاريف

7- تتبع مقادير معينة من جدول التحليل إلى تخصيص التكاليف إلى أوامر البيع أو إلى المستندات المتعلقة بالحسابات الدائنة

ج – اختبار عينة من إشعارات إخراج المواد من ملف المخازن

د – اختبار عينة من بطاقات ساعات العمل من ملفات الرواتب و الأجور

ه- اختبار عينة من أوامر التشغيل

[1] - احمد دحدوح ، المرجع السابق ، الأردن 2009 م

4/ إعادة تقييم نظام الرقابة الداخلية :

عند انتهاء الاختبارات الأساسية تصبح إعادة تقييم نظام الرقابة الداخلية أمرا لابد منه من قبل مدير المراجعة ، و إذا دلت إجراءات مراجعة الالتزام على أخطاء من الحد المقبول فان مستوى الرقابة الداخلية يجب أن يخفض ، مما يستدعي تغيير الإجراءات اللاحقة من حيث طبيعتها

و توقيتها و مجالها ، و بالإضافة إلى ذلك فان عملية عدم المطابقة تستدعي تقييما لتحديد ما إذا كان هذا الخطأ روتينيا أم مدبر ، و أن الرقابة التي تمت مناقشتها تنعكس على مصداقية المخزون السلعي المسجل بالدفاتر و الظاهر في القوائم المالية التي يشهد المراجع بصحتها[1]

5/ **تقييم الخطر :**

تختلف مخاطر المراجعة المتعلقة بالمخزون بحسب طبيعة المخزون في المؤسسة و أهميته النسبية للقوائم المالية ، فمثلا هناك مستوى عالي من الخطر الملازم لمخزون المعادن الثمينة التي يمكن أن تتحول إلى نقدية بسهولة ، طبقا لذلك هذه المواد تحتاج إلى إجراءات رقابة أكثر فعالية

ثالثا : الإجراءات التحليلية الخاصة بدورة الإنتاج و المخزون

إن الإجراءات التحليلية تبين الاتجاهات التي قد تساعد المراجع في تقييم الخطر و تشمل هذه الاتجاهات ما يلي 1

1 – العلاقة بين عناصر الإنتاج

2 – استخدام الإنتاج و انحرافات الأسعار

3 – دوران المخزون الذي يراجع العلاقات بالمقارنة بالسنة الماضية و توقعات الموازنة

4 – مقارنة الإنتاج الفعلي و مستويات المخزون مع اتجاهات السنة الماضية و توقعات الموازنة

5 – انحرافات المواد و العمل و المصاريف غير المباشرة

6 – شطب المخزون الغير قابل للبيع و الذي تقادم فنيا أو تنزيل قيمته بالمقارنة مع الموازنة و السنة الماضية

7 – اتجاهات دوران المخزون

بالإضافة إلى هذه الإجراءات السابقة يطلع المراجع على الرقابة العامة لدى العميل ، و طريقة تشغيل البيانات و مستوى تعقيدها و المميزات العامة للرقابة الداخلية

رابعا : الإجراءات و الاختبارات لأرصدة الحسابات في دورة الإنتاج و المخزون

و تتعلق هذه الإجراءات بما يلي :

[1] - أمين السيد لطفي ، أساليب المراجعة لمراقبة الحسابات و المحاسبين القانونيين ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2001 – 2002

1 / إجراءات مراجعة تكلفة البضاعة المباعة :

لدى تخطيط المراجعة ينظر المراجع غالبا إلى قائمة الدخل على أنها متمم حسابي للميزانية ، و ينصب تركيزه الأساسي على أرصدة الميزانية في بداية و نهاية السنة المالية ، و أن رأي المراجع حول نتائج العمليات يتطلب انجاز إجراءات المراجعة للحصول على اقتناع بان العمليات قد تمت المحاسبة عنها و تطبيقها بشكل مناسب في قائمة الدخل . أما الاختبارات الجوهرية فهي غالبا محدودة بتكلفة المبيعات و ذلك لسببين :

ا – خطة المراجعة غالبا ما تتضمن اختبارات الرقابة على الإنتاج

ب- إذا أنجز المراجع اختبارات أساسية أو جوهرية لأرصدة المخزون الافتتاحية و الختامية فانه يتم الحصول على أدلة تتعلق بالكمال و الدقة و إجازة المشتريات الخاصة بالسلع و الخدمات عن طريق اختبارات الرقابة التي تمثل جزءا من دورة المشتريات مما يمكن المراجع من الحصول على كمية مناسبة من أدلة الإثبات حول المتمم الحسابي و تكلفة المبيعا

2 / إجراءات و اختبارات مراجعة المخزون السلعي : و تتمثل فيما يلي :

ا – خطة اختبارات المراجعة :

إن القرار الأساسي الذي يتخذه المراجع لكل رصيد هام للحسابات هو هل ينجز الاختبارات الإضافية للرقابة لدعم تقييم مستوى خطر ضعيف للرقابة من اجل مراجعة محددة ، أو لانجاز اختبارات جوهرية دون تحديدها بإجراءات الرقابة و العوامل التي تؤثر بهذا القرار ، و مع أن إستراتجية القرارات يجب أن تصمم بما يناسب ظروف العميل فمن الممكن القيام ببعض الملاحظات العامة حول ماهية الظروف التي تؤدي إلى انجاز اختبارات إضافية أم لا ، و يمكن أن تكون إجراءات الرقابة فعالة و كافية إذا كان تقويم الخطر الملازم و فهم الرقابة يتضمنان اختبارات رقابة إضافية تبين أن العميل لديه ما يلي [1]:

1- نظام معلومات إداري فعال يتضمن خطة للإنتاج و الموازنات

2 - إجراءات رقابة فعالة و تشغيل للعمليات و رقابة على الملفات الخاصة بالإنتاج و المخزون

3- تقسيم كافي للعمل بين الموظفين الذين ينتجون و يخزنون و يسجلون و يحررون تقارير الاستلام

4- حماية كافية للأصول فيما يتعلق بعناصر المخزون

5- إجراءات جرد منتظمة

6 – نظام محاسبي فعال يتضمن إجراءات رقابة فعالة للتكاليف المتراكمة في المخزون و تخصيصها

7 – إجراءات مناسبة لقطع الحسابات

[1] - احمد حامد الحجاج ، كمال سعد الدين ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، دار المريخ للنشر ، لبنان 1999 م

ب- جرد المخزون :

يمثل المخزون أهم المفردات التي تظهر في الميزانية و أهم المفردات التي تؤثر في قائمة الدخل و يؤدي عدم تحديد قيمة المخزون بدقة إلى التأثير في كل من الميزانية و الحسابات الختامية أو قائمة الدخل ، إذ أن زيادة المخزون أو نقصه يؤديان إلى زيادة الأصول قصيرة الأجل أو نقصها في الميزانية كما يؤديان إلى زيادة الربح المحاسبي أو نقصه [1] ، و تقع على مراجع الحسابات مسؤولية التحقق لأمن وجود المخزون و من ملكية المؤسسة له و من تقييمه بصورة دقيقة ، و قد بين بيان معايير المراجعة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين سنة 1972 م ، أن حضور المراجع أو مندوبيه للجرد إنما يهدف إلى الاطمئنان إلى جدية إجراءات الجرد و سلامتها والقيام ببعض الاختبارات للكميات الموجودة كلما كان ذلك ممكنا للتحقق من وجود المخزون .

ج – أهداف مراجعة المخزون : و تتمثل فيما يلي [2]:

1- التحقق من ملكية المؤسسة للمخزون عن طريق فحص السجلات و المستندات

2- التحقق من وجود المخزون و يتضمن ذلك ملاحظة إجراءات الجرد و القيام ببعض الاختبارات للتأكد من صحة الكميات و التحقق من ملائمة المخزون و مدى جودته

3- التأكد من صحة العمليات الحسابية المتعلقة بكشوف الجرد و سلامتها

4- التحقق من أسعار المخزون و تجانسها بالنسبة لعملية التقييم

5- تحقيق العرض السليم لعناصر المخزون في الميزانية

د – الإفصاح عن المخزون في القوائم المالية :

ينبغي أن تفصح الميزانية عن الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون (سواء بالتكلفة أو سعر السوق) و في حالة استخدام التكلفة كأساس للتقييم ينبغي الإفصاح عن الأسلوب المستخدم في الوصول إلى تلك التكلفة و هل هي محددة على أساس الوارد أولا صادر أولا ، أو الوارد أخيرا صادر أولا ، أو متوسط التكلفة المرجحة ، و في حالة قيام المؤسسة بتغيير الأساس المستخدم في تقييم المخزون و إذا ترتب على التغيير فروق جوهرية فانه ينبغي الإفصاح عن هذه الفروق في تقرير مراجع الحسابات .

ه – تخطيط مراجعة المخزون :

تولي مراجعة المؤسسات عناية خاصة فيما يتعلق بالتخطيط المسبق لكل الإجراءات ، و ذلك حتى يتم أداء العمل بالكفاية و الفعالية المطلوبتين ، و يؤدي هذا التخطيط لإجراءات المراجعة و خاصة للمخزون إلى انجاز عملية المراجعة بسرعة ودقة ، و ينبغي أن يهتم مراجع الحسابات بالتخطيط المقدم لمراجعة

[1] - خالد راغب الخطيب ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشرو التوزيع ، الأردن 1998 م

[2] - عبد الفتاح محمد الصحن ، المرجع السابق ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2006 م

المخزون لأهمية ذلك بالنسبة له و بالنسبة للمؤسسة التي يقوم بمراجعتها و التي يهمها الحصول على بيانات دقيقة عن المخزون

ينطوي النظام السليم للرقابة على المخزون على وجود تعليمات مكتوبة متعلقة بجميع عمليات جرد المخزون و تقييمه ، تتمثل فيما يلي [1]:

1- تنظيم عمليات الجرد

2 –تاريخ الجرد الفعلي للمخزون و مكانه و مداه

3 – كيفية تجميع المخزون و تصنيف العناصر المختلفة لتسهيل عملية الجرد

4- التعليمات المتعلقة بإعداد قوائم و كشوف جرد المخزون

5 – أماكن الاستلام و التسليم المتعلقة بالبضاعة و أسلوب تحديد عمليات الحد الفاصل المتعلقة بالمخزون

6- طرق تحديد كميات المخزون

7 – الموافقات المطلوبة قبل السماح بسحب بضاعة من المخزون الذي يتم جرده

8 – ملخصات المخزون و تقييمه و إذا لم يتمكن مراجع الحسابات من زيارة المؤسسة قبل القيام بالجرد الفعلي فانه يمكنه الاكتفاء بالحصول على نسخة من التعليمات المتعلقة بالمخزون و أية توصيات يمكن مناقشتها عن طريق المراسلات

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية على عمليات الشراء و البيع

يعتبر الشراء و البيع من الأنشطة الهامة للمؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية ،

و من الأهمية لابد أن تكون هناك رقابة فعالة على عمليات الشراء و البيع

أولا : الرقابة على عمليات الشراء

يتم الشراء من خلال إدارة خاصة للشراء لها رئيس مسئول عن عمليات الشراء و تنفيذ سياسة المؤسسة طبقا لموازنة المشتريات و يجب ألا يتم الشراء إلا بالقدر المناسب و في الوقت المناسب

و تبدأ دورة الشراء بأمر الشراء الصادر من إدارة المشتريات ، و يحرر بعد استلام طلب مكتوب من إدارة مراقبة الإنتاج بالحاجة إلى المواد المطلوبة .

و تقتضي أحكام الرقابة على المشتريات تحديد الإدارات المسئولة عن الشراء و إجراءات الشراء و المستندات الداخلية الخاصة بالشراء [2]

[1] - عبد الفتاح الصحن ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1999 م

[2] - عبد الفتاح الصحن ، المرجع السابق ، مصر 1998 م

*** الرقابة على استلام البضاعة** :

1- تقوم مراقبة البوابة بإدخال البضاعة عند وصولها من واقع مواصفاتها الظاهرية و عدد الطرود و تثبت في سجل البوابة بعد مقارنة البيانات بإشعار الإرسال الذي يحمله وكيل الشحن

2- تتولى إدارة البضاعة الداخلة تسجيل تحركات البضاعة من وقت دخولها من البوابة و يطبق هذا على كل التحركات من البضاعة سواء كانت آلات أو مواد أولية أو سلع تامة ، و تصل البضاعة و معها الإشعار الخاص بها و المرسل من المورد ، و يتم التحقق من البضاعة مع أمر الشراء المحفوظ صورة منه لديها من حيث تفاصيل الكمية المطلوبة و المستلمة ، و يفحص قسم الفحص البضاعة الواردة من الناحية الفنية و يعمل محضر فحص لإثبات البضاعة و مطابقتها لأمر الشراء

و يلاحظ أن صورة أمر الشراء المسلمة إلى إدارة البضاعة الداخلة يكون خاليا من الكميات حيث أن على هذه الإدارات أن تثبت الكميات الواردة في محضر الاستلام و يرسل أصل محضر الاستلام إلى إدارة المشتريات و صورتين إلى كل من إدارة مراقبة الإنتاج و إدارة الحسابات و التكاليف

تتولى إدارة المشتريات فحص محضر الاستلام و التأكد من ورود البضاعة المطلوبة بتفاصيلها و بعد الموافقة على دخول البضاعة تتولى تحرير إذن دخول بضاعة مرقم ترقيم متسلسل ، يعطي تفاصيل البضاعة الداخلة في المخزن ، و يرسل الأصل إلى المخازن و صورة إلى إدارة مراقبة الإنتاج و صورة إلى إدارة البضاعة الداخلة و صورة إلى إدارة الحسابات

*** الرقابة على فواتير الشراء :**

لاستخدام فواتير الشراء و الإشعارات الدائنة يوميا تجمع في مجموعات طبقا للتسجيل الذي ستتم عليه و تسلسل و تختم بخاتم يظهر تفصيلات عن أمر الشراء و رقم إذن الاستلام و رقم محضر الاستلام و الحساب الذي تسجل فيه . و تراجع العمليات المحاسبية للفاتورة و تختم بما يفيد ذلك و تحفظ الفواتير مع المستندات المصاحبة لها بصورة ملائمة .

و يقوم المراجع الداخلي بفحص الفاتورة أو الإشعار عن طريق تأكده من النقاط التالية [1]:

- أن البضاعة من الأصناف المناسبة التي تتعامل فيها المؤسسة
- أن الفاتورة مرت في إجراءات الرقابة الداخلية
- أن الفاتورة تتعلق بالفترة المحاسبية الجارية
- أن الفاتورة تتماشى مع الكميات المستلمة
- أن قيمة الفاتورة تتماشى مع الكميات المستلمة و أسعار الشراء المتفق عليها

[1] - فتحي رزق سوافيري ، المرجع السابق ، ، مصر 2002 – 2003 م

ثانيا : الرقابة على المبيعات

تتناول رقابة المبيعات تحليل و دراسة المبيعات الفعلية طبقا للسياسات و الطرق التي اتبعت لتحقيق حجم المبيعات المخطط و بالنفقة المناسبة . و بالتالي ينتج هامش الربح اللازم لتحقيق العائد المناسب للاستثمار . و يتحقق الدخل الصافي الأمثل إذا تمت علاقة سليمة بين العوامل الأربعة التالية [1]:

1- الاستثمار في رأس المال العامل و التسهيلات الأخرى

2- حجم المبيعات 3- مصاريف البيع 4- هامش الربح

و تتم الرقابة على المبيعات عن طريق التقارير التحليلية لنشاط المبيعات و التي قد تظهر التباعد عن الأصناف التي حددت في موازنة البيع ، و لهذا فان متابعة الأداء الفعلي للبيع مع أرقام موازنة المبيعات ضروري لتحقيق الرقابة على المبيعات الناتجة من الإنتاج

كما تتناول الرقابة على المبيعات خروج السلع المباعة من المخزن ، و لا تخرج البضاعة من المخزن للبيع إلا إذا تحققت عملية البيع عن طريق إدارة البيع و التأكد من وجود الاعتماد بالبيع الائتماني و من وجود كمية السلع المطلوبة و سعر البيع و بذلك تعد فاتورة و تدرج فيها الكميات و الأصناف و السعر و شروط البيع ، و تراجع كل فاتورة بتفاصيلها و عملياتها الحسابية .

عند وجود فروقات بين الرصيد الفعلي و الرصيد الدفتري للبضائع على المراجع الداخلي القيام بما يلي [2]:

1- يقوم بفحص طرقة خروج المخزون و يراجع مجموعة الفواتير مع بطاقات الصنف و دفتر المخازن

2- إذا كانت البضاعة ترسل كعينات للعملاء بدون قيمة فعلى المراجع أن يفحص الإجراء المتبع لإرسال العينات بحيث يتأكد من اعتماد هذه العينات المجانية بواسطة مسئول لا يرتبط بالمخازن

و بحسابات العملاء ، و وان هناك مستندات داخلية ملائمة ترتبط بتنظيم الدورة المستندية لهذه العملية و تحمل أرقام متسلسلة ، و التأكد من أن هناك رقابة على المستخدم و غير المستخدم لهذه المستندات

3- إذا كانت المؤسسة تستعمل نظام الجرد المستمر بواسطة إدارة المخازن ، على المراجع التأكد من أن عملية الجرد و إجراءاتها تتم بصورة منتظمة و سليمة

المطلب الثالث : الرقابة على المخزونات

تتمثل الرقابة التي يقوم بها المراجع على الحسابات الرئيسية للمخزونات فيما يلي[3] :

تراجع حسابات المخزونات بنفس الطريقة ما عدا حساب المشتريات (38)

من حساب البضاعة إلى حساب الفضلات و المهملات :

يتأكد المراجع من صحة أو عدم صحة المخلات و المخرجات ، و الجرد المستمر و التقييم ، خاصة تقييم المخرجات في حالة التضخم و عدم استقرار الأسعار ، كما يراقب الإجراءات المعمول بها و تطبيقها ،

---

[1] -Audit Optationt. Henri Baruin. Economia-2009

[2] - غانم فنجان موسى ، الأصول العلمية في إدارة المخازن ، دار الرسالة للطباعة ، العراق

[3] -- محمد بوتين، المرجع السابق

طرق الرقابة و مراقبة الجانب الضريبي . تدفق المئونات المكونة في حالة تدهور قيم المخزونات والانتباه إلى أن مصلحة الضرائب حساسة في هذا الشأن حيث تعيد النظر في الكثير من المئونات و ترفضها قانونا.

حساب المشتريات :

يجب مراعاة أن هذا الحساب وسيط مقفل في نهاية السنة ، أي ليس له رصيد و لا يظهر في الميزانية ، و إلا لابد من التحري و مهما يكون لابد أن يرصد .

المبحث الثالث : نظام الرقابة الداخلية للأجور و الرواتب

تعد دورة الرواتب و الأجور من أهم دورات المؤسسة حيث تشكل أهمية نسبية في تكلفة المؤسسات ، و تعد من احد الجوانب التي يتم من خلالها فقد جزء كبير من موارد المؤسسة بسبب عدم الكفاءة أو السرقة في هذا المجال

المطلب الأول : أهداف مراجعة دورة الرواتب و الأجور

تقسم أهداف مراجعة دورة الرواتب و الأجور إلى قسمين يتمثلان فيما يلي :

1- **أهداف مراجعة العمليات الخاصة بدورة الرواتب و الأجور** : و تتمثل في النقط التالية [1]:

* الوجود : يتم تسجيل مدفوعات الرواتب و الأجور عن العمل المؤدى فعلا و بواسطة العمال الموجودين
* الاكتمال : تتم تسجيل العمليات الفعلية للرواتب و الأجور
* الدقة : تم تسجيل العمليات المالية للرواتب و الأجور بالقيمة عن الوقت الذي تم العمل فيه فعلا مع الدفع وفقا لمعدل الأجر المناسب ، و حساب الاقتطاعات بشكل مناسب
* التبويب : يتم تبويب العمليات المالية للرواتب و الأجور على نحو ملائم
* التوقيت : يتم تسجيل العمليات المالية للرواتب و الأجور في التواريخ الصحيحة
* الترحيل و التلخيص : تم إدراج العمليات المالية للرواتب و الأجور على نحو ملائم في الملف الرئيسي للرواتب و الأجور و تلخيصها بشكل ملائم

2- أهداف مراجعة أرصدة حسابات الرواتب و الأجور : و تتمثل فيما يلي :

* الوجود : إن الأجور و الرواتب المستحقة تمثل رواتب و أجور عن خدمات أنجزت خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية
* الاكتمال : تمثل الرواتب و الأجور المستحقة كل المبالغ التي يستحقها العملين في تاريخ الميزانية
* الدقة : تم احتساب الرواتب و الأجور المستحقة على أساس معدلات الأجور و ساعات العمل الصحيحة و تم إدراجها في كشف الرواتب على نحو دقيق
* التبويب : تم تبويب الرواتب و الأجور المستحقة على نحو ملائم
* الفصل الزمني : أن جميع الرواتب و الأجور حملت إلى حسابات الفترة

[1] - حسين أحمد دحدوح ، المرجع السابق .

* الارتباط بين التفصيلات : و يعني ضرورة اتفاق أرصدة الرواتب و الأجور المستحقة بكشف الرواتب و الأجور مع الملف الرئيسي المرتبط بها ، و إجراء جمع دقيق للتوصل للإجمالي الذي يجب أن يتفق مع دفتر الأستاذ العام

* الالتزامات : الرواتب و الأجور المستحقة في التزامات شرعية على المؤسسة بتاريخ القوائم المالية

* العرض و الإفصاح : تم العرض و الإفصاح عن الرواتب و الأجور المستحقة في الميزانية بشكل مناسب

المطلب الثاني : اختبارات نظام الرقابة الداخلية الخاص بدورة الرواتب و الأجور

تنقسم هذه الاختبارات إلى اختبارات متعلقة بعمليات دورة الرواتب و الأجور ، و اختبارات متعلقة بأرصدة دورة الرواتب و الأجور

أولا : اختبارات الرقابة و الاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الرواتب و الأجور

ينبغي على المراجع أن يتعرف على أنواع الرقابة الداخلية التي يرغب في استخدامها لتحقيق خطر الرقابة المقدر باستخدام اختبارات الرقابة ، لذا يقوم المراجع بما يلي [1]:

1 / دراسة و فهم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة المتعلق بالرواتب و الأجور :

يمكن للمراجع تصميم خريطة تدفقات لمعرفة نقاط القوة و الضعف في النظام و معرفة احتمال حدوث الأخطاء ذات الأهمية النسبية ، و إذا كانت الرقابة ضعيفة أو غير كافية فيجب تقييم نقاط الضعف و تحديد الإجراءات الضرورية لإعطاء تأكيد معقول بان الأخطاء ذات الأهمية النسبية لم تحدث ، و من اجل فهم دورة الرواتب و الأجور و تقييمها يجب أن يكون المراجع قد ألف الإجراءات الهامة و الفصل بين الوظائف و الإجراءات الرقابية الملائمة

2 / تقييم نظام الرقابة على و الرواتب و الأجور :

على المراجع أن يقيم دورة الرواتب و الأجور لتحديد مدى الاعتماد عليها من خلال نقط القوة و الضعف في نظم الرقابة ذات العلاقة ، و على المراجع أن يقرر أي النظم تتضمن عناصر قوة رقابية يمكن الاعتماد عليها ، و فيما يلي ملخص لأهداف المراجعة و أنواع الرقابة و الاختبارات الأساسية للعمليات الرواتب و الأجور

[1] - حسين أحمد دحدوح ، المرجع السابق .

جدول رقم03: أنواع الرقابة و الاختبارات الأساسية لعمليات الرواتب و الأجور

الأهداف	أنواع الرقابة الرئيسية	اختبارات الرقابة	الاختبارات الأساسية للعمليات
الوجود	- موافقة رئيس العمال على بطاقة الزمن - استخدام ساعة الزمن لتسجيل الزمن - وجود ملف دائم للأفراد - الترخيص بالعمل – الفصل الملائم للواجبات بين الأفراد	- فحص بطاقات العمل للتعرف على تأشيرة الموافقة – فحص البطاقات الزمنية – فحص سياسات الأفراد - فحص ملفات الأفراد – فحص خريطة المؤسسة ، إجراء مناقشة مع العاملين و ملاحظة الواجبات التي يتم تنفيذها	- فحص دفتر اليومية للرواتب و الأجور ، دفتر الأستاذ، سجلات الأجور المستحقة فيما يتعلق بالقيمة الكبيرة أو الغير العادية - مقارنة الشيكات الملغاة مع يومية الأجور فيما يتعلق بالسم و التاريخ و القيمة - مقارنة الشيكات الملغاة مع سجلات الأفراد
الاكتمال	- الترقيم المسبق لشيكات الرواتب و الأجور و المحاسبة عنها - إعداد المطابقة الحيادية مع البنك	- المحاسبة عن تسلسل شيكات الرواتب و الأجور - إجراء مناقشة مع العاملين و ملاحظة التسوية	- تسوية مدفوعات الرواتب و الأجور في يومية الرواتب و الأجور مع المدفوعات الخاصة في كشف البنك - إثبات تسوية البنك
الدقة	- التحقق الداخلي من العمليات المحاسبية و القيم - مقارنة الإجماليات للمجموعة مع تقارير ملخصة بالإعلام الآلي	- فحص تأشيرة التحقق الداخلي - فحص الملف الخاص بإجماليات المجموعة للتعرف على مدى وجود توقيع مسجل لمراقبة البيانات	- إعادة حساب ساعات العمل من واقع بطاقات الزمن - مقارنة معدلات الأجر مع عقد العمل و إعادة حساب صافي الأجر أو الراتب بعد اقتطاع الضريبة
التبويب	- وجود دليل ملائم للحسابات - التحقق الداخلي من التبويب	- فحص دليل الحسابات - فحص تأشيرة التحقق الداخلي	- مقارنة التبويب مع دليل الحسابات أو التعليمات - فحص بطاقة الزمن في الإدارة و التي يتبعها العامل
التوقيت	- تتطلب الإجراءات أن يتم التسجيل بسرعة قدر لإمكان بعدما يتم الدفع - إجراء تحقق داخلي	- فحص الإجراءات و ملاحظة متى تم التسجيل - فحص تأشيرة التحقق الداخلي	- مقارنة تاريخ تسجيل الشيك في يومية الرواتب و الأجور مع التاريخ في الشيكات - مقارنة التاريخ بالشيك مع تاريخ صرف البنك للشيك
الترحيل و التلخيص	- التحقق الداخلي من محتويات الملف الرئيسي للرواتب و الأجور - مقارنة الملف الرئيسي للرواتب و	- فحص تأشيرة التحقق الداخلي - فحص التأشيرات في تقارير الملخص الإجمالي بما يوضح	- اختبار الدقة الكتابية عن طريق جمع يومية الرواتب و الأجور و تتبع الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام و الملف الرئيسي

الترحيل و التلخيص	الأجور مع إجمالي دفتر الأستاذ العام	إجراء المقارنات	للرواتب و الأجور

المصدر : احمد دحدوح – مراجعة الحسابات المتقدمة – الجزء الأول

ثانيا : الاختبارات التفصيلية المتعلقة بأرصدة الحسابات في دورة الرواتب و الأجور

غالبا ما تكون هذه الاختبارات محددة و أهم ما يركز عليه المراجع في هذه الدورة تحقيق هدفي المراجعة و هما الدقة و استقلال الفترات الزمنية ، و يتمثل الاهتمام الكبير بكلا الهدفين بالتأكد من انه لا يوجد تخفيض في المستحقات ، و يتم مناقشة الحسابات الرئيسية للالتزامات في الرواتب و الأجور كما يلي [1]:

1 – القيم المحتجزة من الأجور و الرواتب المدفوعة للعاملين :

يمكن اختبار ضرائب الأجور و الرواتب التي تمن حجزها من المنبع عن طريق مقارنة الرصيد مع يومية الرواتب و الأجور ، و نموذج ضريبة الرواتب و الأجور بالفترة التالية و المدفوعات النقدية في الفترة التالية ، و يتم التحقق من الاقتطاعات الأخرى بنفس الطريقة

2- **الرواتب و الأجور المستحقة** :

يتمثل إجراء المراجعة باختبار استقلال الفترات الزمنية لإعادة حساب المستحقات لدى العميل

3- العمولات المستحقة :

يتم إتباع نفس المفاهيم السابق ذكرها بالنسبة للرواتب و الأجور المستحقة ، و لكن عادة من الصعب دائما التحقق من المستحقات لوجود العديد من الأنواع المختلفة من الاتفاقيات بين المؤسسات و رجال البيع الذين يعملون بنفس نظام العمولة

4- العلاوات المستحقة :

تشكل العلاوات الغير مدفوعة في نهاية السنة و التي تخص كلا من رجال الإدارة و العاملين عنصرا هاما قد ينتج عن عدم تسجيله وجود تحريف يتم بالأهمية النسبية ، و يتم عادة التحقق من المستحقات من خلال إجراء مقارنة مع القيم المرخص بها في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة

5- ضرائب الأجور المستحقة :

يمكن التحقق من ضرائب الأجور عن طريق فحص النماذج الضريبية المعدة في الفترة التالية لتحديد القيمة التي كان يجب تسجيلها كالتزام في تاريخ إعداد الميزانية

[1] - عبد الفتاح الصحن ، المرجع السابق ، مصر 2007 م

المطلب الثالث : الرقابة على حسابات الحقوق و النفقات و الإيرادات

تتمثل الرقابة التي يقوم بها المراجع في أنواع تختلف من حساب لآخر و من صنف لآخر

أولا : الرقابة على حسابات الحقوق

و تتمثل الرقابة التي يقوم بها المراجع على حسابات الحقوق في الجدول التالي [1]:

جدول رقم 04: الرقابة على حسابات الحقوق

اسم الحساب	نوع الرقابة التي يقوم بها المراجع
سندات المساهمة [2]	تدقيق جرد أوراق المساهمة بواسطة القانون التأسيسي و تدقيق صحة الموؤنات المكونة و الجانب المحاسبي كذلك
سندات الخزينة	الاطلاع على هذه السندات أو شهادات الإيداع بالخزينة أو البنك ، مراقبة القيم الظاهرة بالميزانية ، مراقبة تكوين المئونات و صحتها ، مراقبة الإيرادات المالية الناتجة عن ذلك و تسجيل ما قبض منها في الدفاتر
اقراضات	تحليل الأرصدة بغض النظر عن القصير و الطويل الأجل ، مراقبة العقود و الوثائق الخاصة المبررة لذلك و التأكد من وجود ضمانات في حالة عدم القدرة على إرجاعها
المجمع و الشركاء	تقارن مبالغ هذا الحساب مع حسابات الأموال الجماعية ، تدقيق بالاعتماد على القانون التأسيسي إن رأس المال المكتتب قد قيد .
حقوق على الشركات الحليفة	يقارن هذا الحساب بالحسابات المعنية لدى الشركة الأم أو الشركات البنت ، مع تحليل كل أرصدة هذه الحسابات ، فحص بكل دقة كل الاتفاقيات المبرمة مع هذه الشركات ، إرسال طلبات المصادقة لتلك الشركات ، فحص ميزانية هذه الشركات و ملاحقها قصد معرفة الأرصدة بالضبط
رسوم قابلة للاسترجاع	تقارن الرسوم القابلة للاسترجاع بيوميات المشتريات ، البنك ، الحساب الجاري البريدي ، الصندوق ، و التأكد من قابلية إرجاع تلك الرسوم ، مقارنة المبالغ مع القرارات الشهرية ، مع التأكد من أن الرسوم على مشتريات المواد تسترجع بعد شهر و أن الرسوم على الاستثمارات تسترجع في نفس الشهر المدفوعة فيه .
تسبيقات على النفقات	دراسة المستند المبرر لكل تسبيق و التأكد من شرعيته ـ توجيه طلبات مصادقة للمستفدين ، فحص أرصدة الحسابات التي لم ترصد بعد مدة طويلة ، التأكد من أن المؤسسة قد قدمت طلبات التسديد للمعنيين بالأمر ذوي التسبيقات القديمة و ذلك قبل تاريخ استحقاقها
مصاريف مسجلة مسبقا	التأكد من أن المبالغ الظاهرة في نهاية الدورة قد حولت إلى حسابات الأعباء المناسبة مع بداية الدورة

[1] ـ محمد بوتين، المرجع السابق، بتصرف

[2] ارقام الحسابات وفق النظام المحاسبي الجديد موجودة في الملحق رقم 04

	الجديدة ، التأكد من أن المبالغ الظاهرة في هذا الحساب تعود لفترات آتية فقط ، لابد من مقارنة مبالغ هذا الحساب بما كان ظاهر به سابقا و ذلك لمعرفة مدى تطورها
الزبائن	تقارن الحسابات الفردية برصيد حساب الزبائن الإجمالي الظاهر بميزان المراجعة و تحليل هذا الأخير ، فحص الأرصدة الدائنة للحسابات الفردية و التأكد من صحتها ، التأكد من صحة الترحيل من يوميات المبيعات إلى الحسابات الفردية و الإجمالية مع التأكد من صحة تسجيل الفواتير في تلك اليوميات ، تدقيق كل فواتير الفترة المعينة من حيث : الأسعار ، بمقارنتها بالعمليات الحسابية و صحة ما هو ظاهر من رسوم و ضرائب عليها ، التأكد من صحة تحميل كل الفواتير و التأكد من شروط البيع ، فحص بدقة الحقوق على الموردين إن وجدت ، و التأكد من أن هناك إيصال خاص موافق عليه استعمل من طرف المخازن بالنسبة لمردودات المبيعات ، فيما يخص الحقوق المشكوك فيها لابد من دراسة تطورها دراسة الوثائق المبررة لها ، فحص القيود التي تخصها ، التأكد من متخذ قرار تكوين المئونات تدهور قيم الحقوق و أن تلك الموؤنات واقعية
البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها	فحص مذكرات التسوية الشهرية للحسابات المصرفية و البريدية ، مقارنة الأرصدة المصرح بها على الكشوف المصرفية (البريدية) بما هو ظاهر في دفاتر المؤسسة ، القيام بمقارنة للوثائق المبررة ، التأكد من صحة مجاميع اليوميات و الترحيل من صفحة لأخرى ، التأكد من صحة تمركز اليوميات المساعدة في اليومية العامة ، التأكد من المبالغ المرحلة إلى دفتر الأستاذ ، التأكد من أن أرصدة الحسابات الجارية البريدية في دفاتر الأستاذ مدينة دائما ، لابد من تقديم مبررات للشيكات الملغاة ، القيام بمراجعة قياسية للوقوف على تطور الأرصدة خلال الفترة ، فحص العمليات مع الخارج بالعملة الصعبة ، لابد من التأكد من أسعار الصرف و الفروق الناتجة عن ذلك ، دراسة كل المبالغ التي لم تكن محل إشعار بحق .

المصدر : محمد بوتين - مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، بتصرف

ثانيا : الرقابة على حسابات النفقات

و تتمثل الرقابة التي يقوم بها المراجع على الحسابات الخاصة بالنفقات في الجدول التالي :

جدول رقم05: الرقابة على حسابات النفقات

اسم الحساب	الرقابة التي يقوم بها المراجع
المشتريات المستهلكة	التأكد من أن كل المخزونات المستهلكة كانت تسجل في أوانها ، و أن إتباع طريقة الجرد المستمر التي يحث عليها النظام المحاسبي الجديد هي المطبقة ، مقارنة هذين الحسابين مع حسابات البضائع و المواد و اللوازم مع التأكد من أن هذين الحسابين قد رصدا في نهاية السنة المالية مع حسابات الهامش الإجمالي و القيمة المضافة
إيجارات و تكاليف ايجارية	مراجعة مستندية و حسابية : حيث تفحص عقود الإيجار ، عقود الإيجار بهدف البيع ، الأسعار ، تواريخ التسديد ، مصاريف الصيانة ، التأكد من أن ما دفع عادي و تتحمله المؤسسة بالفعل
الوثائق	مراجعة المستندات المبررة من جميع النواحي الشكلية ، القانونية ، المحتوى و التسجيل ، اخذ عينة من الوثائق المشتراة (كتب ، مجلات ..) و التأكد من استقبالها و وجودها ، مع مقارنة هذا النوع من المصاريف بما هو ظاهر في موازنة الاستغلال
الإشهار	مراجعة مستندية كاملة (الشكل ، التأشيرات اللازمة ، المحتوى ، التسجيل) و في حالة الهدايا المقدمة للزبائن ، تقارن تلك الهدايا مع قائمة المستفدين و تدفق أسعارها
البريد و المواصلات	مراجعة المستندات المبررة (فواتير الهاتف و إشعارات دفعها) و التأكد من حقيقة تحميلها على المؤسسة محل المراجعة
أجور المستخدمين	تراجع الرواتب و الأجور بالاعتماد على الوثائق التالية ، الاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسة مع مجلس العمال ، عقود العمل الفردية ، قانون العمل ، بطاقات حضور و قوائم إمضاءات العمال ، كشوف الأجور الفردية و دفتر الأجور ، اليومية و الإقرارات حول الأجور ، يتأكد المراجع من خلالها بان ما نص عليه في الاتفاقية هو الظاهر في العقود الفردية ، حساب الأجور يأخذ في الحسبان قرارات مجلس الإدارة و يتفق و قانون العمل ، محتوى كشوف الأجور الفردية و الكشوف الإجمالية و دفتر الأجور و اليومية صحيح
مساهمات في النشاطات الاجتماعية	مراجعة مبالغ الموازنة المسخرة للنشاطات الاجتماعية في المؤسسة أخذا في الحسبان قرارات جمعية العمال و مجلس الإدارة ، مقارنة المبالغ المقدرة ، المبالغ المحولة من المصالح المالية فعلا بالمقبوضات الظاهرة على يومية الخدمات الاجتماعية
ادعاءات التسجيل	دراسة المستندات التي نتجت عنها حقوق التسجيل و كذا الناحية الحسابية و المحاسبية لذلك
رسوم جمركية	دراسة المستندات المبررة (فاتورة الجمارك ة، فواتير الاستيراد و التصدير و العقود العائدة لذلك) و دراسة حسابية لتلك المستندات
أعباء مالية	دراسة مستندية وحسابية لكل نوع من أنواع النفقات المالية (مصاريف مالية ، فوائد الحسابات الجارية و الودائع د الدائنة ، فوائد بنكية ، خصومات ممنوحة ، مصاريف البنك و التحصيل)
أعباء متنوعة	مراجعة مستندية و حسابية لكل نوع من أنواع النفقات المتنوعة

المصدر : محمد بوتين - مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، بتصرف .

ثالثا : الرقابة على حسابات المبيعات

و تتمثل الرقابة التي يقوم بها المراجع على حسابات الإيرادات فيما يلي [1]:

جدول رقم06: الرقابة على حسابات المبيعات

اسم الحساب	نوع المراجعة التي يقوم بها المراجع
المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة	مراجعة مستندية (بما في ذلك ما بيع للشركاء ، المؤسسات الحليفة ، الضرائب و الرسوم ، الفواتير المسجلة في الدورة الحالية و التي لم تسلم بعد و السلع العائدة كذلك) مراجعة حسابية (العمليات الحسابية الظاهرة على كل مستند و التسجيل و الترحيل في الدفاتر)
إنتاج مخزون	يقارن هذا الحساب مع حسابات المنتجات المصنعة و النصف مصنعة و الفضلات و المهملات ، مع دراسة مسندية و حسابية بما سجل في الحساب و التأكد أن المبالغ الدائنة بها في نهاية الدورة هي الأرصدة المدينة للحسابات السالفة الذكر
الإنتاج المثبت	دراسة مستندية و حسابية للمستندات بهدف التأكد من صحة ما يظهره الحساب

[1] - المصدر : محمد بوتين – مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، بتصرف .

المبحث الرابع : نظام الرقابة الداخلية لحقوق الملكية و الالتزامات الطويلة الأجل

عند مراجعة حقوق الملكية ينبغي التفرقة بين المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام و تلك المحدودة أو المغلقة ، حيث في المؤسسات المغلقة هناك عمليات محددة وعدد مساهمين محدد ، أما شركات المساهمة العامة فتكون إجراءات المراجعة أكثر تعقيد بسبب العدد الكبير من المساهمين و التغيرات المتكررة في التوزيعات لحاملي الأسهم

المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية الخاص بحقوق الملكية

يهتم مراجع الحسابات بمحموعة من الضوابط أو الأساليب الرقابية على حقوق الملكية أهمها ما يلي :

ا – وجود الترخيص الملائم للعمليات المالية :

تتميز جميع العمليات المالية التي تتعلق بحقوق الملكية بأهمية نسبية عالية ، لذا ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على هذه العمليات ، و من هذه العمليات على سبيل المثال ما يلي :

* إصدار أسهم رأس المال : يتضمن الترخيص الملائم تحديد نوع أسهم رأس المال الذي يتم إصدارها (أسهم عادية ، ممتازة ، القيمة الاسمية ، قيمة الإصدار ، تاريخ الإصدار)

ب – تسجيل العمليات المالية على نحو ملائم و الفصل بين المسؤوليات :

من الضروري وجود سجلات خاصة بالعمليات المالية المتعلقة بالأسهم و الموجودة لدى المساهمين للتأكد من انه قد تم تحديد الملاك الفعليين في سجلات المساهمين بالمؤسسة . و انه قد تم سداد التوزيعات إلى حاملي الأسهم في تاريخ تسجيل التوزيعات على نحو دقيق . و تتمثل أهم الضوابط الرقابية التي يمكن أن تمنع حدوث تحريفات في حقوق الملكية ما يلي :

1- وجود سياسات محددة بدقة لإعداد شهادات الأسهم و تسجيل العمليات المالية لأسهم رأس المال

2 – الضبط الداخلي المستقل من المعلومات في السجلات

المطلب الثاني : نظام الرقابة الداخلية الخاص بالالتزامات الطويلة الأجل

تتمثل الحسابات المتعلقة بالالتزامات الطويلة الأجل بالقروض و السندات و أوراق الدفع و الفوائد المستحقة و مصروف الفوائد النقدية ، و تتمثل أهداف مراجعة حسابات الالتزامات الطويلة الأجل بتحديد ما يلي :

1- ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية على الديون الطويلة الأجل يتسم بالكفاية

2 – ما إذا كانت العمليات المرتبطة بالأصل و الفائدة المتعلقة بالديون قد تم الترخيص بها على نحو مناسب و انه قد تم تسجيلها كما تقضي به أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية

3- ما إذا كانت الالتزامات الناشئة عن الديون و ما يرتبط بها من مصروف الفائدة و الالتزامات المستحقة قد تم تحديدها على نحو ملائم و بما ينسجم مع أهداف المراجعة المتعلقة بالأرصدة

*** الضوابط الرقابية على الالتزامات الطويلة الأجل** : و تتمثل فيما يلي [1]:

1- **الترخيص الملائم للحصول على الديون** : ينبغي أن تعهد مسؤولية طلب الديون أو إصدار أوراق الدفع إلى مجلس الإدارة ، أو المستوى الأعلى من أفراد الإدارة

2- **وجود رقابة كافية على إعادة دفع الأصل و الفائدة** : ينبغي رقابة السداد الدوري للفائدة و الأصل كجزء من دورة المشتريات و المدفوعات ، و في الوقت الذي يتم فيه إصدار أو دفع قروض ، يجب أن تحصل إدارة المحاسبة على نسخة بنفس الطريقة التي يتم إتباعها عند استلام فواتير الموردين و تقارير الاستلام و يجب أن يصدر قسم حسابات الدائنين الشيكات المتعلقة بأوراق الدفع أو أقساط الدين عند حلول موعد الاستحقاق

3- وجود المستندات و السجلات الملائمة :

يجب الاحتفاظ بالسجلات الفرعية و سجلات المراقبة على الديون و أوراق الدفع

4- التحقق الدوري :

يجب أن يتم دوريا تسوية السجلات التفصيلية للديون مع دفتر الأستاذ العام بواسطة شخص لم يعهد إليه بمسؤولية الاحتفاظ بالسجلات التفصيلية و في نفس الوقت يجب أن يقوم شخص مستقل بإعادة حساب مصروف الفائدة على الديون لاختبار دقة و ملائمة إمساك الدفاتر

المطلب الثالث : الرقابة الخاصة على حسابات الأموال الخاصة و الديون

تتكون مجموعة الخصوم من مجموعتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي :

أولا : الرقابة على حسابات الأموال الخاصة

يمكن تعريف الأموال الخاصة على أنها مجموعة الأموال التي احصرها المؤسسون عند التأسيس و تلك التي تركوها فيما بعد تحت تصرف المؤسسة ، و فيما يلي الرقابة التي يقوم بها المراجع على هذه الحسابات ملخصة في الجدول التالي [2]:

[1] - محمد سمير صبان ، نظرية المراجعة و آليات التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر 2002 م

[2] - محمد بوتين ، المرجع السابق ، ،الجزائر 2005 م، بتصرف

جدول رقم07: الرقابة على حسابات الأموال الخاصة [1]

اسم الحساب	الرقابة التي يقوم بها المراجع
رأس المال	يدقق هذا الحساب و ما يتفرع عنه ، في حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية بالرجوع إلى مرسوم إنشاء المؤسسة ، ثم تدقيق حصص الدولة حسب القانون التأسيسي و مقارنة ذلك بيومية البنك ، أما إذا كانت المؤسسة مختلطة فلابد في هذه الحالة من الرجوع إلى القانون التأسيسي ، محاضر مجلس الإدارة و الجمعية العامة غير العادية للمساهمين ، تدقيق مختلف المساهمات (الدولة ، الجماعات المحلية ، المؤسسات العمومية ، الخاصة و الأفراد)
العلاوات المتعلقة برأس المال	للتأكد من صحة علاوات الإصدار ينبغي الرجوع إلى محاضر الجمعيات غير العادية و القيام بمراجعة حسابية و شرعية
الاحتياطات	للتأكد من صحة مختلف أنواع الاحتياطات لابد من الرجوع إلى محاضر الجمعيات العامة العادية للمساهمين ، جدول توزيع الأرباح ، التأكد من شرعية التسجيل في الحسابات
الإعانات المحصل عليها	لابد من فحص المستندات المبررة لهذه الإعانات و مقارنتها بالمبالغ الظاهرة بيوميات البنك ، مراجعة الاستثمارات التي تم الحصول عليها باستعمال تلك الإعانات و أن اهتلاكاتها محسوبة،مسجلة و صحيحة
الارتباط مابين الوحدات	يدقق هذا الحساب عن طريق فحص مختلف العمليات المسجلة بين الوحدات ، الأرصدة المدينة و الدائنة و كذا القيام بإعداد مذكرات التسوية للحسابات ما بين الوحدات ، فحص الإجراءات المعمول بها و المستندات المبررة ما بين الوحدات بهدف ترصيده في نهاية كل دورة على مستوى المؤسسة محل المراجعة
نتيجة السنة المالية	يدقق هذا الحساب عن طريق فحص مختلف أنواع المئونات المكونة و الظاهرة فيه و فيما يتفرع عنه ، لابد من التأكد من صحة التقديرات
مئونات للأعباء	يدقق هذا الحساب عن طريق فحص مختلف أنواع المئونات المكونة و الظاهرة فيه و فيما يتفرع عنه و لابد من التأكد من صحة التقديرات

المصدر : محمد بوتين - مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، بتصرف .

[1] اسماء الحسابات تغيرت حسب النظام المحاسبي الجديد ، ارقام الحسابات الجديدة موجودة في الملحق رقم 04

ثانيا : الرقابة على حسابات الديون

يفرق في هذه المجموعة بين الديون الطويلة ،المتوسطة و القصيرة الأجل ، أي ترتب في الميزانية بحسب درجة استحقاقها ، و فيما يلي جدول يبين نوع الرقابة الخاصة بهذه الحسابات

جدول رقم08: الرقابة على حسابات الديون

اسم الحساب	نوع الرقابة التي يقوم بها المراجع
ديون على عمليات اقتناء قيم منقولة و أدوات مالية مشتقة	تحليل كل أرصدة القروض و الاعتمادات المصرفية القصيرة ، المتوسطة و الطويلة الأجل ، مع دراسة مستندية للوثائق المبررة ، تدقيق رخص بنك الجزائر فيما يخص القروض الأجنبية ، تدقيق جداول و تواريخ استحقاقات القروض ، التأكد من صحة و شرعية التسجيل في الحسابات بالنسبة للمبلغ الأصلي و الفوائد و شرعية تسديد الأقساط .
ضمانات محجوزة	تدقق كل المبالغ المقتطعة كضمان بهدف التأكد من الشرعية و صحة التسجيل ، تدقيق تسديدات تسبيقات الفترة و تبرير الرصيد الباقي في نهاية الدورة
ضرائب على الدخل الإجمالي	دراسة كشوف الأجور الشهرية و التأكد من الكشوف المسجلة في المحاسبة ، و المبالغ التي تجعل الحساب دائنا بها التأكد من أن تسديد هذه الضريبة تم شهريا و أن الرصيد في نهاية الدورة لا يتضمن إلا الضريبة على الرواتب و الأجور العائدة لشهر ديسمبر و المستحقة الدفع قبل 15 جانفي من الدورة المقبلة
اقتطاعات المشاركات في الضمان الاجتماعي	لابد من مقارنة الإقرارات الفصلية بدفاتر الأجور ، و مقارنة القيود المسجلة في الدفاتر في نهاية كل شهر بكشوف الأجور و العمليات المختلفة ، مع التأكد أن الحساب قد جعل مدينا بالمنح العائلية المقدمة من طرف المؤسسة لمستخدميها ، و أن المبالغ العائدة لذلك قد أخذت بعين الاعتبار بطرحها من مبالغ المشاركات الفصلية التي تم تسديديها و التأكد من أن رصيد الحساب في نهاية الدورة يعادل المشاركات في الضمان الاجتماعي مطروح منه المنح العائلية المشار إليها

المصدر : محمد بوتين – مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق- بتصرف .

خلاصة الفصل الثالث :

في الختام لابد من الإشارة إلى أن تفرع نظام الرقابة الداخلية إلى أنظمة رقابة داخلية خاصة ، و التخصص و تقسيم العمل يؤدي إلى إيضاح و إحكام عملية الرقابة داخل المؤسسة ، و هذا أيضا يسهل من عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

الفصل الرابع :

تقييم نظام الرقابة الداخلية

مقدمة الفصل الرابع :

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية خطوة أساسية و مهمة لتوضيح معالم قوة أو ضعف هذا النظام ، و لتحديد مدى درجة الاعتماد . و سنتناول في هذا الفصل أهم خطوات تقييم النظام و مسؤوليات المراجع حول تقييم نظام الرقابة الداخلية ، و اثر تقييم النظام على تصميم برنامج المراجعة .

المبحث الأول : اهتمامات المراجع الخارجي و تقييمه لنظام الرقابة الداخلية

عند قيام المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يقع على عاتقه واجبات و مسؤوليات ليؤديها أثناء التقييم ، كما يطلب هذا التقييم حقوق المراجع و كيفية إعداد تقريره .

المطلب الأول : حقوق و واجبات المراجع الخارجي فيما يخص تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يستطيع المراجع أداء عمله بكفاءة و فعالية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله بكل ماله من حقوق و سلطات و ما عليه من واجبات و مسؤوليات وفقا لما تقضي به قواعد و مبادئ المراجعة من جهة و ما جرى عليه العرف في مجال المراجعة الخارجية من ناحية أخرى .

أولا : حقوق المراجع :

تتمثل حقوق المراجع في المجالات و النواحي التالية و التي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في انجاز برنامج مراجعته و تحقيق أهدافه بدرجة عالية و فعالة ، و فيما يلي حقوق المراجع التي يجب أن يحصل عليها [1]:

1- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات و الاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة ، و حق الاطلاع على القوانين و اللوائح التي تحكم طبيعة عمل و نشاط المؤسسة

2- حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة و في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي له

3- من حق المراجع فحص و تدقيق الحسابات المختلفة و السجلات وفقا للقوانين و اللوائح من ناحية ، و لما تقضي به القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية . و فحص و تدقيق المجموعة المستندية من خلال المراجعة المستندية

4- من حق المراجع أيضا جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك مثلا التأكد من أن الأوراق المالية (أسهم و سندات) محفوظة فيها أو الأوراق

[1] - كمال الدين مصطفى دهراوي ، المرجع السابق ، ، مصر 2001 م

النقدية و فئاتها الأخرى

5- حق مراجعة و فحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها و التحقق من الالتزامات المستحقة على المؤسسة ، و حق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات

6- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال

7- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو بنيابة مساعد من مساعديه ، و ذلك لتقديم تقرير المراجعة و عرضه و حضور مناقشته و الرد على أي استفسار قد يثيره الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير

ثانيا : واجبات المراجع

تتمثل فيما يجب أن يقوم المراجع به من أعمال مختلفة لانجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه و بشكل موضوعي و فعال و من أهم هذه الواجبات ما يلي [1]:

1- يجب على المراجع أن يقوم بالفحص و التدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة و دفاترها بما تحويه من قيود اليومية و حسابات دفتر الأستاذ بغرض التحقق من صحتها و سلامتها و كشف أي أخطاء و العمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي المؤسسة

2- يجب على المراجع التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول و الالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، و يمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات و أساليب المراجعة الفنية

3- يجب على المراجع أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم و سليم و يغطي معظم عمليات المؤسسة

4- يجب على المراجع أن يقدم التوصيات و الاقتراحات الملائمة لما يلي :

* معالجة و تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها
* عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك
* حسن سير العمل في أقسام و إدارات المؤسسة

5- يجب على المراجع التأكد إلى جانب الفحص و المراجعة الدفترية أن المؤسسة تقوم بتطبيق القوانين و اللوائح التنظيمية و تلتزم بها بطريقة سليمة ، كما تلتزم

[1] - محمد السيد سرايا ، المرجع السابق ، ، مصر 2006 م

بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها المؤسسة

6- يجب على المراجع أثناء قيامه بمهمته التحقق من أن المؤسسة تطبق القواعد المحاسبية المتعارف عليها و من أمثلة هذه القواعد ما يلي [1]:

* تسجيل الأصول الثابتة في الدفاتر بتكلفتها التاريخية
* احتساب اهتلاك لهذه الأصول القابلة للاهتلاك وفقا للطرق و المعدلات المعمول بها في المؤسسة في السنوات السابقة دون تغييرها لأسباب معينة يقتنع المراجع بها و وفقا لما جرى عليه العرف المحاسبي بالنسبة للمؤسسات و الأنشطة المماثلة
* ثبات طرق تقييم المخزون السلعي مثل طريقة التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة
* إتباع مبدأ الحيطة و الحذر عن طريق تكوين بعض المخصصات الملائمة لتطبيق هذا المبدأ مثل مخصص الديون المشكوك فيها و أساس تكوينه و مدى ملائمة معدله لرصيد المدينون في المؤسسة .
* عدم المبالغة في تكوين المخصصات بصفة عامة و التي يتم تحميلها على حساب الدخل حتى لا يترتب على زيادتها عن اللازم تخفيض الأرباح و بالتالي :

1 – تخفيض نصيب المساهمين من الأرباح التي يتقرر توزيعها

2- التهرب من الضرائب عن طريق تخفيضها لأنها سوف تحسب على أساس أرباح ضئيلة غير حقيقية

3- تخفيض الأرباح التي يمكن احتجازها لتدعيم المركز المالي في شكل احتياطات مختلفة

4- عدم إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة

* القيام بعمل التسويات الجردية اللازمة لعناصر المصروفات و الإيرادات وفقا للقواعد المتعارف عليها

7- يجب على المراجع فحص عناصر قائمة الدخل للتحقق من انه يظهر النتيجة الحقيقية لنشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر عن السنة المالية

8- يجب على المراجع فحص عناصر قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية للتحقق من أنها تعبر تعبير صحيح عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول و الالتزامات و بالتالي عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية

9- يجب على المراجع أن يحضر هو أو احد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقريره

10- على المراجع عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو اجتماع مجلس

[1] - احمد صالح العمرات ، الرقابة الداخلية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1990 م

الإدارة في غير شركات المساهمة ، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء و يتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامة و اللازمة التي تعبر عن ما يلي :

*ما إذا كان المراجع قد حصل على كل البيانات و المعلومات و السجلات و الدفاتر اللازمة لانجاز عمله

* ما إذا كانت الحسابات و الدفاتر و السجلات سليمة و منتظمة

* ما إذا كانت الحسابات الختامية و الميزانية تتفق مع البيانات المسجلة في الحسابات و التقارير و الملخصات المختلفة

* ما إذا كان الجرد و التسويات الجردية التي قامت بها المؤسسة قد روعي فيها القواعد المتعارف عليها

* ما إذا كانت وقعت مخالفات معينة لأحكام بعض النظم و القوانين و اللوائح التي تحكم طبيعة نشاط المؤسسة

* ما إذا كانت قائمة الدخل تظهر النتيجة الحقيقية من أرباح أو خسائر ، و الميزانية العمومية تظهر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة

المطلب الثاني : مسؤوليات المراجع و صفات رأيه

على المراجع أن يتمتع بمسؤوليات مختلفة عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية و أن يكون ملما بالجوانب التي تساعده على إعطاء رأيه حول النظام

أولا : مسؤوليات المراجع

يمكن تقسيم مسؤوليات المراجع إلى الأنواع التالية :

1- مسؤولية فنية :

و هي التي تدخل في صميم عمل المراجع الحسابات القانوني للمؤسسة ، و تتلخص في مجالين رئيسيين هما :

* مسؤوليته في التحقق من أن المؤسسة قد طبقت و بشكل سليم القواعد و المبادئ المحاسبية الأساسية المتعارف عليها بين المحاسبين و المقبولة قبولا عاما

* مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القانون و اللوائح و الأنظمة و العقود و غيرها من الوثائق التي تنظم أعمال و أنشطة المؤسسة قد روعيت و طبقت تطبيقا سليما

2- مسؤولية أخلاقية :

و هي التي تتعلق بالإخلال بأمانة و أخلاقيات المهنة و من الأمثلة على ذلك ما يلي [1]:

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المرجع السابق ، ، مصر 2001 م

* إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة
* تقديم بيانات مضللة و غير حقيقية
* إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر
* الإهمال أو التقاعس في أداء عمله

3- مسؤولية مدنية :

تتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع و من أهمها ما يلي :

* حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله و عدم بذل العناية المهنية اللازمة
* حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته
* عدم قيامه أصلا بالمراجعة

و لذلك قد يتعرض المراجع نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية حيث يسال عن أي أخطاء صغيرة أو كبيرة و قد يكون عرضة للتحذير أو لفت الانتباه أو النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسئولين في المؤسسة

4- مسؤولية جنائية :

و هي المسؤولية التي تتمثل في ارتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة المؤسسة عن عمد و من هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية للمراجع ما يلي [1]:

* تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور و الإهمال في إدارة المؤسسة
* تآمر المراجع مع مجلس إدارة المؤسسة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المؤسسة ، و لكنها في الحقيقة فيها كل الضرر بمصلحة المؤسسة أو المساهمين
* إغفال المراجع و تغاضيه عن بعض الإجراءات التي ارتكبها بعض المسئولين في المؤسسة و عدم تضمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في المؤسسة
* الكذب في كتابة تقريره أو شهادته (عند طلبها) أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشته جوانب هامة و خطيرة بالنسبة لنشاط المؤسسة و مصالح المساهمين
* ارتكاب الأخطاء و المخالفات الجسيمة بما يضرب مصالح المؤسسة كالإفشاء

[1] - محمد السيد سرايا ، نفس المرجع السابق ، ، مصر 2006 م

ببعض لأسرار المؤسسة في مجالات مختلفة إلى مؤسسات منافسة لغرض يخص المراجع شخصيا .

و لا شك أن مثل هذه التصرفات تعرض المراجع للمسائلة الجنائية و اتخاذ الإجراءات القانونية عند اكتشاف هذه التصرفات و التأكد من أنها ارتكبت عن عمد من قبل المراجع أو عن إهمال جسيم

5- مسؤولية مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية :

إن القوائم المالية التي تقدمها إدارة المؤسسة لمراجع الحسابات الخارجي المستقل تغطي مدة معينة تمتد لنهاية العام المالي موضوع المراجعة و لكنها لا تكون جاهزة للنشر إلا بعد أسابيع من انتهاء السنة المالية ، و المدة من تاريخ عمل القوائم المالية إلى تاريخ صدورها و نشرها تسمى فترة الأحداث اللاحقة ، و لقد قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه الأحداث إلى الأنواع التالية [1]:

1/ أحداث لاحقة لعمل القوائم المالية و التي لها تأثير مباشر على الحسابات :

يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقرير المراجعة و التي لها تأثير مباشر على الحسابات ، لذلك يجب عليه أن يطلب من إدارة المؤسسة تسوية و تعديل هذه الحسابات ، مثل تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة تحصيل مبالغ كبيرة من المدينين و عمل تسويات مع آخرين مما يستدعي تخفيض هذا المخصص

2 / أحداث لاحقة لعمل القوائم المالية و التي ليس لها تأثير على الحسابات العامة :

يعتبر مراجع الحسابات مسئولا عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقريره و التي ليس لها تأثير عن الحسابات العامة موضوع المراجعة ، و لكن الإفصاح عنها يعتبر ضروري و ملائم لمستخدمي القوائم المالية مثل شراء مؤسسة جديدة أو الاندماج مع مؤسسة أخرى ، أو إصدار أسهم و سندات بكميات كبيرة أو حصول فيضانات أو حرائق

3 / أحداث لاحقة لعمل القوائم المالية و التي ليس لها طبيعة محاسبية :

على مراجع الحسابات الخارجي المستقل تقدير مدى الإفصاح بالنسبة للأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و التي ليست لها طبيعة محاسبية ، و من الأمثلة على ذلك تغيير شكل المنتجات أو القيام بحملة دعائية لترويج المنتجات أو تغيرات هامة في إدارة المؤسسة .

[1] - جربوع محمد يوسف ، المرجع السابق ، الاردن 2008 م

6 – مسؤولية المراجع عن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية :

أدى ظهور شركات المساهمة إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية و ذلك من اجل وضع حماية كافية على أصول و ممتلكات المؤسسة لمنع السرقة و الاختلاس، كما أدى التطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية إلى زيادة الاعتماد على مراجع الحسابات الخارجي .

إن تقييم المراجع لنظام الرقابة يؤثر على طبيعة إجراءات المراجعة المطلوب استخدامها و المدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات ، أي أن فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية يحدد مدى نطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات

و يتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات و الطرق الموضوعة ،

و التأكد من أن تلك الإجراءات و الطرق تستخدم كما هو مخطط ، فالمراجع يجب أن يحدد مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي ، و ما إذا كان يتم تشغيله وفق ما خطط له و تقع مسؤولية إنشاء و تنفيذ نظام الرقابة الداخلية على عاتق إدارة المؤسسة و مع ذلك فان مدى تأثير الرقابة و الحالة التي تمارس فعلا تكون هامة بالنسبة لمراجع الحسابات ، كما أن مسؤولية المراجع الخارجي تلزمه بان يحدد مدى إمكانية الاعتماد على هذا النظام و إلى أي مدى يستطيع أن يحد من إجراءات المراجعة ، كما يجب على المراجع الخارجي التأكد من أن الحسابات و السجلات منظمة بطريقة تعكس أداء نظام الرقابة الداخلية ، كما يجب أن توضح التقارير المقدمة للإدارة كيفية تشغيل و استخدام أساليب الرقابة المختلفة ، و من ناحية أخرى فانه من الضروري أن يخضع نظام الرقابة للفحص المستمر لتحديد مدى ملائمته في ظل ظروف التشغيل المنفذة ،

7 – مسؤولية مراجع الحسابات فيما يتعلق بالأخطاء و أوجه عدم الانتظام :

اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في سنة 1988 م تقريره رقم 53 عن مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف و تحديد الأخطاء و أوجه عدم الانتظام ، و تتمثل الأخطاء على ما يلي [1]:

1 – أخطاء في جمع أو تشغيل البيانات المحاسبية التي تستخدم كأساس لإعداد القوائم المالية

2 – وجود تقديرات محاسبية غير صحيحة ناتجة عن المبالغة في تقدير أو تفسير الحقائق

3 – أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية سواء في تقديرات مبالغ معينة أو وصف أو حذف معلومات ضرورية تتمثل في مبالغ أو افصاحات في القوائم المالية بقصد أو تعمد إعداد قوائم مالية مضللة تتضمن غشا إداريا .

و تتمثل أوجه عدم الانتظام فيما يلي :

[1] - احمد محمد نور ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية للنشر، مصر 2009

1 – تزوير أو تغيير السجلات المحاسبية أو تزوير في المستندات التي تعتمد عليها القوائم المالية

2 – سوء عرض أو حذف بعض الأحداث أو المبادلات أو المعلومات الأخرى الهامة عند إعداد القوائم المالية

3 – سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية سواء في تقدير مبالغ أو وصف عمليات أو الإفصاح عنها في القوائم المالية

4 – يجب أن يمارس مراجع الحسابات في مجال اكتشاف الأخطاء ما يلي :

ا – بذل عناية مهنية ملائمة في تخطيط إجراءات المراجعة و تقييم النتائج

ب – أن يكون لديه الدرجة المناسبة من الشك المهني لتحقيق ضمان معقول للأخطاء و أوجه عدم الانتظام الجوهرية حتى يتم اكتشافها

و التحقق من انه يعمل وفقا لما هو مخطط أم لا ، و يكون هذا الفحص المستمر جزء هام من وظيفة المراجعة الداخلية ن و يجب أن يقوم المراجع الخارجي بفحص العناصر المختلفة لنظام الرقابة ، و التأكد من توافر الاعتبارات السابقة ، و من أن الرقابة تعمل بكفاءة ، لان ذلك سيوفر المبرر لتحديد حجم اختباراته إلى المدى الملائم .

و قد استقر الرأي بين المعاهد و الهيئات المهنية الرائدة في العالم على أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولا عن تقييم و دراسة نظام الرقابة الداخلية

ثانيا : صفات رأي المراجع

يجب أن يتميز رأي المراجع حتى يكون سليما و ملائما و مقبولا من الناحية الفنية بمجموعة من الصفات أو الخصائص الهامة و التي منها ما يلي [1]:

- أن يكون مبنيا على الكفاءة المهنية و المهارة المطلوبة لانجاز برنامج عمل المراجع
- أن يكون رأيا محايدا و غير متحيز لطرف ما على حساب طرف آخر و ألا يتأثر بأية ضغوط قد تقع على المراجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة
- أن يكون رأيا واقعيا يعبر عن نتائج واقعية حدثت فعلا و يعبر عن شخصية المراجع الذاتية و وفقا لما قام به و مارسه من أعمال المراجعة
- أن يكون أساس رأي المراجع الدراسة و التحليل و التمحيص بان يسبق اقتناع المراجع بالرأي و إبدائه له و قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية و تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه في مجال تنفيذ برنامج المراجعة
- يجب أن يكون أساس إبداء الرأي بطريقة ملائمة و سليمة و أن يقوم المراجع بتجميع أدلة الإثبات اللازمة و الملائمة و الكافية لتكوين هذا الأساس و بالتالي إبداء و تقرير الرأي

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة ، ،المكتب الجامعي الحديث، مصر 2001 م

- يجب أن يكون رأيا واضحا و مفهوما و معبرا بما فيه الكفاية عن جميع العمليات و المعلومات و البيانات و النتائج الهامة بطريقة لا تحتمل اختلاف التأويل ، و أن تستخدم في صياغة الرأي المصطلحات الفنية الأكثر شيوعا في محيط المهنة
- يجب أن يكون رأيا شاملا لكافة ملاحظات و نتائج عملية المراجعة
- يجب أن يكون رأيا دقيقا و قاطعا حتى يمكن الاعتماد عليه في مجال اتخاذ بعض الإجراءات أو القرارات
- يجب مراعاة توقيت إبداء الرأي بان يقدم في وقت مناسب لمختلف الأطراف حتى يمكن تعاظم الاستفادة منه
- يجب مراعاة التفصيل و الإيجاز في كتابة و إعداد الرأي من خلال تقرير المراجعة بان يعد الرأي بتفصيل غير ممل و إيجاز غير مخل أي انه لا يجب أن يبعث على الملل عند دراسته و قراءته و لا يخل بالهدف الرئيسي منه و هو إظهار النتائج الهامة لعملية المراجعة

ثالثا : اهتمامات المراجع في مجال فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل هذه الاهتمامات في النقاط التالية [1]:

- معرفة واجبات العاملين في المؤسسة و حدود اختصاصاتهم
- معرفة مدى عمل كل فرد و علاقة ذلك بسلامة التقارير المالية
- اكتشاف إمكانية حدوث الخطأ و مدى إمكانية إخفائه و اكتشافه
- وصف تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة
- اختبار التطبيق الفعلي لنظام الرقابة الداخلية و استخدام الأدوات المناسبة لذلك

المطلب الثالث: معايير إعداد تقرير المراجعة و الاعتبارات الواجب توفرها في النظام

قبل التطرق إلى معايير إعداد المراجعة لابد أن تطرق إلى المعايير الدولية للمراجعة و كيفية تقسيمها

أولا- تقسيم معايير المراجعة الدولية :

يتم إصدار معايير المراجعة الدولية من لجنة معايير المراجعة المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين و تتكون اللجنة من مرشحي المنظمات الأعضاء لمدة 5 سنوات ، و يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمات التحاد الدولي للمحاسبين .

و الهدف من إصدار المعايير الدولية للمراجعة هو تطوير و تدعيم مهنة المحاسبة الدولية ، كما تحاول اللجنة اخذ مظاهر الاختلاف في كل دولة بعين الاعتبار في محاولة لتحقيق القبول الدولي لهذه المعايير و قد تم صدور هذه المعايير في إصدارات زمنية متتابعة ، وقام الاتحاد الدولي بتبويب المعايير حسب ارتباطها بمراحل عملية المراجعة كما يلي [1]:

[1] - مصطفى عيسى خيضر ، المراجعة مفاهيم و اجراءات ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1990 م

1 / المسؤوليات : خصص لهذه المجموعة 6 معايير الأرقام من 200 إلى 299

2 / التخطيط : خصص لهذه المجموعة 3 معايير الأرقام من 300 إلى 399

3 / الرقابة الداخلية : خصص لهذه المجموعة معيارين الأرقام من 400 إلى 430

4 / الإثبات في المراجعة : خصص لهذه المجموعة 12 معيار الأرقام من 500 إلى 599

5 / استخدام عمل الآخرين : خصص لهذه المجموعة 3 معايير الأرقام من 600 إلى 699

6 / انتهاء عملية المراجعة : خصص لهذه المجموعة معيارين الأرقام من 700 إلى 799

7 / محالات متخصصة : خصص لهذه المجموعة 4 معايير الأرقام من 800 إلى 899

8 / الخدمات المرتبطة : خصص لهذه المجموعة معيارين الأرقام من 900 إلى 999

ثانيا : معايير إعداد تقرير المراجعة

عند اعداد تقرير المراجعة لابد من اتباع المعايير التالية [2]:

1- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما ,

2- يجب أن يوضح التقرير تلك الظروف التي أدت إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة و بثبات من سنة لأخرى مقارنة بالسنة الحالية و السابقة

3- يجب أن يبين التقرير للإفصاح الكامل عن الحقائق المالية أو الإشارة إلى غير ذلك

4- يجب أن يبين التقرير رأي المراجع على القوائم المالية كوحدة واحدة أو عندما لا يستطيع المراجع إعطاء رأيه على القوائم المالية يجب ألا يذكر في التقرير أسباب ذلك

5- و في جميع الأحوال عندما يرتبط المراجع بالقوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير توضيح قاطع لطبيعة عمل المراجع و درجة المسؤولية التي يحملها

ثالثا -الاعتبارات الواجب توفرها في تقارير الرقابة

و تتمثل فيما يلي[3]:

1-**الوضوح:** و يعني ذلك مراعاة ما يلي :

-أن تكون لغة التقارير سهلة الفهم و الاستيعاب

-الابتعاد عن استخدام مصطلحات غامضة و غير مألوفة

-أن تكون التقارير موجزة قدر الإمكان منعا للملل

-عدم تكرار البيانات في التقرير الواحد

-أن تعد التقارير بشكل فيه تسلل منطقي حيث تحتوي على:

---

[1] - محمود السيد الناغي ، المعايير الدولية للمراجعة ، ، الناشر المكتبة العصرية ، مصر 2000 م

[2] - محمد سمير صبان ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 1990 م

[3] - عبد الفتاح محمد الصحن ، المرجع السابق ، مصر 1998 م

مقدمة، جوهر التقرير،الخلاصة

2-**الدقة:** و يعني ذلك مراعاة ما يلي:

-أن ما يحتويه التقرير نتائج مبني على وقائع حقيقية

-وجود أدلة إثبات على صحة بيانات التقرير

- بذل الجهد الكافي للتحري عن دقة المعلومات التقرير و صحتها

- أن تكون لغة التقرير محددة و قاطعة لا تحتمل أكثر من معنى

3- **السرعة** : إن إعداد تقارير الرقابة الداخلية بالسرعة الكافية يحقق ما يلي :

- تقديم التقرير في الوقت المناسب

- كشف أي انحرافات عن المعايير في وقت مبكر

- اتخاذ القرارات في الوقت الملائم

- إمكانية حل المشاكل و معالجة الانحرافات في الوقت الملائم و مما لا شك فيه أن استخدام الإعلام الآلي في المستندات يساعد على تحقيق عنصري الدقة و السرعة

4- الموضوعية : تعني مراعاة ما يلي :

- البعد عن التحيز

- ألا يكتب التقرير بأسلوب يوحي بنتيجة معينة

- أن يوضح التقرير الحقيقية فقط دون التأثر برأي معد التقرير

- ألا يكون التقرير موجه لاتخاذ قرار معين

5- الملائمة : و يعني ذلك مراعاة ما يلي :

- ملائمة التقرير للموضوع المطلوب إعداد تقرير عنه

- ملائمة التقرير لطبيعة و أهداف الرقابة الداخلية

- ملائمة التقرير للمستوى الإداري المقدم له

6- الأسس الثابتة : و يعني ذلك الاستمرار في إتباع أسس ثابتة في إعداد التقارير ، و يحقق ذلك نتائج معينة أهمها :

- إمكانية عقد المقارنات السليمة على مختلف المستويات

- زيادة الثقة في محتويات و نتائج التقرير

- سهولة و سرعة إعداد التقرير في وقت مناسب

هذه أهم الاعتبارات الواجب توفرها في تقارير الرقابة الداخلية باعتبارها أهم مقوماتها ، كما لا يجب أن نغفل أهمية مراعاة التكلفة الاقتصادية عند إعداد التقارير و شموليتها لكافة المعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع التقرير و مدى حاجة المستويات الإدارية المختلفة لهذه المعلومات

المبحث الثاني : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتم تقييم و فحص و دراسة نظام الرقابة الداخلية عن طريق دراسة تقريرية أو وصفية أو في شكل خرائط تدفق أو عن طريق قائمة الاستقصاء أو الاستبيان

المطلب الأول : طريقة التقرير الوصفي

بموجب هذه الطريقة يحصل المراجع على وصف تفصلي مكتوب بالإجراءات الرقابية التي تتخذ بالنسبة لكل نوع رئيسي من العمليات ، و عادة تتم متابعة تدفق كل نوع من العمليات مع تمييز الموظفين الذين يقومون بأداء الأعمال المختلفة ، و المستندات التي يتم إعدادها ، و السجلات التي يتم الاحتفاظ بها ، و تقسيم الواجبات ، و بعد إعداد هذا الوصف المكتوب يقوم المراجع عادة بتلخيص كل جزء رئيسي من أجزاء النظام و يظهر التقرير الوصفي لإجراءات التحصيل من الزبائن على سبيل المثال كما يلي [1]:

المؤسسة س

تقرير وصفي عن المتحصلات النقدية

يقوم موظف البريد الوارد بفرز البريد و تجميعه و الذي يحتوي على شيكات من الزبائن سدادا لحساباتهم و التي تتضمن أذون توريد النقدية و هو الجزء العلوي من الفاتورة السابق إرسالها للزبون و تحتوي على اسمه و عنوانه و رقم حسابه و المبلغ المستحق عليه

يقوم موظف البريد بإعداد قائمة بالشيكات الواردة على نسختين ، ثم يقوم بإرسال أذون التوريد و النسخة الأولى من قائمة الشيكات الواردة إلى حسابات الزبائن .

و ترسل النسخة الثانية إلى قسم الحسابات الأستاذ العام حيث تتم مراجعة مزدوجة على دقة تسجيل البيانات بكل قسم . و تتم في قسم حسابات الزبائن مطابقة قائمة الشيكات الواردة مع أذون التوريد بهدف الرقابة على صحة السجلات و دقتها ، و يتم ترحيل المبلغ إلى الجانب الدائن من حساب الزبون و حفظ كل من القائمة و أذون التوريد

يقوم قسم حسابات الأستاذ العام بمراجعة قائمة الشيكات الواردة و بترحيلها إلى حساب إجمالي الزبائن و إلى حساب إجمالي الزبائن و إلى حساب شيكات برسم التحصيل و حفظ القائمة ، و يتم إجراء مطابقة شهرية بين حساب إجمالي الزبائن و بين الحسابات الشخصية للزبائن .

[1] - حسين احمد دحدوح ، المرجع السابق ، ، الاردن 2009 م

يقوم أمين الصندوق باستلام الشيكات الواردة من قسم البريد و يحرر إشعار إيداع الشيكات ، و يذهب إلى المصرف يوميا لإيداع الشيكات و يحصل على إشعار إيداع من المصرف لإيداع الشيكات و يحصل على إشعار إيداع من المصرف يحتفظ به في قسم المقبوضات .

اسم موظف البريد الوارد .....

اسم أمين الصندوق .....

اسم موظف الأستاذ العام .....

اسم موظف حسابات الزبائن ....

توقيع المراجع

المطلب الثاني : طريقة خرائط التدفق

تمثل خريطة التدفق لنظام الرقابة الداخلية رسما بيانيا بالرموز لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة ، و تستخدم الرموز الخطوط في هذه الخريطة لوصف تفاصيل النظام ، و يتم إعداد خريطة تدفق مستقلة لكل نوع من العمليات تبين الإجراءات الرقابية المستخدمة و تدفق البيانات خلال النظام .

و تساعد خريطة التدفق المراجع على تصور العلاقة الموجودة بين الإجراءات الرقابية فهي تعطي صورة أوضح و أكثر تحديد عن النظام المستخدم ، و عند استخدام الرموز و الخطوط بدلا من الكلمات كما هي في الطريقة السابقة تكون فرص الفهم اكبر ، و بالإضافة إلى ذلك يمكن بسهولة تحديث خرائط التدفق في عمليات المراجعة المتعاقبة سنة بعد الأخرى ، فكل ما هو مطلوب هو إضافة أو تغيير بعض الخطوط أو الرموز .

و الاتجاه الحديث لدى المراجعين هو تفضيل هذه الطريقة ، و هذا عائد إلى أن الصورة هي أفضل وسيلة للإيضاح ، و أهم الرموز المستخدمة ما يلي :

الشكل رقم 6: رموز خرائط التدفق

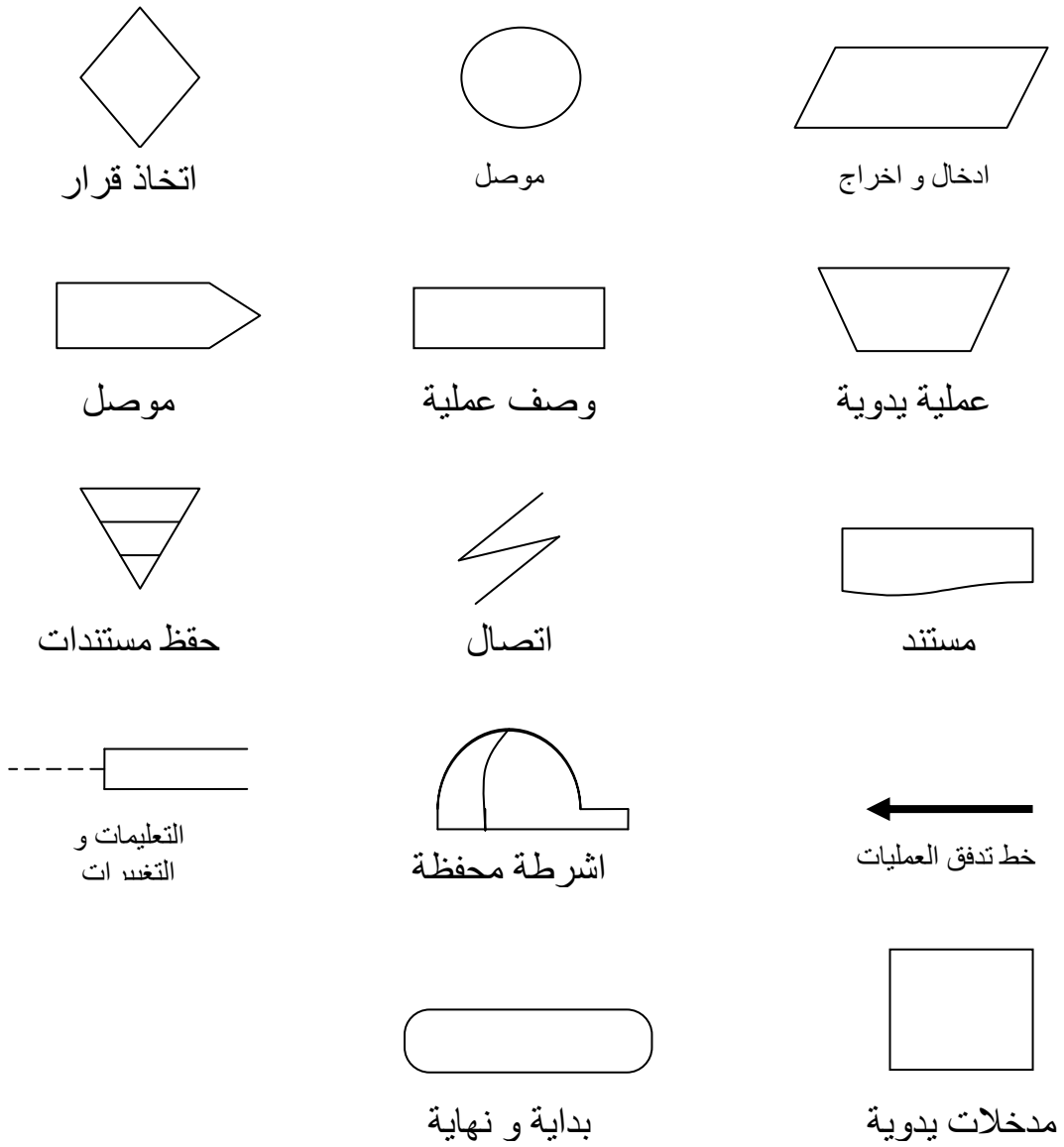

المصدر: أحمد دحدوح، مراجعة الحسابات المتقدمة

المطلب الثالث : طريقة الاستقصاء أو الاستبيان

تتمثل هذه الطريقة في تصميم مجموعة من الأسئلة تتناول و تتعلق بجميع نواحي النشاط داخل المؤسسة و توزع هذه الأسئلة في شكل مستندات على العاملين ، لتلقي الردود عليها ثم تحليل الإجابات للوقوف على مدى كفاية النظام المطبق في المؤسسة ، و حتى تزداد فعالية هذه القائمة يجب الأخذ في الاعتبار النواحي التالية [1]:

*** صياغة الأسئلة :**

يجب صياغة الأسئلة التي تتضمنها القائمة بطريقة تساعد على ما يلي :

- فهم الأسئلة و وضوحها
- سهولة الإجابة عليها (بنعم أو لا)
- سرعة الإجابة عليها
- عدم الملل من قراءتها
- أن تكون الإجابة عليها محددة و قاطعة و لا تحتاج إلى سرد
- تيسير عملية المقارنة و التحليل

*** شمولية الأسئلة :**

يجب أن تشمل أسئلة القائمة على ما يلي :

- تشمل كافة جوانب العملية المراد تقييمها
- تشمل كافة الأفراد الذين لهم علاقة بموضوع القائمة
- تشمل كافة المستويات الإدارية ذات العلاقة بموضوع التقييم

*** الأسئلة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية :**

ينبغي أن تدور الأسئلة حول تقييم نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من العمليات أو أي نشاط من الأنشطة ، فيجب أن تتضمن الأسئلة النواحي التالية :

- وصف تفصيلي لنواحي القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية
- أسباب القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية
- الاقتراحات و التوصيات اللازمة لإصلاح نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة

و يمكن للمراجع أن يستخدم كلا من قائمة الاستقصاء و خريطة التدفق ، و هذا الأمر مرغوب فيه بشدة في الواقع العملي ، حيث توفر خرائط التدفق رؤية عامة عن النظام المطبق في المؤسسة ، بينما تعتبر قائمة الاستقصاء قائمة اختبار مفيدة لتذكير المراجع

[1] - السوافيري محمد رزق ، المرجع السابق ، مصر

بالعديد من أنواع الرقابة المختلفة و التي يجب أن تكون موجودة ، و في حال استخدام الأسلوبين معا سيتوفر للمراجع فهم ممتاز لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة .

المبحث الثالث : تصميم و تقييم نظام الرقابة الداخلية

من المعروف أن مراجعة الحسابات عملية متصلة لاتخاذ القرارات و صياغة الأحكام المهنية ، و من هذه الأحكام حكم مراجع الحسابات بشان مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية لدى العميل ، و ما ينبثق عنه من حكم على مستوى خطر الرقابة. و يمكن القول أن مراجع الحسابات مطالب مهنيا بتحديد مدى مقدرة نظام الرقابة الداخلية على مساعدة إدارة المؤسسة على إعداد تقارير مالية خالية من التحريفات الجوهرية

المطلب الأول : تصميم نظام الرقابة الداخلية

يوجد اتفاق عام على أن مسؤولية تصميم أو وضع بنية محكمة للرقابة الداخلية و العمل على تحسينها و تطويرها إنما تقع على عاتق إدارة المؤسسة ، إذ يعد نظام الرقابة الداخلية وسيلة الإدارة و أداتها الفعالة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات ، و تحقيق الرقابة الذاتية الآنية عليها ، و حماية الأصول و الأموال من كل عبث قد يلحق بها ،و العمل على استغلال إمكانيتها المتاحة أكفئ استغلال اقتصادي و رفع الكفاية الإنتاجية المختلفة إلى أعلى درجة ممكنة [1].

الأمر الذي يؤدي إلى تصميم البنية الرقابية وتطبيقها كوظيفة إدارية و جزءا من مسؤولية الإدارة ، حيث لا يمكن لأي مؤسسة القيام بتأدية عملياتها التشغيلية بكفاية بدون وجود رقابة داخلية فعالة ، تغطي جميع مراحل أعمالها و أنشطتها ، و أن الاعتراف بضرورة تصميم رقابة داخلية و تطبيقها لأحكام سير العمليات بالكفاية المناسبة لا يعني أن هذه الرقابة مهما بلغت درجة دقة تصميمها و سلامة تطبيقها تضمن وجود إدارة رشيدة ، أو أنها بمثابة حائل أو مانع لحدوث الغش أو الخطأ ، وخاصة للذين يتولون مراكز المسؤولية .

إلا انه قد يطلب أحيانا من مراجع الحسابات القيام بتصميم نظام الرقابة الداخلية أو إسداء النصح في تصميم تلك الرقابة أو تحسينها ، بصفته خبيرا في هذا المجال ، بدافع تقديم الاقتراحات البناءة . أي أن قيام المراجع بفحص النظام المعمول به في المؤسسة و تقييمه إنما يتم بهدف التعرف على نقاط الضعف و إعطائها أهمية أكثر في عملية المراجعة و ليس بهدف الجلوس إلى جانب الإدارة في تصميم النظام و أحكام الرقابة .

[1] - حسين احمد دحدوح ، المرجع السابق ، ، الاردن 2009 م

كما تتخذ المؤسسة الكثير من الإجراءات في سبيل منع ما قد يحدث من الأشياء غير المرغوب فيها و اكتشافها .

المطلب الثاني : خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

ينبغي على المراجع دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية لكي يحدد مدى إمكانية الاعتماد على بنية نظام الرقابة الداخلية ، بناءا على ما يصل إليه بشان مظاهر القوة و الضعف في هذا الهيكل تصميما و تنفيذا ، و تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع مهمة جدا للأسباب التالية [1]:

-انه ملزم بذلك استنادا لمعايير المراجعة المقبولة عموما

-انه يقوم بالمراجعة على أساس اختياري

-مساعدة المراجع على تقدير مستوى تقارير الرقابة

-مساعدة المراجع على تقدير المستوى المقبول من خطر الاكتشاف في ظل مستوى مقبول من خطر المراجعة

-مساعدة المراجع على تحديد مدى اختيارات المراجعة و توقيتها و طبيعتها للوصول بخطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى له

و دراسة تقديم نظام الرقابة الداخلية كأساس لتقييمها يشمل الخطوات التالية[2]:

أولا : معرفة الرقابة الداخلية و فهمها

تؤكد النشرة رقم 55 من معايير المراجعة و المعدلة بالنشرة رقم 78 كذلك المعيار الدولي رقم 315 أن يحصل المراجع على فهم كافي للرقابة الداخلية في كل عملية مراجعة .

ويجب أن يكون مدى هذا الأمر كحد أدنى كافيا لتخطيط المراجعة على نحو ملائم و يقصد بعملية الفهم هذه الحصول على معلومات عن المؤسسة و عن مكونات نظام الرقابة الداخلية ، و يحصل المراجع عن هذه المعلومات عادة عن طريق إجراء مناقشات مع المستوى المناسب من موظفي المؤسسة و بالرجوع إلى الوثائق المختلفة مثل اللوائح المحاسبية و المالية التي تحدد الإجراءات المختلفة و الخرائط التنظيمية و توصيف الوظائف و خرائط التدفق و تقارير المراجعة الخاصة بالمراجعة الداخلية و أوراقها و برامجها ، و عن جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية فمن المفيد دراسة تتابع الإجراءات المستخدمة في معالجة مختلف أنواع العمليات الرئيسية و يقصد بالعمليات تلك التي لها تأثير جوهري في القوائم المالية

[1] - سمير كامل محمد ، المرجع السابق ، مصر

[2] - حسين يوسف قاضي ، المرجع السابق ، الاردن 2009 م

مثل المبيعات ، المشتريات ، المقبوضات و المدفوعات النقدية ، و لتأكيد هذا الفهم يمكن للمراجع أن يلاحظ أداء أفراد العميل خلال التشغيل و إعداد المستندات و الدفاتر و تنفيذ الأنشطة الرقابية ، و يعزز ذلك فهم المراجع و معرفته عن الرقابة أثناء التنفيذ ،

و يمكن أن يتم دمج كل من الملاحظة ، التوثيق ، و الاستفسار على نحو ملائم و فعال لتحقيق تشغيل العمليات ، و عن طريق هذا الإجراء يستطيع المراجع اختيار عملية واحدة أو عدد قليل من العمليات و تتبع التشغيل المحاسبي لها بالكامل (من البداية إلى النهاية) و يتم في كل مرحلة من مراحل التشغيل تقديم الاستفسارات و ملاحظة الأنشطة الجارية بالإضافة إلى فحص المستندات و السجلات التي تحتفظ بها المؤسسة و هذا الإجراء يعتبر جزءا من اختبارات الالتزام .

ثانيا : توثيق المعرفة و الفهم لنظام الرقابة الداخلية

ينبغي على المراجع توثيق فهمه لنظام الرقابة الداخلية ن ويتم ذلك من خلال استخدامه للطرق الشائعة لذلك .(و المتمثلة في طريقة التقرير الوصفي ، طريقة خرائط التدفق ، طريقة الاستقصاء أو الاستبيان) و قد تم التطرق لهذه الطرق سابقا .

ثالثا : اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية (اختبارات المطابقة)

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد بطريقة معقولة من أن الإجراءات الموصوفة تستخدم بشكل فعلي ، فالإجراءات التي تحتوي عليها اللوائح المالية و المحاسبية أو التعليمات الأخرى التي تصدرها الإدارة قد لا يتم تنفيذها فعلا من جانب الموظفين ، و جاء في المعيار الدولي رقم 315 أن الهدف من اختبارات الرقابة يكمن في الحصول على أدلة تخص فعالية كل من ما يلي :[1]

- تصميم النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية و ذلك لبيان فيما إذا كانت هذه الأنظمة مصممة بشكل ملائم لمنع المعلومات الخاطئة أو اكتشافها و تصحيحها
- كيفية عمل الضوابط خلال هذه الفترة

فقد توجد بنية جيدة لنظام الرقابة الداخلية و لكن تعتبر صعبة التطبيق بسبب عدم احترام إجراءاتها أو الالتزام بها ، فاختبارات الرقابة تركز على تنفيذ الإجراءات الرقابية و الالتزام بها .

و ينبغي أن يتم القيام بها على مدار الفترة المحاسبية ، و تتعلق هذه الاختبارات بالأسئلة الثلاث التالية :

1- هل تم تنفيذ الإجراءات الرقابية

2- كيف تم تنفيذ الإجراءات الرقابية

[1] - حسين احمد دحدوح ، المرجع السابق ، ، الاردن 2009 م

3- من نفذ هذه الإجراءات الرقابية

و هذه الاختبارات ضرورية إذا أراد المراجع الاعتماد على الإجراءات الموضوعة في تحديد طبيعة الاختبارات ، و تحقيق مختلف أنواع العمليات و الأرصدة و توقيتها و مداها ، و يمكن أن تصبح هذه الإجراءات غير ضرورية إذا لم يريد المراجع الاعتماد عليها للأسباب التالية

* أن الإجراءات الموضوعة غير مرضية و ضعيفة
* أن تكلفة تنفيذ هذه الاختبارات اكبر من التوفير الناتج عن التخفيض في كمية اختبارات تحقيق العمليات و الأرصدة

و لهذا السبب يقوم المراجع و في مرحلة التخطيط للمراجعة بإجراء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية ليقرر إلى أي مدى يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ، فاذا اظهر هذا التقييم انه لن يستطيع الاعتماد على الرقابة الداخلية في بعض النواحي ، فيستطيع المراجع في هذه الحالة استبعاد اختبارات نظام الرقابة الداخلية بشان هذه النواحي و التركيز على القيام بالاختبارات التي تهدف إلى تحقيق عناصر القوائم المالية .

و يستخدم المراجع مجموعة من الإجراءات لتنفيذ اختبارات الرقابة ، تتمثل فيما يلي [1]:

1 / الاستفسار من الأفراد عن كيفية أداء الأعمال :

على الرغم من أن الاستفسار لا يعد مصدرا قويا للأدلة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ، إلا أن الاستفسار يعد شكلا ملائما فمثلا عند الحصول على فهم للضوابط الرقابية على النقدية ، فانه من الممكن أن يحصل المراجع على أدلة إثبات تتعلق بفعالية عملية مطابقة حساب المصرف و ذلك من خلال الاستفسار ، و هنا يستطيع المراجع تحديد من قام فعلا بالعمل لكل وظيفة و ليس فقط من كان من المفروض أن يقوم بالعمل

2 / فحص المستندات و السجلات و التقارير :

ينتج عن العديد من الضوابط الرقابية سند واضح من الأدلة المستندية فمثلا عند استلام أمر الشراء من الزبون يتم استخدامه لإعداد أمر البيع و الذي ينبغي أن يستخدم للموافقة على الائتمان ، و يتم إرفاق أمر الشراء مع أمر البيع للترخيص لعمليات تشغيلية أخرى و بذلك يحصل المراجع على أدلة توفر قناعة بان الضوابط الرقابية تعمل كما هو مرسوم لها

3 / ملاحظة عادات العمل :

يوجد ضوابط رقابية لا ينتج عنها سند لأدلة المراجعة مثلا : يعتمد التأكد من وجود الفصل

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المرجع السابق ، مصر 2001 م

بين الواجبات على تنفيذ مهام محددة بواسطة أفراد محددين ، و عادة لا يتم توثيق الأداء المنفصل على ملاحظة المراجع نفسه

4 / إعادة تأدية الضوابط الرقابية :

يوجد أنواع من الأنشطة المتعلقة بالرقابة تتوافر عنها مستندات و سجلات و لكن لا يكون محتواها كافيا للمراجع لتقدير مدى فعالية تنفيذ هذه الأنواع ، فمثلا بفرض أن المراجع يرغب في التحقق من الأسعار في فواتير البيع من خلال الاطلاع على قائمة الأسعار القياسية لدى المؤسسة كوسيلة للتحقق الداخلي ، و لكن لا يوجد أية إشارة على إتمام هذا التحقق في فواتير البيع ، هنا من المفيد و المتعارف عليه أن يقوم المراجع بالتنفيذ الفعلي لهذا الإجراء لمعرفة ما إذا كان يمكن التوصل للنتائج المناسبة ، و يستطيع المراجع أن ينفذ هذا الإجراء من خلال تتبع أسعار البيع و مقارنتها بالأسعار المرخص لها في القائمة القياسية بتاريخ إجراء عملية البيع ، و إذا لم يلاحظ المراجع وجود أية تحريفات ، سيستنتج من ذلك أن الإجراءات قد تم تنفيذها وفقا لما هو مخطط له .

و يقتضي تطبيق اختبارات الرقابة على العمليات التي تتم خلال السنة المالية بأكملها و ذلك لكي تمثل العينة المختارة من المجتمع الذي سحبت منه أفضل تمثيل و يتوقف مدى تطبيق اختبارات الرقابة على خطر الرقابة المقدر المرغوب فيه ، فإذا كان المراجع راغبا في تقدير خطر الرقابة على نحو منخفض ، يجب عليه أن يقوم بتنفيذ اختبارات رقابة مكثفة ، أي تطبيق عينة كبيرة الحجم لإجراء التوثيق و الملاحظة و إعادة التشغيل .

كما يمكن للمراجع أن يعتمد على الأدلة الخاصة بالمراجعة في السنة السابقة ، و خاصة إذا تم التوصل إلى أدلة في المراجعة التي تم تنفيذها في السنة السابقة تشير إلى انه يتم تنفيذ أساليب الرقابة على نحو فعال ، و إن رأى المراجع أن الوضع في السنة الحالية يمثل استمرارا لذلك ، فيمكن تخفيض حجم اختبارات الرقابة إلى حد معين في السنة الحالية

و لكن ينبغي على المراجع أن يأخذ في عين الاعتبار عوامل متعدد منها التغيرات في الموظفين الأساسيين ، أو التقلبات الموسمية المهمة في حجم المعاملات أو الخطأ البشري ، لان مثل هذه العوامل قد تكون أسبابا لحدوث انحرافات عن الضوابط الموصوفة ، و ينبغي التنويه بأنه يوجد تداخل كبير بين اختبارات الرقابة و إجراءات معرفة الرقابة و فهمها ، و هذا يظهر من خلال استخدام نفس الإجراءات المتمثلة بالاستفسار ، و التوثيق و الملاحظة و يوجد خلافان عند تنفيذ هاتين الخطوتين و هما :

1- عند المعرفة و الفهم للرقابة يتم تطبيق الإجراءات على كافة أنواع الرقابة التي يتم التعرف عليها كجزء من فهم لنظام الرقابة الداخلية ، بينما يتم تطبيق اختبارات الرقابة فقط إذا تم تقدير خطر الرقابة عند مستوى منخفض و بالتالي يتم تطبيقها فقط على الأساليب الرئيسية

للرقابة

2- يتم التوصل إلى الفهم و المعرفة من خلال تطبيق إجراءات الفهم على عملية مالية واحدة أو عدد محدود من العمليات ، أما اختبارات الرقابة فيتم تنفيذها على عدد كبير من العمليات المالية .

و تمثل اختبارات الرقابة التي يتم تنفيذها في الأساليب الرئيسية للرقابة استخداما موسعا للإجراءات التي تم إتباعها للتوصل إلى المعرفة و الفهم مع استثناء إجراءات إعادة التشغيل و لذلك إذا خطط المراجعون في بداية المراجعة أن يكون خطر الرقابة منخفضا ، فإنهم يدمجون هذين النوعين من الإجراءات و يقومون بتنفيذهما بشكل متزامن .

و في بيئة نظام معلومات يستعمل فيه الإعلام الآلي ، لا تتغير أهداف اختبارات الرقابة عنها في البيئة اليدوية ، و مع ذلك فان بعض إجراءات المراجعة قد تتغير و قد يجد المراجع نفسه مضطرا لاستعمال طرق مراجعة بمساعدة الإعلام الآلي باستخدام الأساليب التقنية مثلا أدوات استجواب الملف أو معلومات اختبار المراجعة ، قد تكون ملائمة عندما لا يوفر النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية أدلة منظورة توثق عمل الضوابط الداخلية و التي تتم برمجتها في النظام المحاسبي الممكن .

رابعا : تقييم نظام الرقابة الداخلية

استنادا لنتائج اختبارات الرقابة ، على المراجع تقويم ما أذا كانت الضوابط الداخلية قد صممت و تعمل كما كان متوقعا لها عند التقدير الأولي لمخاطر الرقابة ، إن تقييم الانحرافات قد ينتج عنه استنتاج المراجع بان مستوى مخاطر الرقابة المقدر يحتاج إلى إعادة نظر ، في مثل هذه الحالات يقوم المراجع بتعديل طبيعة الإجراءات الأساسية المخططة و توقيتها و مداها و المقصود بذلك اختبارات تحقيق العمليات و الأرصدة [1].

فبالنسبة لطبيعة الاختبار قد يرى المراجع مثلا إذا كانت الرقابة الداخلية ضعيفة فعليه أن يحصل على كشف الحساب مباشرة من البنك و أن يقوم بنفسه بإعداد مذكرة التسوية التي أعدها العميل و بالنسبة للتوقيت فإذا كان نظام الرقابة الداخلية لدورة الإيرادات جيد يمكن الاعتماد عليه ، و يتم تحقيق الجزء الأكبر من حسابات الزبائن و المبيعات قبل نهاية السنة المالية بشهر أو شهرين ، و بالعكس إذا كان نظام الرقابة الداخلية و المبيعات قبل نهاية السنة المالية بشهر أو شهرين ، و بالعكس إذا كان نظام الرقابة الداخلية

ضعيف فيجب التحقيق في أرصدة الزبائن في نهاية السنة المالية ، أما بالنسبة للمدى فان فعالية نظام الرقابة الداخلية يؤثر في كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع ، فإذا كانت

[1] - Mouhamed Hamzaoui , Audit gestion des risque d'entarase , Peatson Edition, France 2008

و المبيعات قبل نهاية السنة المالية بشهر أو شهرين ، و بالعكس إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف فيجب التحقيق في أرصدة الزبائن في نهاية السنة المالية ، أما بالنسبة للمدى فان فعالية نظام الرقابة الداخلية يؤثر في كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع ، فإذا كانت الرقابة فعالة يحتاج المراجع إلى اختبارات اقل و العكس صحيح ، علاوة على ذلك و من وجهة نظر المراجع فان وجود نظام رقابة داخلية قوي يساعد إلى إعطاء تأكيد باكتشاف الأخطاء و الغش بسرعة معقولة و بالتالي تساعده على تحديد إجراءات المراجعة المناسبة ، و ذلك يمكنه من إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية

خامسا : الإبلاغ عن فعالية نظام الرقابة الداخلية

ساهم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدور فعال في تطور الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية و إعداد التقارير عن فعاليتها و ذلك من خلال العديد من النشرات و التقارير المهنية ، و أهم هذه النشرات ، نشرة معايير المراجعة رقم 55 التي فرضت التزاما مهنيا على المراجع بالحصول على فهم كافي لهيكل نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن بيئة الرقابة و النظام المحاسبي و إجراءات الرقابة ، و النشرة رقم 60 التي نصت على إخطار المراجع للجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل أو تلخيص أو إعداد بيانات مالية تتماشى مع تأكيد الإدارة عن القوائم المالية ، كما اصدر المجمع في سنة 1993 م تقرير تضمن توصية هيئة تداول الأوراق المالية بان يتضمن التقرير السنوي لكل مؤسسة مسجلة ، تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية و تقرير للمراجع الخارجي يتضمن رأيه بخصوص ذلك . كما اصدر المجمع النشرة رقم 78[1] و أشار فيها إلى أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية و أن مجتمع الاستثمار بحاجة إلى معرفة نتائج إجراء التقييم المستقل لمدى قوة هذا الخط ، لذا و انطلاقا من ذلك فان المراجع ملزم بإعداد تقرير حول تأكيد الإدارة بخصوص فعالية نظام الرقابة الداخلية ، و ليس عن فعالية نظامك الرقابة الداخلية ، و ذلك بعد تقييم الأدلة التي يتم الحصول عليها ، و أن محتويات التقرير تعتمد على الطريقة التي تستخدمها الإدارة في إعداد تأكيدها عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ، حيث أن الإدارة قد تعد تأكيدها في صورة تقرير منفصل فانه من الضروري أن يتضمن تقرير المراجع عن تأكيد الإدارة فعالية نظام الرقابة الداخلية الفقرات التالية: الفقرة الافتتاحية ، فقرة النطاق ، فقرة الحدود اللازمة ، فقرة إبداء الرأي

ويمكننا تلخيص خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 07 : خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1] - يوسف محمود جربوع ، المرجع السابق ، الاردن 2008 م

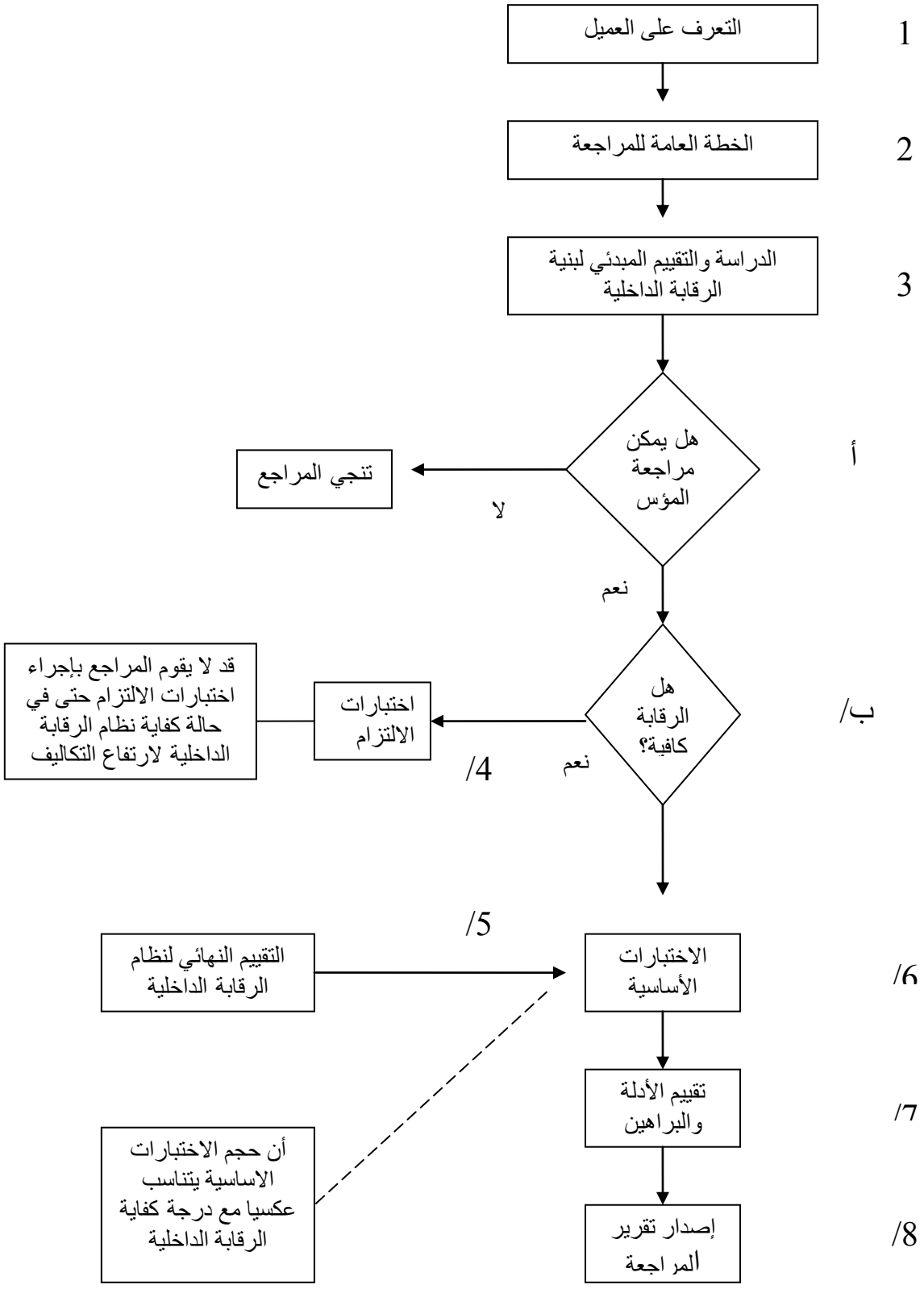

المصدر : احمد دحدوح ، مراجعة الحسابات المتقدمة

*** اثر تكنولوجيا المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية :**

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات سيؤدي إلى تغيير معالجة المعلومات المالية و حفظ هذه المعلومات و إبلاغها ، لذا ينبغي أن ينصب اهتمام المراجع في بيئة تكنولوجيا المعلومات على نواحي متعددة منها على سبيل المثال اثر الرقابة بالإعلام الآلي في نظام الرقابة الداخلية و مخاطر الرقابة ، و أن يتفهم أنواع الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات [1].

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات سوف يساعد على تحسين نظام الرقابة الداخلية عن طريق التحول نحو الرقابات اليومية من خلال الإعلام الآلي و التي تتجلى في الرقابات المبرمجة و التي تساعد على اختبار التحقق من توازن كل عملية مالية يتم تشغيلها و نتيجة لذلك ينخفض احتمال حدوث الأخطاء التي كان يرتكبها الإنسان في ظل الرقابة التقليدية ، و يؤدي أيضا إلى تحسين القرارات الإدارية من أهمها ما يختص بتنظيم هذه التكنولوجيا المتقدمة و إدارتها و مراقبة عمليات المؤسسة .

المطلب الثالث : اثر تقييم نظام الرقابة الداخلية على تصميم برنامج المراجعة

إن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمراجع تؤثر على تصميم برنامج المراجعة من الاختبارات و الإجراءات التي ينوي القيام بها و ذلك للتحقق من المبالغ المالية الواردة بالقوائم المالية ، فعندما يكون النظام قوي و فعال و يمكن الاعتماد عليه فان المراجع يقوم بما يلي :

1- الحد من الاختبارات التي سيجريها على الدفاتر و السجلات و ذلك باستخدام أسلوب العينة الإحصائية حيث أن مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لا داعي له طالما يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ، و يجب على المراجع أن يراعي عدم التحيز عند اختيار العينة و يعني عدم التحيز أن تعطي كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة و الحظ لان تكون من مفردات العينة

2- بعد الحد من الاختبارات يتوسع مراجع الحسابات في الإجراءات للتحقق من جميع بنود قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، و هذه الإجراءات تتمثل فيما يلي [2]:

* التأكد من وجود الأصول عن طريق الجرد سواء بالعد أو القياس أو المشاهدة
* التأكد من ملكية المؤسسة لهذه الأصول عن طريق الاطلاع على الفواتير أو رخص السيارات أو سندات الملكية للأراضي و المباني
* التأكد من صحة تقييم الأصول في تاريخ الميزانية

[1] - Jacques Renard, L'audit interne, Maxinna, Paris 2003

[2] - يوسف محمود جربوع ، المرجع السابق، الاردن 2008 م

* القيام بالمراجعة المستندية
* القيام بالمراجعة الانتقائية
* مراعاة عمليات الحد الفاصل الذي يحدث قرب نهاية العام المالي موضوع المراجعة و بداية العام المالي الجديد
* متابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقرير المراجع
* مراعاة الاكتمال ، و يعني الاكتمال أن يتأكد المراجع بان جميع الحقوق التي تمتلكها المؤسسة على الغير قد تم أثباتها في الدفاتر و السجلات في نهاية السنة الحالية ، كما أن جميع الالتزامات التي عليها لصالح الغير قد تم إثباتها كذلك بالدفاتر و السجلات
* التحقق من الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية و العرض السليم للبيانات في القوائم المالية
* القيام بالإجراءات التحليلية في بداية عمل المراجعة

3 / إذا تبين أن لمراجع الحسابات الخارجي المستقل أن نظام الرقابة الداخلية غير قوي و غير فعال و لا يمكن الاعتماد عليه ، فانه يقرر الاستغناء عن الأسلوب الإحصائي في عملية المراجعة أي استخدام خبرته و حنكته الشخصية بدلا من أسلوب العينة الإحصائية

و في هذا المجال قد يقرر المراجع ما يلي [1]:

1- فحص العمليات المالية للمؤسسة عن طريق مراجعتها بشهرين متتاليين أو مراجعة ثلاثة أشهر غير متتالية

2- فحص العمليات المالية بالطريقة التالية :

* العمليات المالية التي تزيد عن 900000 دج تراجع بنسبة 100%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 450000دج إلى اقل من 900000دج تراجع بنسبة 80%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 130000دج إلى اقل من 450000دج تراجع بنسبة 50%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 65000دج إلى اقل من 130000دج تراجع بنسبة 30%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 32500دج إلى اقل من 65000دج تراجع بنسبة 10%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 19500دج إلى اقل من 32500دج تراجع بنسبة 5%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 12000دج إلى اقل من 19500دج تراجع بنسبة 3%
* العمليات المالية المحصورة ما بين 1دج إلى اقل من 12000دج تراجع بنسبة 1 %

*** كيفية التحقق من تنفيذ الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة :**

لا يكفي اطلاع مراجع الحسابات على الإجراءات و ضوابط نظام الرقابة الداخلية كما هي

[1] - يوسف محمود جربوع ، المرجع السابق ، الاردن 2008 م

محددة على الورق ، بل يجب أن يتم التأكد من أن النظام يطبق كما هو مرسوم و محدد له دون انحراف أو تجاوز ، و يحقق المراجع هذا الهدف عن طريق الفحص الإجرائي الذي قد يأخذ احد الشكلين :

1/ فحص العمليات ما بين بدايتها إلى نهايتها :

يقوم المراجع 1في هذه الحالة باختيار عملية أو عدة عمليات ثم يقوم بفحصها منذ أن تبدأ و يتتبعها في كافة مراحلها حتى تنتهي بالتسجيل في الدفاتر و حفظ المستندات ، و خلال هذا التتبع يلاحظ المراجع مدى إتباع الإجراءات المرسومة أو مدى التجاوز عنها ، و يراعى أن تختار عدة عمليات موزعة على مدار السنة حيث قد يحدث تغيير في العاملين في المؤسسة أثناء السنة المالية

2 / فحص عينة من العمليات :

في هذه الحالة يختار المراجع الخارجي عينة من العمليات المالية و يقوم بفحصها للتأكد من إتباع الإجراءات الرقابية الموضوعة و المحددة فمثلا إذا كانت التعليمات تقضي بفتح مظاريف المناقصات بمعرفة لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص من قسم الحسابات ، قسم المشتريات ، المهندس الفني ، و يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة ، في هذه الحالة يقوم المراجع بما يلي [1]:

ا – الاطلاع على قرار تشكيل لجنة فتح مظاريف المناقصات و التأكد من انه صادر بمعرفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة

ب – التأكد من أن اللجنة مشكلة من ثلاثة أشخاص فقط حسب المحدد من قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة

ج – التأكد من أن الأعضاء يمثلون قسم الحسابات ، قسم المشتريات ، المهندس الفني .

إذا كانت التعليمات تقتضي بان تحرر فاتورة المبيعات بمعرفة احد موظفي إدارة المبيعات ، و يراجعها موظف آخر للتأكد من صحة العمليات الحسابية و الكمية ، و يراجعها موظف ثالث للتأكد من صحة العمليات الحسابية المالية ، فان المراجع يتلخص فحصه الإجرائي في الاطلاع على صور فواتير المبيعات و التأكد من وجود توقيع كل موظف بما يفيد قيامه بالعمل الذي يخصه و مما يجدر ملاحظته أن الأسلوبين يكملان بعضهما البعض و يستعملان جنبا إلى جنب و يصبح الفحص الإجرائي غير ضروري في الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى :

إذا أثبتت المراجعة التي تمت في السنة الماضية أو المعلومات التي جمعت عن نظام الرقابة

[1] - يوسف محمود جربوع ، المرجع السابق ، الاردن 2008 م

الداخلية السنة الحالية انه لا يمكن الاعتماد عليه لما يحويه من ثغرات ، فلا داعي للتأكد من صحة تطبيق نظام ثبت ضعفه و لا يمكن الاعتماد عليه .

الحالة الثانية :

إذا كان الوقت المستنفذ في الفحص الإجرائي لن يعوضه نقص في مدى و حجم اختبارات المراجعة ، و يحدث ذلك إذا كان حجم العمليات ضئيل فلا داعي للفحص الإجرائي .

خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على الاستعانة بطرق التقييم ، و القيام بالاختبارات اللازمة ، ففي ظل تصميم جيد لنظام الرقابة الداخلية و لبيانات الاختبارات يستطيع المراجع التعرف بدقة على مدى كفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية

الفصل الخامس :

دراسة تطبيقية

للوكالة رقم 110

لبنك القرض الشعبي

الجزائري بالمدية

مقدمة الفصل الخامس

بعد قيامنا بدراسة نظام الرقابة الداخلية واهم عناصر و وظائفه الأساسية لتحقيق أهداف المؤسسة ، نحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي بدراسة تطبيقية على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية

المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA[1]

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من ابرز البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الوطني ، و هو يمارس مجموعة من العمليات من بينها ، عمليات الصندوق ، عمليات القروض ، عمليات مع الخارج .

المطلب الأول : نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 14 ماي 1966 م برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية و هي : المصرف الشعبي للتجارة و الصناعة بالجزائر العاصمة ، و وهران ، و عنابة ، و قسنطينة ، و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية و هي : بنك الجزائر مصر ، شركة مرسيليا للقرض ، المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض

في سنة 1985 م انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية ، حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة و تحويل 550 موظف و إطار ، و كذلك 89000 حساب تجاري للزبائن

طبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر ، فان القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية و القرض ، و هو مؤهل لقبض الودائع و منح القروض بمختلف أشكالها و المساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات و فتح الاعتمادات لحساب الغير حيث انه و بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في سنة 1988 م ، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كلية ، و بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون دينار جزائري ، و شهد بعد ذلك تطور ملحوظ نلخصه في الجدول التالي :

جدول رقم 09 : تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري (الوحدة مليار دج)

السنة	رأس المال
1966	0.015
1983	0.80
1993	5.6
1994	9.31
1996	13.6
2000	21.6
2004	24.3
2009	29.3

المصدر : معلومات داخلية من الوكالة رقم 110

[1]- Crédit Populaire Algerien

بعدما أوفى البنك بكل الشروط المنصوص عليها في أحكام قانون النقد و القرض ، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد و القرض ، و أصبح بذلك ثاني بنك معتمد في الجزائر تتكون شبكة استغلال البنك من 121 وكالة تشرف عليها 15 مديرية جهوية ، كما يبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 موظف

المطلب الثاني :أهداف وظائف القرض الشعبي الجزائري

تتمثل أهداف وظائف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي :

ا – أهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري : تتمثل فيما يلي :

1 – منافسة البنوك الأخرى في مجال التسيير و تقديم الخدمات و تحسين ظروف العميل و توفير أحسن الخدمات للعميل

2 – تجديد الممتلكات و الوسائل

3 – إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد

4 – تطوير نوعية الخدمات المقدمة

5 – التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن

6 – المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني

7– العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى

8 – توسيع مجالات القرض في قطاع مختلفة

ب – وظائف القرض الشعبي الجزائري : و هي كالآتي :

1 – تقديم قروض للحرفيين و الفنادق و قطاعات السياحة و الصيد ، و كذا التعاونيات غير الفلاحية

2 – تمويل المؤسسات المحلية و الصغيرة و المتوسطة على اختلاف أنواعها

3– تقديم قروض و سلفيات مقابل سندات عامة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4 – المساهمة في ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية ، قطاع الصحة و صناعة الأدوية من خلال القروض المتوسطة و الطويلة الأجل

المطلب الثالث : تحليل الهيكل التنظيمي لوكالة المدية

انطلاقا من الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية نتناول كل مصلحة و كذا الوظائف التي تقوم بها

الشكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 110 لبنك القرض الشعبي الجزائري

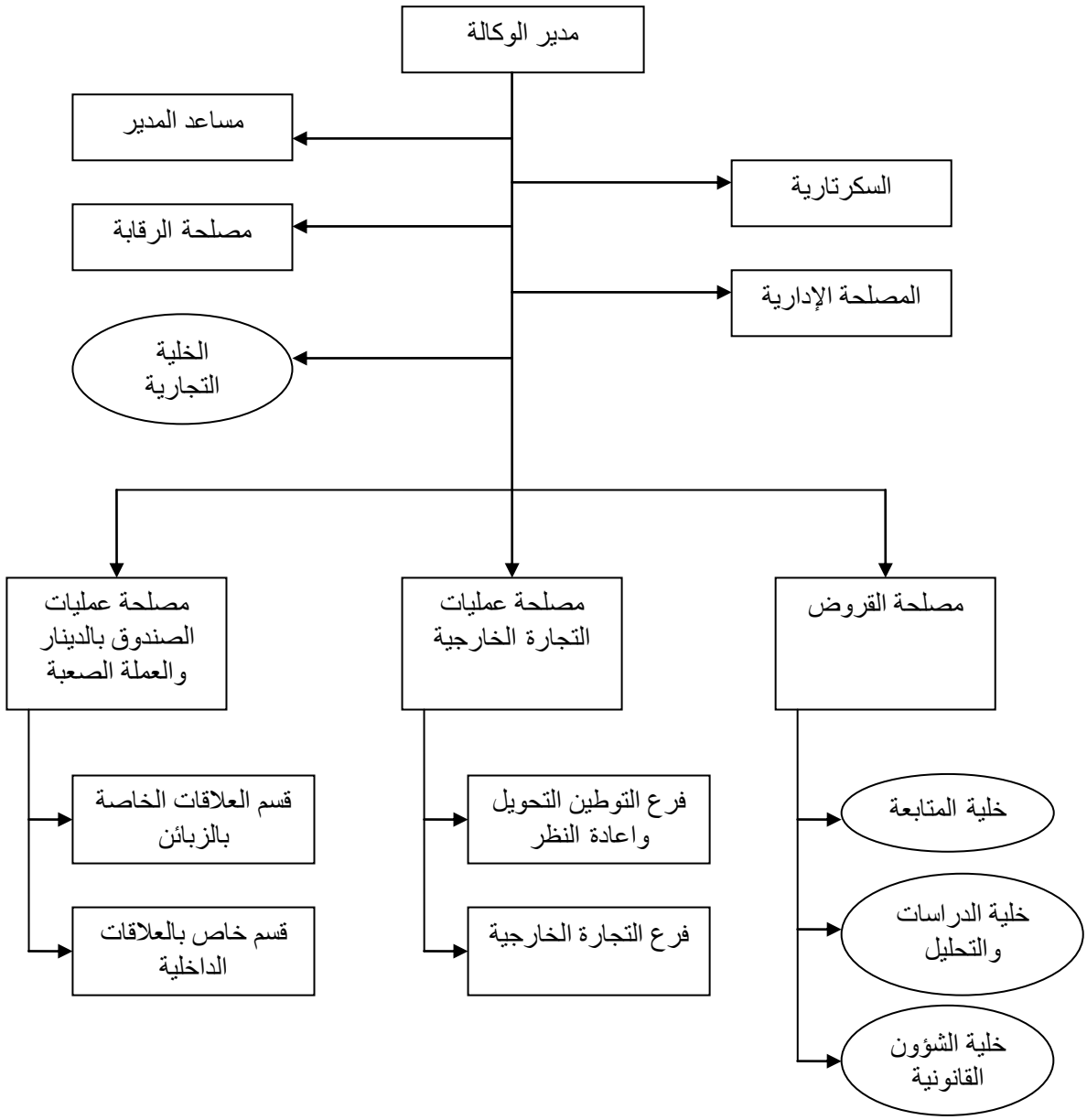

المصدر : مراسيم إدارية للوكالة 110

د- يسهر على احترام إجراءات كل العمليات في الوكالة ، و نوعية العمل ، و كذا مدى احترام معايير الحذر ، و آجال معالجة العمليات

هـ – يسهر على صيانة النظام العام في الوكالة

و – يسهر على التسيير الفعال لخزينة الوكالة

ي- يضمن جودة و حسن استقبال الزبائن ، و سرعة تنفيذ أوامرهم ، و تتبعه إداريا مصلحة تنشيط التجارة و المصالح التالية : مصلحة الصندوق بالدينار و العملة الصعبة ، مصلحة القروض ، مصلحة عمليات التجارة الخارجية

3 – مصلحة الرقابة :

هي مكلفة بمراقبة الحسابات و ضبطها في حالة إثبات أي خطا يشوبها ، و تراقب كذلك اليوميات المحاسبية للوكالة و مدى مطابقة عمليات الوكالة مع البنك ، كما تقوم هذه المصلحة بما يلي :

ا – يقوم بإعداد و إرسال اليومية المحاسبية الأصلية إلى مدير الوكالة و مجمع الاستغلال في الآجال المناسبة و وفقا للقواعد المعمول بها

ب- مراقبة مصداقية الحسابات ، و مطابقة العمليات المعالجة مع القواعد و الإجراءات المعمول بها

ج – مراقبة العمليات المنجزة عن طريق الإعلام الآلي

د – استخراج النقائص

هـ – السهر على احترام المخطط التنظيمي للوكالة

ز – متابعة الحسابات غير المدفوعة

4 – المصلحة الإدارية :

هذه الوظيفة مؤسسة من اجل تسيير الموارد البشرية و المادية للوكالة ، و لحماية المصالح و الأفراد ، و بالتالي فهي تقوم بها بالعمليات التالية :

ا – تسيير الموارد البشرية

ب – ضمان و متابعة تكوين العمليات

ج – انجاز ميزانية الوكالة بمشاركة مختلف المصالح

د – تنفيذ و متابعة تنفيذ الميزانية و السهر على شرعيتها

هـ – تغطية و تنظيم و في التواريخ المناسبة مبالغ الإيجار و الضرائب على اختلاف طبيعتها و التي تتحملها الوكالة

و – ضمان صيانة و تسيير الأثاث و المواد (تجهيزات المكتب ، أجهزة الإعلام الآلي ، ...) و القيام بعملية الجرد

ز – ضمان الاحتفاظ بالأرشيف

5 – مصلحة تنشيط التجارة :

موجهة أساسا لتطبيق مخطط عمل التجارة الخص بالبنك ، القيم بدراسة السوق و تقديم النصائح للزبائن ، كما تقوم المصلحة بما يلي :

ا – المحافظة على العلاقات التجارية مع الزبائن

ب – المشاركة في إعداد و تنفيذ مخطط عمل التجارة

ج – متابعة و معالجة شكاوى الزبائن ، و تامين توفير أدوات الاتصال (كتيبات ، منشورات ..) على مستوى الشباك

و – ضمان حسن استقبال الزبائن

ز – مراقبة مؤشرات التسيير (تحقيق الأهداف التجارية ، تطوير الأداء و النتائج) و اقتراح التعديلات الضرورية

6 – مصلحة الصندوق :

تقوم وظيفة الصندوق إلى ضمان استقبال الزبائن ، و معالجة العمليات بالدينار و العملة الصعبة و الذي يترجم في تدفق الأموال في شكل نقدي ، تسيير خزينة الوكالة و معالجة العمليات النقدية ، كما تقوم هذه المصلحة بعدة مهام أساسية :

ا – فتح و ضمان عمل حسابات الزبائن ، و المسك اليومي لدفتر الصندوق

ب – المسك اليومي لملفات الزبائن

ج – استقبال طلبات الزبائن فيما يخص دفاتر الشيكات ، و الشيكات البنكية ، مع ضمان تسليمها لهم

د – معالجة عمليات التوظيف ، (أذونات الخزينة و ودائع الأجل)

ه – معالجة عمليات تحصيل الشيكات و الإيرادات و التعويضات

و – التأكد من معالجة الأموال غير المدفوعة

ز – معالجة العمليات التي تأتي عن طريق تدفق نقدي بالدينار أو العملة الصعبة

ح – ضمان التسيير الفعال لصندوق الوكالة

ط – السهر على احترام مقاييس الأمن فيما يخص حفظ المقبوضات و الأختام و التأشيرات ، و كل ما يتعلق بالأدوات المستعملة على مستوى مصلحة الصندوق

ي– تأجير و تسيير الخزائن للزبائن

7– مصلحة القروض :

يتمثل نشاطها الأساسي في دراسة و تقييم المخاطر و متابعة القروض الممنوحة ، و تحصيلها في الآجال المطلوبة ، لذلك تتكون أعمالها أساسا من ما يلي :

1 – مجال الدراسة و التحليل : تقوم بها خلية الدراسة و التحليل ، حيث تعمل على :

ا – استقبال و دراسة و تحليل طلبات القروض

ب – المسك اليومي لملفات القروض

ج – المتابعة المنتظمة لتطور نشاطات المؤسسات المقترضة (محيطها ، الزيارة الميدانية ، المعلومات التي تقدمها إدارة المؤسسة ...)

2 – مجال إدارة القرض : تقوم بها خلية المتابعة ، حيث تعمل على :

ا – تجميع الضمانات وفقا للشروط المقررة

ب – متابعة استعمال القروض و تامين وجهتها نحو الهدف الذي منحت من اجله ، و السهر على تحصيلها

ج – متابعة التنفيذ المادي للمشاريع الاستثمارية

د – إجراء ترتيب لحقوق الوكالة

هـ – إعداد و إرسال في التواريخ المناسبة دراسات إحصائية عن القروض التي تمنحها إلى الجهات المعنية

و – وضع حدود للقروض المسموح بها وإجراءات التجديد المكتملة

3 – مجال الشؤون القانونية و المنازعات : تقوم بها مصلحة الشؤون القانونية ، حيث تتولى ما يلي :

ا – مراقبة الضمانات المجمعة مع الشروط الموضوعة في قرار منح القرض للتأكد من صحتها و حفظها

ب – المتابعة الصارمة لملفات المنازعات و الحقوق غير المحصلة

ج – الالتزام بكل الإجراءات الضرورية من اجل تحصيل الحقوق

8 – مصلحة التجارة الخارجية :

هذه المصلحة تغطي كل العمليات الخاصة بالاستيراد و التصدير ، تسيير القروض الخارجية الاعتمادات المستندية ، التحصيل المستندي ، التحويلات ، الترحيلات ، و كذا استلام و متابعة مختلف الضمانات

تضم في اطار احترام القواعد و الإجراءات المعمول بها الأعمال التالية :

ا – ضمان معالجة العمليات الخارجية و مراجعة ملفات التصدير و الاستيراد

ب – تسيير عقود الاستيراد و متابعة الضمانات

ج – معالجة الاعتمادات المستندية ، التحصيل المستندي ، التحويلات ، قروض الموردين ، قروض المستثمرين

د – إرسال حسابات المراجعة إلى بنك الجزائر في الآجال القانونية

هـ – ضمان تحصيل الشيكات و السندات بالعملة الصعبة و شيكات المسافرين

ز – إعداد دراسات إحصائية و تقارير توجه إلى الإدارة

المبحث الثاني : إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق في وكالة المدية

تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية أهمية كبيرة ، حيث تتوفر على مصلحة خاصة بالرقابة الداخلية ، تعتمد في عملها على دليل إجراءات الرقابة الداخلية تحت إشراف مدير الوكالة ، و معايير الحذر و المتابعة اليومية لمختلف أنشطتها ، و هذا من اجل تحقيق الأهداف المسطرة

المطلب الأول : أنواع الرقابة الداخلية المعتمدة في الوكالة

تنقسم الرقابة الداخلية المعمول بها في الوكالة في الوكالة إلى أربعة أنواع و هي : رقابة يومية رقابة أسبوعية ، رقابة شهرية ، رقابة فصلية ، حيث يتخصص كل نوع منها بمجال معين

أولا : الرقابة اليومية

تشمل الرقابة التي تتم خلال اليوم الواحد ، و تضم رقابة النقود في الصندوق ، رقابة حسابات الزبائن المدينة ، و مراقبة مدى تطبيق الوكالة لشروط البنك ، و يتضمن كل عنصر ما يلي :

1- **النقود في الصندوق** : حيث يقوم المراقب الداخلي بما يلي :

ا – المراقبة اليومية و المنتظمة للمجموع الموجود بالصندوق ، بمعنى جميع المقبوضات بالدينار و العملة الصعبة ، و هذا وفقا للإجراء المعمول به

ب – التأكد من أن الأموال الموجودة بالصندوق لا تتجاوز القيمة المسموح بها ، و أن كل فائض في الصندوق غير ضروري للعلم قد حول إلى بنك الجزائر

2 – حسابات الزبائن المدينة :

يتأكد المراقب دائما من حسابات الزبائن المدينة عن طريق الفحص اليومي للحسابات من اجل الكشف عن كل حساب لا يملك ترخيصا ، أو أن الضمانات المشروطة مسبقا لم تقدم بعد

3 – الحسابات المالية :

يتأكد المراقب يوميا من أن الأموال المتوفرة على مستوى الحسابات التالية بنك الجزائر ، الخزينة العمومية ، الحساب الجاري البريدي ، قد استعملت بعقلانية

4 – تطبيق شروط البنك :

يتأكد المراقب الداخلي يوميا من أن حساب الفوائد ، العمولات ، الآجيو ، تخصم وفقا للشروط المعمول بها في البنك

ثانيا : الرقابة الأسبوعية : حيث يقوم المراقب الداخلي مرة في الأسبوع بمراقبة ما يلي :

1 – الأموال غير المحصلة : حيث يقوم المراقب الداخلي بإجراء فحص حول تنظيم سجل عدم الدفع و هذا عن طريق التأكد من ما يلي :

ا – التحويل يكون في التاريخ المناسب لإشعارات عدم الدفع لبنك الجزائر

ب – آجال حفظ السندات أو القيم غير المحصلة لم تتجاوز مدة 90 يوم ، و أن السير في عملية تحصيل الحقوق يتم وفق السرعة المطلوبة

ج – تحصيل فوائد التأخير يكون في التواريخ المناسبة

2 – المنازعات : يهتم المراقب الداخلي بمسائل المنازعات ، حيث يتأكد من مدى احترام الإجراءات المعمول بها من اجل تحصيل الحقوق في اقرب الآجال الممكنة

ثالثا : الرقابة الشهرية : حيث يتأكد المراقب الداخلي شهريا العمليات التالية :

1 – سندات الصندوق : يتأكد المراقب الداخلي مرة في الشهر ، و فجائيا من طرق الاحتفاظ بدفاتر أذونات الصندوق ، إجراءات الاكتتاب و تسديد القسائم ، و أنها تتم وفقا للإجراءات المعمول بها

2 – المقبوضات : يجري المراقب الداخلي مرة في الشهر ، و في تواريخ غير منتظمة فحص السندات و الشيكات من اجل التأكد من مدى السرعة المبذولة في التحصيل ، و مطابقة الموجودات مع الرصيد المحاسبي

3 – تفسير الأرصدة المحاسبية : حيث يتأكد المراقب الداخلي من مدى احترام التنظيمات المعمول بها، و المتعلقة بإعداد و تحويل مختلف الكشوفات الدورية و الموجهة للهياكل الداخلية و الخارجية و في التواريخ المناسبة

4 – دفاتر التوفير : يتحقق المراقب الداخلي مرة في الشهر و فجائيا من ما يلي :

ا – الدفاتر الفارغة هي محفوظة في صندوق و تحت المتابعة المنتظمة

ب – الدفاتر الموجودة على مستوى الوكالة تتطابق مع مختلف الدفاتر الموجودة بحوزة المدخرين

5 – الالتزامات المباشرة و غير المباشرة : يجري المراقب مرة في الشهر ، و في تواريخ غير منتظمة رقابة على طلبات القروض ، و السرعة المبذولة في دراسة طلب منح القرض ، كذلك الضمانات ، و متابعتها من اجل التحكم في مخاطر القروض

رابعا : الرقابة الفصلية

و تتمثل أساسا في الرقابة التي يجريها المراقب الداخلي على عمليات التجارة الخارجية و العمليات التالية : الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ، قرض المشتري و قرض المورد ، و مدى مطابقتها للمعايير الدولية فيما يتعلق بتنظيمات الصرف و التجارة الخارجية

خامسا : التدقيق الخارجي على القروض

يخضع بنك القرض الشعبي الجزائري كبيقة البنوك الأخرى لرقابة اللجنة المصرفية التي تضمن حسن تطبيق القوانين و الأنظمة

1 – رقابة اللجنة المصرفية :

تبحث هذه اللجنة عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص غير مرخصين لهم يقومون بأعمال البنوك و المؤسسات المالية ، و تنزل بهم عقوبات تأديبية منصوص عليها في القانون على أن لا يحول ذلك دون بقية الملاحقة المدنية و الجزائية ، و تتكون هذه اللجنة من ما يلي [1]:

* محافظ البنك المركزي أو نائبه رئيسا للجنة
* قاضيين من المحكمة العليا مقترحين من طرف الرئيس الأول للمحكمة
* عضوين مقترحين من قبل وزير المالية يخيران حسب كفاءتهما في ميدان البنوك و المالية و المحاسبة .

يتم تعيين الأعضاء الأربعة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة و تتخذ اللجنة المصرفية قراراتها بالأغلبية فإذا تعادلت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا

2 – رقابة البنك المركزي :

هي أكثر أنواع الرقابة على البنوك أهمية و شمولا ، حيث يقوم جهاز الرقابة في البنك المركزي بزيارات ميدانية لمختلف البنوك من خلال تدقيق بعض الأقسام و خاصة فيما يتعلق بتسهيلات الإقراض و الخزينة و يمارس البنك المركزي رقابته من خلال النوعين التاليين [2]:

ا – الرقابة من خلال التفتيش المباشر :

يقوم البنك المركزي بتكليف موظف أو أكثر بفحص دفاتر أي بنك محل التدقيق و على الموظفين بهذا البنك أن يقدموا كل التسهيلات لموظفي البنك المركزي فيما يخص الدفاتر و السجلات و الوثائق المطلوبة ، و تقوم لجان التفتيش التابعة للبنك المركزي بزيارات مفاجئة للبنوك للفحص و التأكد من صحة إجراءاتها المحاسبية و المالية و البنكية و مدى التقيد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات التي اقرها البنك المركزي و تلتزم هذه اللجان بإعداد تقرير مفصل حول الوضعية المالية للبنك و تقديمه للمسئولين في البنك المركزي ، و هم بدورهم يعملون على تقييم أداء البنك و اتخاذ الإجراءات المناسبة

ب – الرقابة من خلال التقارير و الكشوفات الدورية :

تتم هذه الرقابة من خلال إرسال البنوك التجارية تقارير دورية قد تكون يومية أو شهرية أو فصلية و في بعض الأحيان سنوية للبنك المركزي ، أو في مواعيد يحددها البنك المركزي تتضمن معلومات و أرقام إحصائية و محاسبية تعكس الأوضاع المالية للبنك .

[1] - الجريدة الرسمية رقم 16 ، القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد و القرض ، المادة 145 ، رمضان 1410ه
[2] - عبد الإله نعمت جعفر ، محاسبة المنشات المالية، مكتبة الفلاح للنشر ، الأردن 1996 م

تعتبر هذه الطريقة فعالة في مراقبة البنوك لأنها تزود البنك المركزي بمعلومات مستمرة تساعد في استخلاص بعض النسب و المؤشرات لكل بنك

المطلب الثاني : معايير الحذر و المتابعة اليومية

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بإتباع معايير الحذر و المتابعة اليومية استنادا إلى دليل الإجراءات المعد من طرف المفتشية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري ، بحيث يلزم مدير الوكالة و المراقب الداخلي بتطبيق هذه المعايير و السهر على حسن تنفيذها و احترامها

أولا : معايير تتعلق بحسابات البنك

حيث تضمن هذه المعايير مدى احترام الوكالة التنظيمات المحددة من طرف البنك و التي تتعلق بحساب بنك الجزائر ، حساب الخزينة العمومية ، حساب الشيكات البريدية ، و كذا طرق حساب العمولات و الفوائد

1 – حساب بنك الجزائر : يجب أن يتأكد مدير الوكالة من أن رصيد الحساب الذي يظهر في الكشف المرسل من بنك الجزائر يتطابق مع الرصيد المحاسبي للوكالة

2 – حساب الخزينة العمومية : من خلال استلام مستخرجات الحسابات المرسلة من طرف الخزينة العمومية ، مدير الوكالة يجب أن يتأكد من مطابقة الحسابات و الحركات الواردة مع ما هو مسجل في الوكالة ، بمعنى يتأكد من صحة الرصيد

3 – حسابات الشيكات البريدية : مدير الوكالة ملزم بالتحقق من خلال استلام مستخرجات الحساب الجاري البريدي و مطابقته مع الأرصدة و التحويل اليومي لفائض الصندوق ، كما يجب أن يضمن الاحتفاظ الجيد بدفاتر الشيكات ، و التي يجب أن تحفظ في خزنة أو أثاث حديدي يعلق بواسطة مفتاح

4 – حساب التكاليف و النتائج : الحسابات التي تظهر في جدول حسابات النتائج تكون وفق المخطط الوطني للمحاسبة ، و على مدير الوكالة من أن تحصيل المصروفات و العمولات يتم وفقا للشروط المعمول بها في البنك

ثانيا : معايير تتعلق بتسيير محفظة الأسهم و السندات و الشيكات

و تشمل هذه المعايير الجوانب المتعلقة بتسيير محفظة الأسهم و السندات و تقديم دفاتر الشيكات للزبائن و هذا كما يلي [1]:

1 – تسيير محفظة الأسهم و السندات : يتأكد مدير الوكالة مرة في الشهر و فجائيا من ما يلي:

[1] - القانون الداخلي للوكالة

ا – إجراءات الاكتتاب ، تجديد و تحصيل اذونات الصندوق ، و التي يجب أن تتم حسب ما هو معمول به في بنك القرض الشعبي الجزائري

ب – السندات التي تكونه برسم أمانة ، أو كرهن تراقب جيدا ، و كذلك رصيد الموجودات لابد أن يتطابق مع الرصيد المحاسبي

2 – تسيير شيكات الزبائن : حيث يسهر المدير و المراقب على أن الطلبات على دفاتر الشيكات من طرف الزبائن يتم تقديمها بشكل مرضي ، و أن إجراء التسليم يتوافق مع الإجراء المعمول به

ثالثا : معايير تتعلق بسرية الرموز

و هي معايير تضمن استعمال حجرة أمين الصندوق ، المفتاح البرقي ، أجهزة الإعلام الآلي ، الطوابع اليوميات المحاسبية و الأقراص المرنة على أشخاص معينين ، و يتمثل مضمونها فيما يلي :

1 – حجرة أمين الصندوق :

يجب أن يحرص مدير الوكالة على أن غرفة أمين الصندوق تكون مغلقة باستمرار بالمفاتيح ، و انه لا يمكن فتحها من الخارج إلا عن طريق مفتاح يحفظ لدى أمين الصندوق.

2 – المفتاح البرقي :

المفتاح البرقي هو حساب منظم بأرقام سرية ، يحتفظ به في خزانة خاصة من طرف مدير الوكالة

3 – رموز العاملين على أجهزة الإعلام الآلي :

حيث يتأكد مدير الوكالة و المراقب من الصفة السرية للرموز الخاصة بالعاملين على أجهزة الإعلام الآلي التي تكون تحت ملاحظتهما ، كما يتم إجراء تبديل على هذه الرموز كل شهرين ، و في تواريخ غير منتظمة

4 – الطوابع :

لابد أن يضمن مدير الوكالة أن الوصولات الخاصة بشراء الطوابع تحتوي على أختامه ، كذلك كل شراء يتم خارج الإدارة أو لا يتضمن الختم فهو محضور

5 – اليومية المحاسبية و الأقراص المرنة :

يجب أن يفحص مدير الوكالة اليوميات المحاسبية يوميا ، و يضمن خاصة بان الوثائق المدينة و الموجودة تعكس فعلا الحسابات الموجودة في جدول حسابات الإيرادات و التكاليف كما أنها تحتوي على إمضاءه كما يضمن تحويل اليوميات المحاسبية و الأقراص المرنة إلى المراقب الداخلي في التواريخ المناسبة و تحت شروط الأمن المطلقة

رابعا : معايير تتعلق بالعمليات

و هي معايير تتعلق بآجال تنفيذ العمليات و دورة المعالجة و هذا كما يلي :

1 –آجال تنفيذ العمليات : بحيث يجب على كل مكتب بالوكالة تقدير آجال تنفيذ العمليات ، مدة التأخير ،و كذلك مدة معالجة العمليات الجارية

2 – الدورة المعالجة و مراقبة العمليات : على مدير الوكالة التأكد من احترام تسلسل الدورات المحاسبية و الإدارية و مراقبة العمليات

خامسا : معايير تتعلق بضرورة وجود قاعات متينة و خزائن منيعة

و هي معايير تتضمن حماية موجودات الوكالة من السرقة و الاختلاس ، حتى في أوقات إغلاقها و تشمل ما يلي :

1 – المفاتيح و نسخ المفاتيح :

يجب أن يحتفظ مدير الوكالة بالمفاتيح بنفسه حتى في أوقات إغلاق الوكالة ، و من وقت لأخر يجب أن يضمن ما يلي :

ا – أن مساعديه الذين يوكل إليهم الاحتفاظ بمفاتيح الصناديق ، الخزائن ، و أماكن هذه الخزائن يحتفظون جيدا بهذه المفاتيح حتى في أوقات إغلاق الوكالة ، و أنهم يحيطون بكامل الحذر حتى لا يستطيع أي شخص استعمال هذه المفاتيح

ب – يضمن بان لا يبقى أي مفتاح في إدراج أو مكاتب المسئولين خلال ساعات فتح أو إغلاق الوكالة

ج – نسخ المفاتيح يحتفظ بها في أغلفة مختومة بالشمع ، كما تحتوي على إمضاء مستلمي هذه المفاتيح

د – كل خزينة تحتوي على تركيبة سرية خاصة لفتحاه ، و أن هذه الصيغة لا تعرف إلا من طرف المكلفين بذلك

2 – الخزائن المنيعة :

و هي معايير تتعلق بمخطط تأجير الخزائن المنيعة للزبائن و كذا إجراءات فتح هذه الصناديق في حالة فتح هذه الصناديق في حالة فقدان الزبون لمفتاحه و تتضمن ما يلي :

ا – تأجير الخزائن : تعتمد الوكالة عند تأجير الخزائن على مخطط تأجير خاص ، بحيث يشير مخطط التأجير إلى بعض الإجراءات و هي كالتالي :

– انه قبل كل إيجار لابد من المعرفة الكاملة للزبون ، و كذات قدرته على الدفع

– التأكد من الدفع المنتظم و في التواريخ المناسبة لمصاريف التأجير من قبل الزبائن

– أن عقد الإيجار لا يشير بطريقة واضحة لأرقام الخزانات التي تحتوي على النقود ، نسخ المفاتيح ، المدخرات ، السندات ... الخ

ب – الفتح بالقوة : يجدب على مدير الوكالة أن يتابع فتح الخزائن في حالة ضياع المفتاح من قبل الزبون ، عليه كذلك أن يضمن دفع المصاريف المتناسبة مع طبيعة هذه العملية من قبل الزبون

سادسا : معايير تتعلق بمراقبة أماكن الاستغلال

و هي معايير تتعلق بالأمور التنظيمية داخل الوكالة و تشمل ما يلي :

1 – أمانة الصندوق و الأرشيف : حيث يتحقق مدير الوكالة من وقت لآخر من مايلي :

ا – أمانة الصندوق و الأرشيف منظمتين بشكل جيد ، و أن كل الاحتياطات قد اتخذت من اجل تجنب أخطار الحريق ، عن طريق وجود مطافئ في حالة عمل ، إعلان يمنع التدخين داخل و خارج هذه القاعات

ب – الدخول إلى قاعات أمانة الصندوق و الأرشيف ممنوعة على الأشخاص في حالة غياب المسئول

ج– تنظيم الأرشيف يتم وفقا للإجراءات المعمول بها

2 – صيانة العقارات : يتأكد المدير باستمرار من صيانة البنايات ، و أنها تتم وفقا للتنظيم المعمول به

3 – المنقولات و المعدات : يجب أن يؤمن المدير الحالة الجيدة لعمل المنقولات و المعدات الخاصة بالوكالة ، كما يتأكد في نهاية كل يوم بان جميع الأجهزة (آلات تصوير ، المستندات ، أجهزة الإعلام الآلي ...) مفصولة عن التيار الكهربائي

4 – المراقبة أيام إغلاق الوكالة : لابد من القيام في أيام إغلاق الوكالة لمراقبتها و ذلك عن طريق مدير الوكالة ، أو نائبه ، أو رؤساء المصالح ....

سابعا : معايير تتعلق بتنظيم السجلات

و تشمل في مجموعها تطبيق الإمضاءات في مجال الرقابة ، تنظيم سجل الإمضاءات و سجل الشكاوي ، ختم البريد ، و هذا كما يلي :

1 – التأشيرات و الإمضاءات و تطبيقها في مجال الرقابة :

التأشيرة هي إمضاء يسمح بتعريف القائم به ، كما يسمح بالتنفيذ و الرقابة الجيدة للعملية ، في هذا الإطار :

ا – العمليات التي تتم بين الوكالة و زبائنها يجب أن تحوي إلى تأشيرة لتنفيذ العملية و تأشيرة المراقب الداخلي ، بحيث يجب أن يظهر إمضاؤه إجباريا في مجموع إمضاءات البنك

ب – العمليات التي تتم بين الوكالة و فروع البنك الأخرى ، يجب إن تحتوي على امضائين لشخصين مؤهلين (رؤساء المصالح)

ج – اليوميات المحاسبية يجب أن تمضى من طرف مدير الوكالة و في حالة غيابه يتولى نائبه الإمضاء كما يجب أن تمضى من طرف المراقب الداخلي

د – العمليات التي تتم بين الوكالة و الأفراد الخارجيين (مراسلين ، إدارات ...) يجب أن تحتوي على امضائين لمسئولين مؤهلين (مدير الوكالة و نائبه)

2 – سجل إمضاءات و تأشيرات الموظفين داخل الوكالة :

سجل الإمضاءات و التأشيرات لابد أن يتضمن هوية الأشخاص القائمين بالإمضاءات و التأشيرات بحيث يظهر في هذا السجل ما يلي :

– اسم و لقب الموظف

– تاريخ التعيين في الوكالة

– تاريخ التعيين و العمل

– الإمضاء المعتاد للموظف

– يحدد بدقة الإمضاءات التي لا تظهر في مجموعة إمضاءات البنك بين كل ما يجب أن تظهر عليه.

3 – المسؤولية على الإمضاءات :

الممضون يلتزمون تضامنيا بالمسؤولية على شرعية العمليات بالنظر إلى التعليمات و الإجراءات المعمول بها .

4 – سجل الشكاوي :

يجب أن يراجع مدير الوكالة و يؤشر يوميا على سجل الشكاوي كما عليه التأكد من عدم نقص أي صفحة أو بيانات من هذا السجل ، من ناحية أخرى يقدم تقرير شهري عن هذا السجل إلى المدير الجهوي .

5 – قرارات عضوية :

يجب حفظ القوانين الداخلية ، الرسائل الإدارية ....لدى مدير الوكالة ، كما يجب تسجيلها في سجل حسب تسلسل الأرقام ، بحيث يقوم المدير بتبليغ كافة موظفي الوكالة بالقرارات التنظيمية ، و تامين فهم هذه القرارات من قبل الموظفين .

6 – ختم البريد :

وضع الختم و التاريخ و كذا الرقم التسلسلي على الرسائل و الوثائق المستلمة من المراسلين ، الزبائن ...، و يكون تحت مسؤولية مدير الوكالة كما انه في حالة عدم استعمال الختم يحفظ هذا الأخير في صندوق خاص .

المطلب الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في وكالة المدية

يمكن تلخيص نتائج دراستنا لنظام الرقابة الداخلية على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري عن طريق إجراء مقارنة بين ما هو مطبق فعلا في الوكالة ، و بين أنظمة الرقابة الداخلية الموضحة في القانون 02 – 03 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك و المؤسسات المالية ، مثلما يظهره الجدول التالي :

جدول رقم10: مطابقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في النظام رقم 02 – 03 و الأنظمة المعتمدة في وكالة القرض الشعبي بالمدية

أنظمة الرقابة الداخلية	الأنظمة المعتمدة في الوكالة
1 – نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية : – ملائمة العمليات – احترام إجراءات التسيير – نوعية المعلومات المحاسبية و المالية – نوعية أنظمة الإعلام و الاتصال	– تحتوي الوكالة على مصلحة خاصة الرقابة الداخلية تسهر على ملائمة العمليات و احترام إجراءات التسيير و دقة المعلومات المحاسبية عن طريق المراقبة المستمرة لليوميات المحاسبية و هو ما يعتبر كنقطة قوة في الوكالة – إشراف المدير على كل عمليات الوكالة – الاتصال الدائم بين مدير الوكالة و المكلف بالرقابة
2 – النظام المحاسبي و معالجة العمليات : – احترام قواعد المخطط المحاسبي الوطني و المخطط المحاسبي للبنوك – وجود إجراءات تسمى مسار التدقيق – المقارنة بين الحسابات الموجودة في الدفاتر و حسابات التسيير – الغرض من الرقابة الداخلية هو تحديد الانحرافات و تحليلها – فصل وظائف الالتزام	– بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ، و بالتالي تطبق قواعد المخطط الوطني للمحاسبة و المخطط المحاسبي للبنوك – تتبع الوكالة مسار التدقيق – تحديد و تحليل الانحرافات – هناك تقسيم واضح لوظائف الالتزام بالوكالة ، مثلا مصلحة القروض تنقسم إلى ثلاثة خلايا : خلية الدراسات و التحليل ، خلية المتابعة ، خلية الشؤون القانونية
3 – نظام تقييم المخاطر و النتائج : – تحديد مخاطر القروض و تحليلها كما و كيفا – تقسم المخاطر حسب القطاع القانوني و الاقتصادي و المنطقة الجغرافية – تحليل فصلي لدفاتر مخاطر القروض – مردودية العمليات – تحليل نوعية الالتزامات مرة في كل فصل – متابعة العمليات حول سعر سوق الصرف – قياس مخاطر القروض	– تحليل مخاطر القروض عن طريق دراسة معمقة و كاملة لملف القرض قبل منحه و تقييم المشروع من حيث المردودية و استخدام مؤشرات التحليل المالي – متابعة تحصيل القروض – تحليل و متابعة عمليات التجارة الخارجية و متابعة ملفات التجارة الخارجية و القيام بمتابعة فصلية لتطبيق الإجراءات المعمول بها في مجال تسيير تحصيل الديون الخارجية

4 – نظام المراقبة و التحكم في المخاطر : – تثبيت و احترام الحدود الداخلية – متابعة مخاطر القروض – متابعة عمليات التجارة الخارجية – مسك ملفات مسك الاستحقاق الديون الخارجية	ما يمكن ملاحظته انه لا يوجد فصل واضح بين نظام تقييم المخاطر و النتائج و نظام المراقبة و التحكم في المخاطر

5 – نظام الإعلام و التوثيق : – وجود دليل للإجراءات يوضح طريقة التسجيل للمعلومات و إجراءات الالتزام بالعمليات – تقارير تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان العمل الجيد للرقابة الداخلية – مستويات المسؤولية – إجراءات لتامين سلامة أنظمة الإعلام و الاتصال	– تتوفر الوكالة على دليل للإجراءات الداخلية يوضح مهام و اختصاصات كل مصلحة بالتفصيل ، حتى يكون هناك فهم واضح للمهام المطلوبة و المنوطة بكل مصلحة – تتوفر الوكالة على قاعات للأرشيف تحترم فيها كل قواعد الحيطة و الحذر لجنب وقوع الحوادث مثل الحريق و السرقة مما يعني الاحتفاظ بكل الوثائق و النسخ حتى يتم إجراء عملية الجرد – تتوفر الوكالة على رسائل إدارية ، منشورات و غيرها، ترسلها المفتشية العامة للقرض الشعبي الجزائري ، و التي توضح طبيعة الرقابة الداخلية الأزمة في الوكالة – تستعمل الوكالة الإعلام الآلي في نشاطها – يقوم المراقب الداخلي كل ثلاثة أشهر بإعداد تقرير دوري يحدد فيه النقائص و السلبيات التي يراها مؤثرة و يرسلها إلى مدير الوكالة حيث يعقد هذا الأخير اجتماعا يضم كافة رؤساء المصالح لدراسة الأخطاء و تحليلها سواء متعمدة أو غير متعمدة ، ثم العمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية و التي تكون إما عن طريق إنذار أو خصم من الراتب أو إزاحة من المنصب و غيرها

المصدر : الجريدة الرسمية العدد 84 المتعلق بقانون الرقابة الداخلية على البنوك

خلاصة الفصل الخامس :

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من ابرز البنوك العاملة في الاقتصاد الوطني ، و هو ما ينطبق فعلا على وكالة المدية حيث أن لها صيتا واسعا بين المتعاملين الاقتصاديين ، و هذا راجع لحسن التسيير الذي يعتمد أساسا على نظام الرقابة الداخلية ، حيث أن الوكالة تتوفر على مصلحة خاصة للرقابة الداخلية التي تعمل تحت إشراف مدير الوكالة ، و تعتمد كذلك على دليل إجراءات خاص بالرقابة الداخلية ، الذي يحدد مجالات الرقابة اليومية و الأسبوعية ، و الشهرية و الفصلية ، و كذا معايير الحذر و المتابعة اليومية .

و حتى نتعرف على مدى احترام وكالة القرض الشعبي الجزائري لأنظمة الرقابة الداخلية الموضحة في القانون رقم 02 – 03 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك ، قمنا بمطابقة هذه الأنظمة مع ما هو معمول به في الوكالة ، حيث وجدنا أنها مطبقة بطريقة فعالة و جيدة

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا لنظام الرقابة الداخلية و دوره في تحقيق أهداف المؤسسة يتبين لنا ضرورة تحقيق و تحسين طرق التسيير حتى تتلائم مع أنماط التسيير المعمول به في البلدان المتطورة ، و حتى يتحقق ذلك لابد من توفر و تصميم نظام للرقابة الداخلية يضمن التحكم في التسيير .

و تجدر الإشارة إلى أن تصميم و تطبيق نظام للرقابة الداخلية الفعال يضمن تامين الحماية لحقوق و موجودات المؤسسة و إعطاء مصداقية للبيانات المالية و المحاسبية في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و بالتالي يساعد بنسبة كبيرة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ضمانه لمختلف ممتلكات المؤسسة و معلوماتها .

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه من خلال التطرق إلى ماهية نظام الرقابة الداخلية و مبادئه ، و أهدافه و مقوماته ، و مكوناته اللازمة لتحقيقيه في المؤسسة ، و لابد من تقييم هذا النظام و معرفة مدى تطبيقه في المؤسسة بشكل واقعي و حقيقي ، و هذا يتم عن طريق طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية السابق شرحها .

و في الأخير قمنا بإسقاط معلومات الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال وكالة القرض الشعبي الجزائري التي كانت حقل لدراسة الموضوع من خلال التعرف على مهام الوكالة و أهدافها و تقييم نظام الرقابة الداخلية و كيفية تحقيق أهدافها .

و من خلال عرضنا للبحث موضوع الدراسة توصلنا للنتائج التالية :

1 – نتائج الدراسة النظرية :

1 / اتساع نطاق المؤسسات و تشعب و تعقد أعمالها استدعى ضرورة توفير نظام رقابة داخلية فعال

2 / نظام الرقابة الداخلية هو حلقة من حلقات خلية المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها و سير عملها بالشكل الذي يضمن تحسين أدائها و تحقيق نجاحاتها ، أي يمكن اعتباره نظام مكمل لأنظمة المؤسسة

3 / ضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية في المؤسسات و تطبيقه فعلا ، لان عدم وجوده يؤدي حتما إلى سوء التسيير و فشل المؤسسة

4 / نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تطبيقه في الواقع العملي عن طريق أشخاص مؤهلين لذلك يعملون من اجل مصلحة المؤسسة و تحقيق أهدافها

5 / نظام الرقابة الداخلية هو نظام رقابة وقائية تهدف إلى تقليص المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة إلى أقصى حد ممكن

6 / نظام الرقابة الداخلية نظامك متشابك و معقد لم يعد يقتصر على حماية الأصول و الموجودات بل تعدى ذلك إلى التحكم في التسيير من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة

2 – نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال دراستنا التطبيقية لنظام الرقابة الداخلية على مستوى وكالة رقم للقرض الشعبي الجزائري لولاية المدية توصلنا للنتائج التالية :

1 / وجود مصلحة للرقابة الداخلية بالوكالة يضمن التطبيق الفعلي و السليم لمختلف إجراءات الرقابة الداخلية و كذا تقليل الأخطاء و مظاهر الغش و الاختلاس

2 / نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الوكالة يتطابق إلى حد كبير مع أنظمة الرقابة الداخلية الدرجة في القانون 02 – 03 المتعلق بالرقابة الداخلية

3 / عدم وجود ثقافة الرقابة الداخلية بين موظفي الوكالة ، حيث تأخذ الرقابة المفهوم السليب لها وهو العقاب

4 / لا يوجد فصل واضح بين تقييم المخاطر و النتائج ، و نظام الرقابة و التحكم في المخاطر

5 / يتولى عملية الرقابة الداخلية شخص واحد بالنظر إلى عمليات الوكالة المتعددة و الكثيرة

6 / تقرير المراقب الداخلي الموجه إلى مدير الوكالة حول النقائص و الأخطاء المكتشفة يكون كل ثلاثة أشهر و هي فترة طويلة نسبيا

3 – توصيات الدراسة :

على ضوء دراستنا لهذا الموضوع ، و انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها ، يمكننا أن نقدم التوصيات التالية :

1 / العمل على نشر ثقافة الرقابة الداخلية بين الموظفين ، و بالتالي ضمان عدم الوقوع في الأخطاء

2 / تدعيم مصلحة الرقابة إلى جانب المراقب الرئيسي بمراقبين مساعدين ، حتى تغطى جميع عمليات البنك و بالسرعة المطلوبة

3 / وضع لوائح للعمل تقوم بتحديد الوظائف و المهام بشكل أكثر دقة يسمح بتحديد المسؤوليات و المحاسبة عن الأعمال غير المرغوب فيها إن وجدت

4 / لابد من فصل نظام الرقابة الداخلية و التحكم في المخاطر و نظام تقييم المخاطر و النتائج حتى تحدد المسؤولية بدقة

5 / لابد من تقليص فترة تقديم التقرير من المراقب الداخلي إلى المدير، و تكون على الأقل مرة في الأسبوع

6 / ضرورة إتباع سياسة الرقابة الفجائية ، لان ذلك يزرع في نفوس الموظفين أن عملهم سوف يتم التحقق و التأكد منه بأية لحظة مما يسمح بالتقليل من ارتكاب الأخطاء .